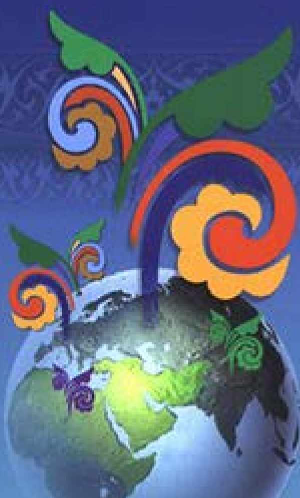
مع المؤتمرات الدولية

الأقليات الإسلامية

وعلاقاتها بمجتمعاتها

تأليف :
محمد على التسخيري



الطبعة الثالثة

بسم الله الرحمن الرحيم

صفحه سفید

مع المؤتمرات الدولية

الأقليات الإسلامية

وعلاقاتها بمجتمعاتها

تأليف

محمد علي التسخيري

سرشناسه : تسخيري، محمدعلي
عنوان و نام پديدآور : الاقليات الاسلامية وعلاقاتها بمجتمعاتها/ تأليف محمد علي تسخيري.
مشخصات نشر : تهران: المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الاسلامية، المعاونية الثقافية، ١٤٣٠ق. = ٢٠٠٩م. = ١٣٨٨.
مشخصات ظاهری : ١٨٤ ص.
شابک : ١٧٠٠٠ريال : 978-964-167-047-6
يادداشت : عربي
يادداشت : بالاي عنوان: مع المؤتمرات الدولية.
يادداشت : اين كتاب بخشي از مقالات رائه شده نويسنده به «المؤتمرات مجمع التقريب بين المذاهب الاسلامية - قضية الاقليات المسلمة است.
يادداشت : چاپ قبلي: المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الاسلامية: ١٣٨٢.
موضوع : مسلمانان - - كشورهاي غير اسلامي - - مقالهها و خطابهها.
موضوع : اقليتها (اسلام) - - مقالهها وخطابهها.
موضوع : تقريب مذاهب - - مقالهها وخطابهها.
موضوع : وحدت اسلامي - - مقالهها وخطابهها.
شناسه افزوده : مجمع جهانی تقريب مذاهب اسلامی . معاونت فرهنگی
شناسه افزوده : مع المؤتمرات الدولية.
رده بندی کنگره : ١٣٨٨ ٧الف ٥ت/١٤/٦ BP
رده بندی ديويی : ٢٩٧/٩١٦
شماره کتابشناسی ملی : ٣٧٤٧٨-٨٤م

اسم الكتاب: الأقليات الاسلامية وعلاقاتها بمجتمعاتها
المؤلف: محمد علي التسخيري
الناشر: المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الاسلامية – المعاونية الثقافية
الطبعة: الثالثة (منقحة) – ١٤٣٠ هـ.ق ٢٠٠٩م
الكمية: ١٠٠٠ نسخة
السعر: ١٧٠٠٠ريال
ردمك: 978-964-167-047-6
العنوان: الجمهورية الاسلامية في ايران / طهران
ص . ب : ٦٩٩٥ – ١٥٨٧٥ تلفكس: ٠٠٩٨٢١٨٨٣٢١٤١٤

فهرس المواضيع

مقدمة الناشر

تشكّل الاقليات الاسلامية ثلث مجموع المسلمين، وهي بالتالي احد أهم مكوّنات الامة الإسلامية. ونظراً لما تتمتّع به من مميزات علمية وحضارية وما تتعرَّض له من اخطار ماحقة وخطيرة فان من الطبيعي ان تهتمَّ الامة بها وتعمل المنظمات الاسلامية العالمية على حمايتها من اخطار التلاشي والذوبان من جهة، ومن جهة اخرى تسعى لضمّها إليها ودمجها في اطار المصلحة الاسلامية العليا.

ومن هنا فقد اهتمَّ مجمع التقريب بين المذاهب الإسلامية بقضية الاقليات المسلمة وحضر مؤتمرات عدة في اسبانيا وباريس وصوفيا وغانا وغيرها من البلدان، ليتدارس مع المفكّرين هذه القضية ويقدّم ما لديه من تصوّرات.

وهذه بعض المقالات المقدَّمة في هذه المؤتمرات نقدمها راجين ان تساهم في تكوين صورة واضحة عمّا يتطلّع إليه مجمع التقريب وأمينه العام في هذا المجال. والله الموفق.

دور منظمة المؤتمر الإسلامي
في حل مشاكل الأقليات الإسلامية [1]

يعتبر موضوع الأقليات على جانب كبير من الأهمية، ذلك لأن عـدد المسلمين المقيمين في غير البلدان الإسلامية يبلغ ٤٥٠ مليون شخص أي حوالي ثلث عدد كل مسلمي العالم. وفي بعض البلدان ـ كالهند والـصين ـ يربو عدد المسلمين على عدد سكان كثير من البلـدان الإسـلامية. ومـن أجل أن نحمي الأقليات الإسلامية في الدول غير الإسلامية، ينبغـي أولا ان ندرس مشكلاتها في جميع المجالات ونتعـرف عليهـا بـشكل تخصـصي وبعد ذلك نقدم الحلول والمقترحات لتقليل هذه المشاكل أوحلها بالكامل.

وبالطبع، فإن مشاكل الأقليات المسلمة تختلف بين قارة وأخرى، لكننا نـستطيع ان نجملـها في المجـالات الثقافيـة والاجتماعيـة والاقتـصادية والسياسية. وفيما يلي ندرس كل صـنف منـها ونـضع لهـا الاقتراحـات والحلول المتعلقة بها. هذه القضية المهمة للغاية ينبغـي متابعتـها مـن قبـل

---

(١) القي في اجتماع لجنة الخبراء التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي بمدريد في كـانون الاول مـن عام ١٩٩٨م.

منظمة المؤتمر الإسلامي؛ لأن هذه المنظمة ذات المؤسسات الواسعة يمكنها نيابة عن العالم الإسلامي كله أن تدعم وتساعد الأقليات الإسلامية بشكل منظم وتقدّم الطرق العملية لذلك.

أ. المشاكل الثقافية

تعتمد ثقافة كل مسلم على القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، ومفتاح فهم هذه الثقافة هو اللغة العربية. وفي الوقت الحاضر، فإن الاختلاف الثقافي الأساسي بين الأقليات المسلمة والبلدان غير الإسلامية يعود إلى الاختلاف في اللغة أو بتعبير أفضل عدم معرفة اللغة العربية في تلك المجتمعات.

وهذا الاختلاف يؤدي إلى تباين نمط التفكير لدى هذه الأقليات خلال البحث عن المصادر الثقافية للفكر الإسلامي وهذا الأمر أكبر خطر يهدد عقيدتها نفسها.

وهنا ينبغي القول ان المراد من الثقافة الإسلامية هو الرؤية الفكرية الكاملة التي يملكها الإسلام نحو الكون؛ لأن تعليم الإنسان وهو في سن الطفولة والفتوّة، انما يتم بعيداً عن الإسلام تماماً وبعقائد أخرى متأثرة بإعلام البلدان غير الإسلامية البعيد تماماً عن الأهداف الإسلامية.

ومثل هذا الخطر ماثل ومحدق بالاجيال التالية، وكلما جاء جيل كان أكثر من سابقه في الذوبان في الثقافة الأجنبية، مما يؤدي إلى نمط من فقدان الهوية الثقافية لدى هذه الأقليات المسلمة أولاً.

وثانياً: يحصل نوع من اللاأبالية لدى أبناء الأقلية تجاه المجتمع الذي

يعيشون فيه، مما يسفر ـ بحد ذاته ـ عن التفكك العائلي وازدياد حالات التمرُّد لدى الأطفال، والانتحار بين الكبار وخاصة بين المترفين والأثرياء، وفقدان الموجّه للشباب المسلمين.

وثالثاً: ان ذلك يسفر عن ظهور حالة من الفتور وعدم الإقبال تجاه تنفيذ الاحكام الإسلامية وأحقية الإسلام، وهذه الحالة لوحظت بين أفراد الجيل الثاني للنساء وخاصة فيما يخص التزامهن بالحجاب وظهرت فيما بينهن حالة ازدواجية الشخصية.

فمن جانب نجدهن يفضّلن عدم ارتداء الحجاب لكي لا يصبح ذلك سبباً في لفت الانظار اليهن وليتمكّنّ من العيش في المجتمع بسهولة وراحة أكثر، ومن جانب آخر فإن التعاليم الإسلامية تمنعهن من القيام بذلك.

ورابعاً: يحصل نمط من الاختلاف الفاحش والبون الكبير في الاحتياجات المعنوية والنفسية للجيل الأوّل والثاني.

وهناك جملة اقتراحات يمكن ان يؤدي تطبيقها إلى معالجة المشكلة الثقافية إلى حد كبير:

١. ان حل مشاكل الأقليات بحاجة إلى مساعدات مادية وثقافية، وهذه المساعدات يمكن ان تتوفر عن طريق حكومي أو شعبي أو دولي وأهم جهة تنفيذية لهذه المساعدات هي منظمة المؤتمر الإسلامي.

وفي هذا الصدد، تتمتع منظمة المؤتمر الإسلامي بالدور الأكبر ويمكنها التخطيط لذلك عبر تشكيل لجنة تنفيذية وتكثيف الاتصالات بين البلدان الإسلامية والدول غير الإسلامية التي تقطنها أقليات إسلامية.

٢. التخطيط الدقيق في منظمة المؤتمر الإسلامي لغرض ترويج استعمال

اللغة العربية والى جانبها التعرف على اللغات الإسلامية الأخرى كاللغة الفارسية وغيرها عن طريق القناة الفضائية الإسلامية التي تبثُّ برامجها في ساعات محدودة، من أجل المحافظة على الاصالة الإسلامية لهذه الأقليات، إذ أن اللغة العربية تعتبر اللغة الرابعة على صعيد العالم ـ بعد الصينية والانجليزية والاسبانية ـ حيث يتكلم بها أكثر من ١٥٠ مليون نسمة في مختلف قارات العالم وخاصة آسيا وافريقيا.

٣. ان تساعد منظمة المؤتمر الإسلامي الأقليات عبر زيادة المنح الدراسية المتعلقة باللغة العربية وباقي اللغات الإسلامية، وان تتعهد البلدان الإسلامية بدفع كل التكاليف المتعلقة بذلك.

٤. مساعدة الأقليات في تأسيس مدارس تعليم اللغة العربية وسائر اللغات الإسلامية للاطفال والاهتمام بمثل هذه المدارس.

٥. تعليم اللغة العربية وسائر اللغات الإسلامية للأجانب عن طريق إذاعات الدول الإسلامية ووضع كل الوسائل التعليمية اللازمة ـ كأشرطة التسجيل والافلام ـ تحت تصرفها من قبل سفارات البلدان الإسلامية ومراكزها الثقافية.

ب. المشاكل الاجتماعية

عندما يقطن مسلم في احد البلدان غير الإسلامية يواجه العديد من المشاكل وما نقصد تبيانه هنا المشاكل الاجتماعية في المجتمعات التي تتوافر فيها حرية العقيدة والمذهب وباستطاعة المسلمين فيها أن يؤسسوا الجمعيات والاتحادات الإسلامية وأن يمارسوا كل نشاطاتهم وعباداتهم الإسلامية.

ويمكن تقسيم أبرز المشاكل الاجتماعية التي يعانونها إلى أربعة

أصناف هي:

ـ مشكلة التعليم

ـ المشاكل التربوية

ـ مشكلة الاختلاط

ـ مشكلة الاعلام

١. مشكلة التعليم

ان الخطر المهم الذي يهدد الأقليات القاطنة في البلدان غير الإسلامية هو النظام التعليمي ذو الأهداف الوطنية في تلك البلاد. في هذا النمط من الأنظمة التعليمية ثمة تباين كبير بينها وبين النظام التعليمي الإسلامي، لأن الأخير له أصول ذاتية نابعة من داخله وهدفه تعليم وتربية المسلم من حيث العقيدة والقيم والأخلاق وكيفية التعامل مع الناس، بينما نرى ان الأنظمة غير الإسلامية تقوم بتعميق الاتجاهات والمشاعر القومية والوطنية والتاريخية للتوصل إلى غاياتها.

ان مشكلة فقدان المدارس التعليمية للاطفال المسلمين تعتبر احدى المشاكل المهمة، وإذا وجدت بعض المدارس التي تستهدف تربية وتعليم الأطفال والناشئة المسلمين استناداً إلى الأصول والمبادئ الإسلامية، فإن فيها نوعين من النواقص والإشكالات المهمة:

احدهما: انها مفتوحة في أيام العطل الأسبوعية وغير مفتوحة في سائر أيام الأسبوع حيث يجري تعليم الأطفال المسلمين في المدارس الحكومية.

والثاني: ان هذه المدارس لا تعطي للدارس فيها وثيقة رسمية ليتمكن الشباب المسلمون من الحصول على عمل مناسب استناداً اليها.

ومن المشاكل الأخرى التي تعاني منها الأقليات الإسلامية فقدان المكتبات والمراكز التعليمية، ويمكن ان تبذل منظمة المؤتمر الإسلامي جهودها في سبيل تأسيس هذه المراكز في البلدان غير الإسلامية.

كما أن تأسيس مراكز التوثيق والمعلومات من أجل إيصال المعلومات وتوعية الأقليات يعتبر من أهم الأمور التي ينبغي لمنظمة المؤتمر الإسلامي ـ باعتبارها تمثل العالم الإسلامي برمته ـ ان تدرجها في جدول أعمالها.

٢. مشكلة التربية

اهم قضية تواجهها الأقليات المسلمة هي أنها تقطن في مجتمعات غير إسلامية تختلف عن المجتمعات الإسلامية من جميع النواحي. وبعبارة أخرى يمكن القول: ان المجتمع هو الرحم الذي تنشأ وتتربّى فيه شخصية الإنسان، وبما أن الأقليات تعيش في رحم غير الرحم الإسلامي فإن ذلك يقترن بخطرين:

الأول: كونها تؤدي إلى احباط مفعول التربية الإسلامية وجعلها غير مجدية.

الثاني: ان الأولاد يتعرضون لضغوط وتجاذب شديد من قبل نمطين من التربية، أحدهما ما يريده منه دينه والثاني ما يفرضه عليه الواقع الاجتماعي الذي يعيشه.

ومن المشاكل التربوية التي تعانيها الأقليات الإسلامية هو أن أبناءها يدرسون في مدارس غير إسلامية وتحت اشراف معلمين غير مسلمين، وفي كثير من الأحيان يتعرضون للذوبان في المجتمع غير الإسلامي والذي

يعمل لاضعاف الهوية الإسلامية.

وإضافة إلى خطر المعلمين، فإن هناك خطراً آخر هو اختلاطهم بزملاء في الدراسة غير مسلمين يعايشونهم يومياً في تلك المدارس، وربما فاق تأثير هؤلاء على الطلبة الفتية المسلمين وعلى تبلور شخصياتهم، تأثير المعلمين أنفسهم.

كما أن عدم معرفتهم باللغة العربية تجعلهم عاجزين عن فهم القرآن الكريم وكتب التراث والسيرة والأحاديث النبوية، وهذه الأخرى إحدى المشاكل التربوية التي يعانون منها، وفضلاً عن ذلك، فإن خطر غسيل الدماغ يتهدد أبناء الأقليات الإسلامية، وهو نموذج للغزو الفكري السائد في تلك المجتمعات.

مقترحات وطرق عملية لحل المشاكل التربوية

١. في ضوء كون كثير من افراد الأقليات الإسلامية من حملة شهادات الدكتوراه (PHD) على سبيل المثال هناك حوالي ٢٠٠٠ شخص من الإيرانيين في أمريكا فقط يحملون هذه الشهادة العلمية فبإمكان المؤتمر الإسلامي البرمجة والتخطيط للاستفادة من طاقات وقابليات هؤلاء الأشخاص أنفسهم في البلدان غير الإسلامية لغرض تربية وتعليم أبناء الأقليات.

٢. لغرض حل هذه المشكلة ينبغي تشكيل لجنة في منظمة المؤتمر الإسلامي لاتخاذ القرارات العملية في هذا الصدد.

٣. ضرورة السعي لتفعيل دور دائرة الأقليات في الأمانة العامة

للمنظمة وتمكينها من النهوض بواجباتها المهمة في حماية الأقليات والجاليات الإسلامية.

٤. البرمجة والتخطيط لطباعة الكتب الإسلامية وإرسالها إلى أبناء الأقليات الإسلامية واهدائها إلى المدارس الإسلامية الموجودة فعلاً.

٥. توسيع ونشر المراكز التربوية كالمساجد ودعم تشكيل المجالس القرآنية والمراكز الإسلامية.

٦. إيفاد المبلّغين إلى المراكز الثقافية الموجودة تحت تصرف الأقليات والجاليات الإسلامية.

٧. ارسال اعداد من القرآن الكريم والكتب التعليمية وترجمتها، فضلاً عن الاشرطة السمعية والبصرية بلغات الأقليات.

٨. تأسيس المكتبات والتوسع فيها ومساعدة الاتحادات والمنظمات الإسلامية وخاصة اتحادات الطلبة الجامعيين وتأسيس الأقسام الداخلية الخاصة بإيواء الطلبة المسلمين.

٩. تأسيس واقامة المعاهد التعليمية والمهنية.

١٠. إيفاد الوعّاظ لممارسة التبليغ والإرشاد في صفوف الأقليات الإسلامية.

توصيات عامة

١. يطلب من البلدان الإسلامية عن طريق منظمة المؤتمر الإسلامي أو الحكومات أو المنظمات التربوية فيها، ان تتوسط لدى البلدان التي تقطن

فيها أقليات إسلامية، لتسمح لهذه الأقليات بفتح مدارس إسلامية بالاستفادة من البرامج والأنظمة التعليمية في تلك البلدان بالإضافة إلى المناهج التربوية الإسلامية الخاصة بالتلاميذ المسلمين، كما يطلب من حكومات تلك الدول أن تعترف رسمياً بعقود الزواج التي تعقد بين المسلمين وإقرارها في قوانين الأحوال الشخصية لتلك الدول، والسعي لاعلان يوم الجمعة كيوم عطلة رسمية من قبل حكومات البلدان غير الإسلامية للمسلمين القاطنين فيها.

٢. اقامة اتحاد دولي للأقليات الإسلامية لغرض دراسة شؤونها والاطلاع على أوضاعها ومعرفة مشكلاتها واحتياجاتها واقامة الجسور وتوثيق الأواصر بينها وبين العالم الإسلامي، والمطالبة بحقوقها على الصعيد الدولي وفي الأوساط والمحافل والمنظمات العالمية والتخطيط لدعمها وحمايتها من الذوبان في وسط الأكثرية التي تعيش فيها وصيانتها من المؤامرات والاحابيل التي تحاك ضدها في المجتمعات غير الإسلامية.

٣. إيفاد المعلمات والمعلمين المتخصصين بتدريس اللغة العربية، وفي الدراسات الإسلامية، لمساعدة الأقليات المسلمة على الاقتداء بالنموذج الإسلامي في العقيدة والسلوك والاخلاق الإسلامية وتوفير التخصصات العلمية التي تحتاجها تلك الأقليات.

٤. زيادة المنح الدراسية لأبناء الأقليات الإسلامية من قبل البلدان الإسلامية من أجل إعداد الكادر العلمي والتربوي والتبليغي، لكي يستطيع أبناء الجاليات الإسلامية بعد تخرجهم من جامعات البلدان

الإسلامية، ان يحلّوا تدريجياً محل المعلمين والمدرسين والمبلغين المبعوثين إلى تلك الأقليات من البلدان الإسلامية. وعلى منظمة المؤتمر الإسلامي ان تقوم بتأسيس عدد من المدارس النموذجية في مستويات مختلفة في البلدان التي تقطنها جاليات إسلامية.

٥. ينبغي لمنظمة المؤتمر الإسلامي تشكيل لجان خاصة للاشراف على الذبح الشرعي والاطعمة المحللة لتوفيرها لأبناء الأقليات الإسلامية.

٦. لابد ان يتم التخطيط في منظمة المؤتمر الإسلامي لاقامة مغاسل إسلامية لأموات المسلمين في البلدان غير الإسلامية.

٣. مشكلة الاختلاط

ليس للأقليات المسلمة القاطنة في بلدان غير إسلامية مناص من مراعاة الجو الاجتماعي والعادات الاجتماعية السائدة في تلك البلدان وارتداء الألبسة التي يرتديها الآخرون، فهي ترى نفسها مضطرة لذلك، ومن أجل حل هذه المشكلة لابدَّ من الاهتمام بملابس النساء اهتماماً خاصاً؛ لأنَّ لهذا الأمر آثاراً في نمط تفكيرها وسلوكها، ويجعلها مصونة من انحرافات ووساوس المجتمعات غير الإسلامية. ولابدَّ ان يتَّخذ هذا اللباس صفة الطابع العام بين نساء المسلمين هناك. وينبغي الاهتمام بالجمعيات والاتحادات الإسلامية أكثر، لكي تولي اهتماماً خاصاً بهذا الأمر. ويمكن استخدام البرامج التي تبث عبر القنوات الفضائية الإسلامية لارشاد النسوة المسلمات كي يحافظن على اصالتهن، وان لا يقلّد الناشئة والشباب والشابات المسلمات أبناء المجتمعات التي يقطنون فيها، من حيث

الظاهر وطبيعة الملابس التي يرتدونها.

٤. مشكلة الاعلام

وهذه المشكلة شأنها شأن التعليم، وفي الحقيقة انهما وجهان لعملة واحدة، ويمثلان افكار المجتمعات غير الإسلامية. وبشكل عام فإن وسائل الإعلام العامة تشغل حيزاً واسعاً من اذهان الناس وتفكيرهم في تلك المجتمعات، فهذه الدول لا تشحن اعلامها بالمفاهيم القومية والوطنية فحسب، بل ان الإعلام في هذه الدول مشحون بالمفاهيم المنحرفة والمروّجة للفساد والهادفة إلى تحقيق الغايات والأهداف المادية والسياسية.

والعلاج الوحيد لهذه القضية ترسيخ أسس وأركان شخصية المستمع والمشاهد للبرامج الاعلامية لوسائل الإعلام وما فيها من مفاهيم مناوئة للإسلام ومناقضة لأفكار المسلمين. هذه الأفكار تشغل حيزاً واسعاً من برامج وسائل الإعلام المذكورة مما أدى إلى انكماش تلك الأقليات عن مجتمعاتها وعدم تقبُّل تلك المجتمعات لهذه الأقليات في الوقت نفسه.

الاقتراحات

١. إرسال آلاف النسخ من المجلات الإسلامية، التي تصدرها المنظمات الدعوية الإسلامية، إلى أبناء الأقليات الإسلامية القاطنة في البلدان غير الإسلامية، من قبل منظمة المؤتمر الإسلامي وسائر البلدان الإسلامية.

٢. دراسة إمكانية إصدار مجلة بإحدى اللغات العالمية الحية

ـ كالانجليزية، أو الفرنسية، أو الألمانية، أو الاسبانية ـــ تـصدر بـشكل فصلي مرة كل ثلاثة أشهر وتضم بين دفتيها موضـوعات مختـارة بعنايـة، ومقالات تتضمن الأفكار الدينية والمثل السامية.

٣. إرسال أشرطة الفيديو المتعلقة بالأمور الثقافية للبلـدان الإسـلامية والمسلمين، ليتحقق توازن ـ عبر هذا السبيل ـ مع تأثير الإعلام الاجـنبي على الأقليات، وتستطيع هذه الأقليات التعرف أكثر على تراثها وثقافتـها الدينية.

٤. التواصل المستمر مع الأقليات الإسـلامية واللقـاء بهـا في المراسـم والمواسم والشعائر الدينية، وتعريفهم على البلدان الإسلامية أكثر فأكثر.

ج. المشاكل الاقتصادية

تعاني الأقليات الإسلامية ـ وعدد ابنائها ليس بالقليل ـ من ضـائقة مالية وأوضاع اقتصادية صعبة، ويضطر الوالدان في تلك الاسر لتخصيص كل أوقاتهم للعمل من أجل كسب لقمـة العـيش وتـوفير المـأوى لتلـك العوائل، ومن هنا، فإن مثل هؤلاء الأشخاص يـصعب علـيهم الاهتمـام بتعليم ابنائهم.

ان الفقر الاقتصادي يستتبع التدني في الأوضاع الـصحية الناتجـة عـن سوء التغذيـة، وكلاهمـا يتظـافران لايجـاد العوائـق والعقبـات في حيـاة الأقليات المسلمة.

وبعض العوائل المسلمة الـتي تعـيش في مـستوى اقتـصادي متوسـط عاجزة هي الأخرى عن بناء مسجد أو مدرسة، خاصة عندما يمتنع بعض

افراد هذه العوائل عن دفع الاعانات والمساهمات المالية. وهنا لابد من القول: إنَّ فقدان التنسيق بين الجهود والامكانات يؤدي إلى اضعاف موقف المسلمين وعدم تمكنهم من مواجهة المشكلات والصعوبات التي تعترض طريقهم. وبعض الأنظمة والحكومات تحاول صب الزيت على النار وزيادة حدة التناقضات والخلافات القائمة في هذا الصدد.

اقتراحات لحل المشاكل الاقتصادية للاقليات

١. ينبغي لمنظمة المؤتمر الإسلامي ـ باعتبارها تمثّل العالم الإسلامي أجمع ـ ان تقوم بخلق الظروف الاقتصادية المناسبة للاقليات الإسلامية؛ لان لذلك دوراً كبيراً في تحسين أوضاعها الثقافية.

على سبيل المثال ذكرت الإحصاءات، التي نشرتها منظمة العمل العربية حول أوضاع سوق العمل في فرنسا، ان أكثر من ٥٦٠ ألف من المهاجرين ـ وأكثرهم مسلمون ـ يعيشون في بيوت الصفيح ومحلات قديمة وخرائب. وتضيف الإحصاءات ان ٢٥٠ ألف مهاجر يسكنون بيوتاً مزدحمة تفتقر إلى مياه الشرب وفي ظروف شاقة.

وتؤكد الإحصاءات المتعلقة بعام ١٩٧٥ ان أكثر من ٣٢ بالمائة من العمال العرب في فرنسا يعيشون في مثل هذه الظروف العسيرة.

٢. ينبغي ان تؤسس منظمة المؤتمر الإسلامي جمعية أو رابطة مهمتها التواصل مع الشباب المسلمين الذين غادروا بلدانهم ومسقط رأسهم لغرض الدراسة، وتقوم هذه الجمعية أو الرابطة بتقوية أواصر هؤلاء الشباب مع بلدانهم الأصلية والحيلولة دون انقطاع صِلاتهم بها نهائياً،

والعمل على توفير مهن ووظائف وفرص عمل لهؤلاء الخريجين في بلدانهم نفسها.

٣. تأسيس صندوق دولي لرعاية الأقليات المسلمة بمشاركة واسهام البلدان المسلمة والمنظمات الإسلامية والأثرياء الخيرين من المسلمين. وظيفة الصندوق دعم ومساعدة الأقليات المسلمة في شتى المجالات، كتأسيس المدارس والمعاهد والمكتبات ومراكز تحفيظ القرآن الكريم والتعليم الديني.

٤. يقوم الصندوق المذكور بتوفير ظروف معيشية وفرص عمل مناسبة ووحدات سكنية ومراكز تعليم مناسبة للمسلمين في البلدان غير الإسلامية التي يقطنونها.

٥. من الضروري ان تخصص منظمة المؤتمر الإسلامي المزيد من المساعدات للبرامج والخطط المتعلقة بتحسين أوضاع الأقليات المسلمة، لغرض تمكينها من تأسيس المدارس والمراكز الإسلامية والثقافية.

٦. دعوة الأقليات الإسلامية لمواصلة نضالها ومقاومتها لغرض المحافظة على كيانها وعلى حريتها الاقتصادية والقيام بواجباتها الدينية وشعائرها المقدسة وتوفير التسهيلات اللازمة لأبناء هذه الأقليات، ليؤدوا فريضة الحج وغيرها من الفرائض الدينية.

د. المشاكل السياسية للأقليات الإسلامية

في الحقيقة ان بعض الأقليات الإسلامية فقدت كيانها السياسي ولابدً لمنظمة المؤتمر الإسلامي ان تستنفر كل امكاناتها وتستخدم شتى الأساليب

السياسية والدولية لاسترجاع كيان هذه الأقليات وترسيخ وجودها.

ولا شك ان الأقليات الإسلامية تتعرض في كثير من دول العالم للتعذيب والمجازر والتدمير. ومن الطبيعي ان مثل تلك الأنظمة التي تنتهك أبسط حقوق الإنسان ترى ان ابرز مشكلة تواجهها هو ان تحافظ الأقليات الإسلامية على كيانها السياسي. ولذلك نرى ان هذه الأنظمة تمارس التمييز العنصري ضد الأقليات الإسلامية وتحرص على حرمانها من حقوقها ومن امتلاك وسائل الإعلام وتعتدي على الثقافة والقيم والعقائد التي يؤمن بها المسلمون في تلك البلدان وتفرض مضايقات متعددة وبأنماط شتى على تلك الأقليات.

ومثلما ان الأقليات الدينية في البلدان الإسلامية لا تتعرض لأية ضغوط من أجل تغيير دينها أو التخلي عن عقائدها الخاصة، فمن المنتظر ان لا يتعرض المسلمون في البلدان غير الإسلامية إلى الضغوط والمضايقات والممارسات التي تستهدف اجبارهم على التخلي عن ثقافتهم ـ كما هو الوضع في بورما ـــ ونجد ان كثيراً من العادات والتقاليد والاعراف الاجتماعية في العديد من البلدان تتعارض مع عادات وعقائد المسلمين فيها، ولذلك فإن حيّزاً كبيراً من الإعلام والدعاية في تلك الدول مخصص لمحاربة المسلمين والطعن في افكارهم.

مقترحات سياسية

١. السعي للحيلولة دون فرض أيّ قيود وضغوط على المسلمين في البلدان غير الإسلامية في مجال الدين والجنس واللون والعقيدة ومدى

الاستفادة من الخدمات العامة.

٢. اعطاء مسؤوليات اكبر للاقليات في المجالات الحيوية للبلدان المختلفة.

٣. اشراك الأقليات بنسب عادلة في المسؤوليات والوظائف المختلفة.

٤. ينبغي ان يقوم نظام الانتخابات على ركيزة وقاعدة أساسية هي «لكل شخص شخصية وله صوته المستقل».

٥. اشراك ممثلي الأقليات الإسلامية في البرلمانات.

٦. أشراك ممثلي الأقليات في اتخاذ القرارات الحكومية المصيرية المتعلقة بهم.

٧. على قادة الأقليات الإسلامية التفكير بطرق من شأنها تسويغ وتوجيه تصرفات المسلمين واعمالهم في انظار الرأي العام وافهامهم، بأن المسلمين لا يفكرون بتأسيس دولة لهم داخل تلك الدول وانها فكرة وهمية ليس إلاّ.

٨. نظراً لكون منظمة المؤتمر الإسلامي تمثّل العالم الإسلامي كله يجدر بها الدفاع عن حقوق المسلمين المظلومين، ولابدّ أن تقوم المنظمة بدور أكثر تأثيراً في المجال.

حماية حقوق الأقليات المسلمة في أوربا في ضوء التشريعات الأوربية والدولية(١)

لا شك أن موضوع الأقليات المسلمة من الموضوعات المهمة والأساسية في واقعنا الإسلامي. ورغم ما يثيره هذا الموضوع من قضايا معقدة ترتبط بالتحديات المتجذرة التي تواجه الوجودات المسلمة التي تعيش في وسط غير مسلم، إلاّ ان ما يخفف نسبياً من المعاناة النفسية والواقعية الضاغطة على هذه الأقليات، هو الاهتمام المتزايد الذي أخذ هذا الموضوع يحظى به ـ في السنوات الأخيرة ـ من قبل الرساليين من أصحاب المسؤولية في البلدان الإسلامية والمنظمات الدولية والإقليمية الإسلامية، الرسمية وغير الرسمية. وكمدخل للبحث أشير إلى مقدمتين:

المقدمة الأولى: تعريف الأقلية من الناحية الاصطلاحية القانونية

نحاول في هذه المقدمة طرح فهم عام لمصطلحي الأقلية والأقلية المسلمة، برغم التعاريف الكثيرة المختلفة في هذا المجال. فالأقلية السكانية

(١) ألقيت في مؤتمر الأقليات الإسلامية في أوربا، المنعقد بباريس في ٢٠٠١/١/١١، تحت عنوان «الوجود الإسلامي في التشريعات الأوربية».

تقابل الأكثرية التي تعيش في حدودها الجغرافيــة أو الزمنيــة. والمحــددات الرئيسية التي تقسِّم المجموعات السكانية إلى أكثرية وأقلية، هي في الغالب عرقية أو قومية أو لغوية أو دينية أو مذهبية أو سياسية، في إطار المعيــار العددي النسبي، ففي كل بعد من هذه الأبعاد تكون هنــاك أكثريــة غالبــة تهيمن ـ عادة ـ على النظام العام، ويحدد سلوكها الفكري والعملي طبيعــة وضع الأقلية وواقعها. اما بخصوص الأقلية المسلمة، فإن ما يفرّقهــا عــن الأكثرية السكانية التي تشترك معها في الدولة الواحدة هو محدّد الدين.

وغالباً ما تكون الأقلية المسلمة اقليــة عدديــة قياســاً لبــاقي ســكان الدولة الذين ينتمون إلى ديانة أو ديانات أخرى. وقد شكّل المسلمون في بعض الدول نسباً متساوية عددياً مع اتبــاع الــديانات الأخــرى. أو ربمــا كانوا أكثرية عددية نادراً، إلاّ ان النظام الــسياسي في هــذه الــدول يبقــى خاضعاً لهيمنة غير المــسلمين، وبذلك يعدُّ المسلمون أقلية، ومن هنــا، فــإن المعيار الرسمي المعتمد لدى منظمة المؤتمر الإسلامي هو معيار العــضوية في المنظمة نفسها، ويعني ذلك ان الأقليات المسلمة هي الــتي تعــيش في دول لا تنتمي إلى منظمة المؤتمر الإسلامي. ويربو عــدد هــذه الأقليــات علــى «٤٥٠» مليون مسلم، أي ما يقرب من ثلث عدد المسلمين الــذي وصــل إلى ما يقرب من مليار و٣٥٠ مليون نسمة.

المقدمة الثانية: ميدان البحث

قبل تحديــد ميــدان بحثنــا، نتطــرق إلى بعــض الإحــصاءات المتعلقــة

بالأقليات المسلمة في القارة الأوربية، إنّ العدد الإجمالي للمسلمين في أوربا يصل إلى ما يقرب من «٤٢» مليون نسمة، وفقاً لتقديرات عام ٢٠٠٠م، والتي اعتمدنا فيها النسب المئوية التي أوردتها معلومات منظمة المؤتمر الإسلامي، وعلى النحو التالي:

رديف	الدولة	عدد المسلمين(نسمة)
١	اسبانيا	٥٠٠/٠٠٠
٢	البانيا	٣/١٠٠/٠٠٠
٣	المانيا	٢/٢٥٠/٠٠٠
٤	اوكرانيا	١/٤٠٠/٠٠٠
٥	ايطاليا	٥٠٠/٠٠٠
٦	البرتغال	١٥/٠٠٠
٧	بريطانيا	٢/٠٠٠/٠٠٠
٨	بلجيكا	٦٠٠/٠٠٠
٩	بلغاريا	١/٤٠٠/٠٠٠
١٠	البوسنة والهرسك	٢/١٠٠/٠٠٠
١١	بولندة	٢٥/٠٠٠
١٢	تشيكيا	٣/٠٠٠
١٣	الدنمارك	١٠٠/٠٠٠
١٤	روسيا الاتحادية	١٥/٠٠٠/٠٠٠
١٥	روسيا البيضاء	١/١٠٠/٠٠٠

١٦	رومانيا	٣٠٠/٠٠٠
١٧	سلوفاكيا	٢/٠٠٠
١٨	سلوفينيا	٢٥/٠٠٠
١٩	السويد	٢٥/٠٠٠
٢٠	فرنسا	٥/٥٠٠/٠٠٠
٢١	فنلندا	٣/٠٠٠
٢٢	كرواتيا	٦٠٠/٠٠٠
٢٣	مالطا	٥٠/٠٠٠
٢٤	المجر	٥٠/٠٠٠
٢٥	مقدونيا	٩٠٠/٠٠٠
٢٦	مولدافيا	٣٠٠/٠٠٠
٢٧	النرويج	١٥/٠٠٠
٢٨	النمسا	١٥٠/٠٠٠
٢٩	هولندا	٥٠٠/٠٠٠
٣٠	اليونان	٣٠٠/٠٠٠
٣١	يوغسلافيا (بما فيها كوسوفا)	٢/٢٥٠/٠٠٠

ووفقاً لهذه الإحصاءات، فإن مسلمي أوربا يشكلون نسبة ٣٪ من مجموع مسلمي العالم، و٩٪ من عدد نفوس الأقليات المسلمة في العالم، ورغم ان هذه النسبة بسيطة كماً، الاّ انها من الناحية النوعية تحظى بخصوصيات متميزة، كموقع أوربا وتأثيره على المستويات العالمية كافة، وتتعرض هذه الأقليات باستمرار إلى ألوان بشعة من الاغتيال الثقافي ومحاولات سلب الحقوق.

وبناءً على جملة من المعايير الموضوعية يمكن تقسيم مسلمي أوربا إلى ثلاث مجموعات رئيسية:

الأولى: المسلمون في الجمهوريات الأوربية المستقلة في الاتحاد السوفيتي المنحل، وهي الجزء الأوربي من روسيا، روسيا البيضاء، اوكرانيا، مولدافيا، وعددهم حوالي (١٧/٥٠٠/٠٠٠) نسمة.

الثانية: المسلمون في الدول الأوربية ذات الأكثرية النسبية المسلمة، وهي البانيا والبوسنة والهرسك، وعددهم حوالي (٥/٢٠٠/٠٠٠) نسمة.

الثالثة: المسلمون في الدول الأوربية ذات الأكثرية السكانية غير المسلمة، وهي: اسبانيا، المانيا، ايطاليا، البرتغال، بريطانيا، بلجيكا، بلغاريا، بولندا، تشيكيا، الدنمارك، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، فرنسا، فنلندا، كرواتيا، مالطا، المجر، مقدونيا، النرويج، النمسا، هولندا، اليونان، يوغسلافيا، وعددهم حوالي (١٩/٣٠٠/٠٠٠) نسمة.

ونرى ان كل مجموعة من هذه المجموعات الثلاث لابدَّ أن تُدرس أوضاعها بصورة منفصلة، بالنظر للخصائص المشتركة، التي تشد عناصر كل مجموعة، سواء على المستوى البشري والجغرافي والتاريخي والمناخ السياسي والبيئة الاجتماعية ونوعية التحديات والمشاكل التي تواجهها. وبالتالي، فإن ميدان بحثنا هي المجموعة الثالثة من المسلمين، أي الأقليات المسلمة في الدول الأوربية ذات الأكثرية السكانية غير المسلمة.

التحديات الحقوقية التي تواجه مسلمي أوربا

لا ريب ان دراسة القضايا الحقوقية لمجتمع الأقليات المسلمة في أوربا

«ميدان البحث» يعدُّ امراً شائكاً ومعقداً، وتتداخل فيه ابعاد مركبة أخرى غير البعد القانوني، تـشتمل علـى التـاريخ والثقافـة والتربيـة والـسياسة والاقتصاد.

ومن هنا، فإن التحديات الحقوقية التي تواجهها هذه الأقليات ليست قضايا قانونية وحسب، وانما هـي تحـديات ومـشاكل تـستوعب مختلـف مجالات الحياة، ويمكن تصنيفها إلى ثلاثة انواع رئيسة: ثقافية واجتماعية، تربوية وتعليمية، وسياسية واعلامية، وان كان هناك تداخل وتشابك فيما بينها، فضلاً عن وجود مجالات أخرى أقل أهمية. ونحاول هنا القاء الضوء على تلك التحديات على نحو الاختصار، تمهيداً للحديث عن المعالجات:

١. الهوية الثقافية والاجتماعية

في بحث آخر حول موضوع الأقليات المسلمة في الغرب، أكدت علـى ان مؤامرة «الاغتيال الثقافي» هي اكبر تحدٍّ يواجه هـذه الأقليـات، لأنهـا مؤامرة معقدة وغير معلنة في الغالب، وهي تستهدف سلب هوية الأقليات المسلمة وتذويبها في البيئة العامة من خـلال محـاولات دمجهـا في مجتمـع الأكثرية. وفي ذلك البحث اعتمدت مصطلح «الاغتيال الثقافيّ» لاعتبارات منهجية، إذ ان الغزو يتم ـ عادة ـ من قبل مجتمع ضد آخر، أي انه عبارة عن هجوم وزحف خارجي، اما الاغتيـال فيـتم ـ عـادة ـ مـن عناصـر داخل المجتمع ضد عناصـر أخـرى في المجتمـع نفـسه. وبمـا ان الأقليـات المسلمة تعيش في دائرة المجتمعات الأوربيـة وتتعـايش معهـا بمـستويات معينة، فهي تشكل مفردة غير قوية بالمستوى الكافي وتقف علـى ارضـية رخوة، مما يعني سهولة اغتيالها من قبل مجتمـع الأكثريـة بـالنظر لمـساحة

تأثير مجتمع الأكثرية والأدوات الفاعلة التي يمتلكها. وتكمن الخطورة هنا ـ كما أشرنا ـ في ان الجزء الأكبر من أدوات الاغتيال غير منظورة ولا يترك الفاعل وراءه ـ غالباً ـ ثغرات قانونية أو آثاراً للجريمة.

ولعل المشكلة الأساس التي تواجه الأقليات المسلمة في المجال الثقافي والاجتماعي تتمثل في نوعية البيئة العامة التي يعيشون فيها، والتي تتميز إيديولوجياً بسيادة العلمانية ومختلف الأفكار الوضعية والإلحادية، مما يؤثر بشكل وآخر على البنية الفكرية لأبناء الأقليات وعلى رؤيتهم للدين ودوره ووظيفته، ويأتي الجانب السلوكي والعملي للبيئة الغربية الذي يتميز أيضاً بسيادة أصالة المنفعة والمادة واللذة ليكمل الجانب النظري ويفرز اشكالاً مختلفة من السلوكيات اللاأخلاقية واللاانسانية، ويعطي لمفاهيم الصلاح والفساد، السعادة والشقاء، الخير والشر، الحب والبغض، الاستقامة والانحراف، الحق والباطل، الحرية والاستبداد، العدالة والظلم، مضامين أخرى تتناقض والمفاهيم الإسلامية. وهذا الأمر يخلق بمجمله ألواناً معقدة من المنهجية الفكرية المتضاربة والسلوكيات المزدوجة لدى المسلمين، ينتج عنه ـ بالتدريج ـ انهيار للحصون الذاتية للفرد والأسرة والمجتمع المسلم، وهو ما يمكن ان نطلق عليه «القابلية لاغتيال الهوية». وهذا الوضع يحتاج إلى جهد كبير لتحويله إلى قضايا ذات صياغات قانونية، ومن ثم التثبت من حيثيات كل قضية بهدف التصدي لمحاولات الاغتيال الثقافي وطمس الهوية الاجتماعية.

والواقع ان مساحة هذا التحدي تتسع لكل ما له علاقة بطبيعة حياة الأسرة المسلمة في أوربا، وحياة مجتمع الأقلية المسلمة ككل، وقدرة هذا

المجتمع قانونياً على امتلاك واقع اجتماعي مستقل يحظى بـالحقوق المدنيـة والدينية والسياسية التي تـصون هويتـه مـن مـصادرة مجتمـع الأكثريـة، وبكلمة أخرى إمكانية مجتمع الأقلية المسلمة على خلق وحدة اجتماعية وثقافية ودينية تستفيد من القوانين نفسها التي يقربها ويستفيد منها مجتمـع الأكثرية، سواء القوانين المحلية أو الإقليمية أو الدولية.

ومن المشاكل التي يفرزها هذا الوضع ايضاً، صعوبة ايجاد مراكز دينيـة واجتماعية تكون محاور لحركة الأقليات المسلمة، ولاسيما علـى الـصعد العامـة، كالمراسـيم العباديـة أو احيـاء المناسـبات الدينيـة والاجتماعيـة والثقافية واذا اضفنا هـذه المـشكلة إلى مـا تـسبّبه التقاليـد الاجتماعيـة والثقافية لمجتمع الأكثرية من سلوكيات تتناقض مـع الـشريعة الإسـلامية التي يفترض ان يتبعها مجتمع الأقلية، فإن حالة المحاكاة والتمـاهي الواعيـة واللاواعية التي تنجر وراءها الأقليات الإسلامية، ستـصل ـ احيانـاً ـ إلى مستوى تسويغ هذا الواقع المنحرف. وتبرز هذه الظواهر بـصورة اوضـح لدى الجيل الثاني، والثالث من أبناء المسلمين المهاجرين، كما تـبرز أيـضاً لدى أبناء المسلمين من أهل البلد الأصليين من الذين يبتعدون جغرافياً أو اجتماعياً عن مراكز تجمع المسلمين.

وفي الجانب الحقوقي الاجتماعي البحت، فإن اول ما يبرز هنا هو مـا يرتبط بالقوانين المدنية وقوانين الأحوال الشخصية، ولاسيما قضايا الزواج (الشرعي) والإرث والقيمومة علـى الاولاد وغيرهـا. فالـدول الأوربيـة تفرض ـ عادة ـ على مواطنيها، ومنهم المسلمون، القوانين المدنية الوضعية التي يتعارض كثير منها مـع الـشرع الإسـلامي الأمـر الـذي يـؤدي إلى

مشاكل اجتماعية وحقوقية كبيرة للمسلمين، لأن الانتماء بالجنسية للبلد الأوربي أو الاقامة القانونية فيه سيترتب عليه الالتزام بقوانين الدولة بمختلف اشكالها ومضامينها، مما يخلق عملية تجاذب شديد بين الانتماء بالقانون للدولة والانتماء بالعقيدة للإسلام.

٢. التحدي التربوي والتعليمي

أول قضية تقفز إلى السطح في هذا المجال قضية اللغة، فاللغة الاجنبية ـ ولا سيما بالنسبة إلى المسلمين المهاجرين ـ تخلق نمطاً جديداً من التفكير بعيداً بمستويات معينة عن روح الإسلام. على العكس من اللغة العربية التي يعمِّق تعلّمها الارتباط بروح الإسلام وتعاليمه، وان كان ارتباطاً عاطفياً وشكلياً. ولهذا نجد ان بعض دول أوربا الشرقية ظلت تسعى لمنع استخدام الأسماء العربية لان الشخص الذي اسمه محمد أو مصطفى ـ مثلاً ـ سيبقى محافظاً على الحد الأدنى من الانتماء الثقافي للإسلام، ومن خلال ارتباطه بالرمز الإسلامي الذي يمثله الاسم. وفي حالات أفضل فإنها تفرض على المسلمين وضع لاحقة (سلافية) لأسمائهم العربية، مثل: احمدوف أوعلييف.

كما ان النظام التعليمي الوطني للدول الأوربية يربط الإنسان المسلم بفكر واقع ومظاهر وتاريخ لا يمتُّ إلى هويته بصلة، ولاسيما من خلال مناهج التربية الوطنية وعلم الاجتماع والجغرافية والتاريخ والأديان. وتتضاعف هذه المشكلة إذا ما أضيف اليها الجانب التربوي؛ لأن دراسة المسلمين في المدارس غير الإسلامية وتحت اشراف معلمين غير مسلمين، واختلاطهم اليومي بزملائهم التلاميذ من غير المسلمين، سيؤثر بشدة على

بناء شخصياتهم ورؤاهم. وعموماً فإن المحاكاة التربوية للمسلمين مع مجتمع الأكثرية غير المسلمة، يعني نمو ونشوء مجتمع الأقلية المسلمة في رحم مجتمع الأكثرية غير المسلمة، أي في رحم غير إسلامي، الأمر الذي يحبط مفعول التربية الإسلامية، بل وحتى العادات والتقاليد الموروثة، ويعرّض أبناء المسلمين إلى تجاذب من قبل نمطين من التربية: أحدهما: ما يريده منه دينهم، والثاني: ما يفرضه عليهم الواقع التربوي الذي تتبناه الأكثرية غير المسلمة وتتحكم باتجاهاته.

٣. التحدي السياسي والإعلامي

تتعرض كثير من الأقليات المسلمة في أوربا إلى أنواع التمييز السياسي، يصل احياناً إلى حد الطرد من العمل الوظيفي والمطاردة والنفي والاعتقال وربما النفي، وهوما يشاهد بوضوح في دول أوربا الشرقية. وتدخل في هذا المجال إشكالية انخراط المسلمين الأوربيين في العمل السياسي والحزبي والحكومي الوطني، وهي إشكالية ذات أوجه متعددة، منها ما يرتبط بالشرعية الدينية لممارسة المسلمين هذا اللون من العمل السياسي وما يترتب على ذلك، ومنها كذلك ما يرتبط بنظرة الفعاليات السياسية والمؤسسات الحكومية في الدول الأوربية لمشاركة المسلمين في العمل السياسي الوطني.

وتتوافق وطأة التمييز السياسي مع وطأة الحرب الاعلامية الغربية التي تعيش الأقليات المسلمة في أوربا تحت رحمتها ليكرّسا حالة الخلل في الحضور الاجتماعي للاقليات المسلمة، ويتلاعبا بمضامين وعي الأقليات ومساراته، بل ويواجها الرأي العام الذي تمثله الأكثرية غير المسلمة

بالاتجاه الذي يخدم مصالح سدنة السياسة والمال والاعلام في الدولة. وكنتاج لهذا الواقع ظهرت اتجاهات ثقافية وسياسية وسط الأقليات المسلمة، تتناغم افكارها وممارساتها مع أهداف الإعلام الغربي المضادة، بل وتتشبَّه به، وهي اتجاهات مستلبة تعمل على المساهمة في اغتيال الهوية الإسلامية للأقليات المسلمة في أوربا.

حقوق الأقليات المسلمة في التشريعات الأوربية والدولية

من الناحية التاريخية، ربطت الاتفاقيات الدولية قضية الأقليات بموضوعي الدين والقومية، وان كان للخصوصية الدينية الحضور الأقوى في مجال حقوق الأقليات. ولعلّ الاعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي أقرته الأمم المتحدة عام ١٩٤٨، يحتوي على اولى النصوص الحقوقية الرسمية المعترف بها دولياً بشأن الحقوق العامة التي تشمل الأقليات أيضاً. ومن ذلك ما جاء في المادة الثانية: «لكل إنسان حق التمتُّع بكل الحقوق والحريات الواردة في هذا الاعلان، دون أي تمييز، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر، أو الاصل الوطني والاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر». وكذا المادة السابعة التي نصّت على ان «كل الناس سواسية امام القانون، ولهم الحق في التمتُّع بحماية متكافئة منه دون أيّة تفرقة، كما ان لهم جميعاً الحق في حماية متساوية ضد أي تمييز». والمادة الثامنة عشرة ايضاً: «لكل شخص الحق في حرية التفكير، والضمير، والدين، ويشمل هذا الحق حرية تغيير ديانته أو عقيدته، وحرية الاعراب عنهما بالتعليم والممارسة

واقامة الشعائر، ومراعاتها، سواء كان ذلك سراً أم مع الجماعة». وفي الاعلان المذكور كذلك ما يمكن الاستفادة منه لدعم حقوق الأقليات، كالمواد التاسعة عشرة إلى الثالثة والعشرين.

وأيضاً المادة السادسة والعشرون، ولاسيما بندها الثالث الذي ينص على ان «للآباء الحق الأوّل في اختيار نوع تربية أولادهم».

وبرغم ما يحتويه الاعلان العالمي لحقوق الإنسان من مواد راقية لحماية حقوق الإنسان، من المجتمعات وبضمنهم الأقليات الدينية والقومية والسياسية، إلاّ ان هناك ملاحظتين أساسيتين تسجلان عليه:

الأولى: انه لم يحدد ضمانة أو آلية تلزم الدول الموقعة عليه بتطبيقه.

والثانية: انه يحتوي على مادة تخوّل الدول انتهاك مبادئه، بحجة تطبيق القانون الوطني وحفظ النظام العام أو أمن الدولة أو مصلحة المجتمع، إذ جاء في البند الثاني من المادة التاسعة والعشرين: «يخضع الفرد في ممارسة حقوقه وحرياته لتلك القيود التي يقررها القانون فقط لضمان الاعتراف بحقوق الآخرين وحرياتهم واحترامهم، ولتحقيق المقتضيات العادلة للنظام العام والمصلحة العامة».

وهناك أيضاً العديد من الاتفاقيات بين دولتين أو أكثر، وكذلك المواثيق الدولية الخاصة لحماية الأقليات أو بعض الاحكام أو القرارات التي تصدرها المحاكم الدولية كمحكمة العدل الدولية، ومن أبرزها اعلان القضاء على التعصب والتمييز الديني، والمنصوص عليه في القانون الدولي العام، فقد نصّت المادة الخاصة من الاعلان على «حق كل طفل في تعلم الدين والعقيدة وفقاً لرغبة عائلته»، فضلاً عن حق الاعتقاد والتعبُّد

والتفكير، وإنشاء الأماكن الخاصة بالعبادة، وفق ما تقتضيه العقيدة الدينية، وكذلك ممارسة التقاليد النابعة عن الدين والعقيدة، وكتابة ونشر النصوص الدينية الخاصة، وتعليمها لاتباع الدين في أماكن يمكن إنشاؤها لهذا الغرض، والتمتُّع بالعطل الاسبوعية الخاصة بكل دين، والاحتفال بالمناسبات الدينية، واخيراً إنشاء الهياكل المؤسسة التي يتطلبها توحيد أتباع الدين والعقيدة وتحفظ لهم خصوصياتهم وهويتهم الدينية والاجتماعية».

ولا شك أن التزام الدول الأوربية بهذه المواثيق باعتبارها من أولى الدول التي وقعت عليها، كفيل بضمان حقوق أقلياتها المسلمة. كما ان دستور كل دولة من هذه الدول يمثل عقداً وطنياً يحمي كل أفراد المجتمع (المواطنين) على مختلف انتماءاتهم العرقية والدينية والسياسية، ويؤكد على المساواة بينهم، ويكون الدستور بذلك ضمانة أخرى تكفل حقوق مسلمي هذه الدول، باعتبارهم مواطنين أو مقيمين. بيد ان التحديات والانتهاكات الجارية لحقوق المسلمين في أوربا تؤكد الازدواجية في الممارسة الاجتماعية والسياسية والقانونية لسلطة الأكثرية، كما تكشف عن الهوة الخطيرة بين النظرية التي تعبِّر عنها المواثيق الدولية وبيانات حقوق الإنسان العالمية والدساتير الوطنية، وبين التطبيق الذي تجسِّده الممارسات اليومية للسلطات.

ولابد في هذا المجال من الإشارة إلى نموذج متميز من الدول الأوربية التي تعاملت مع قضية مسلميها بمضامين وصور متوازنة قانونياً وواقعياً، وهو نموذج الدولة الاسبانية، إذ نرى أهمية دراسته بعناية والاستفادة منه

في قضايا حقوق الأقليات المسلمة في الدول الأوربية الأخرى. فقد جاء في تقرير أمين عام اللجنة الإسلامية في اسبانيا، بأن انهيار حكم فرانكو في اسبانيا عام ١٩٧٥ ثم تدوين الدستور الاسباني عام ١٩٧٨، أدى إلى تحوّل اسبانيا من دولة مركزية مسيحية يمينية إلى دولة اتحادية ديمقراطية متعددة الثقافات والديانات، واقرت بذلك حق المساواة والحرية الدينية كحقوق أساسية لمواطنيها.

وفي عام ١٩٨٠ اعترفت الدولة الاسبانية بالقومية الأندلسية الإسلامية وبمنطقة الأندلس مقاطعة ذات حكم ذاتي، عاصمتها اشبيلية، ولها حكومتها المحلية وبرلمانها وعلمها ونشيدها الوطني الذي يمجّد تاريخ الأندلس الإسلامي، الأمر الذي دفع إلى تأسيس «الجماعة الإسلامية في الأندلس» في العام نفسه، ثم فتحت لها فروعاً في عدة مدن اندلسية.

وفي عام ١٩٨٩ اعترفت الدولة الاسبانية بالإسلام، كإحدى الديانات الاسبانية التاريخية، واقرت للمسلمين حقوقهم كافة، أسوة بالأكثرية المسيحية.

ثم تم في عام ١٩٩٢ التوقيع على اتفاقية «سانتافي» التاريخية بين ممثلي القوى السياسية الإسلامية في اسبانيا والحكومة الاسبانية، أقرّت فيها الأخيرة أصالة الإسلام المستمرة والبارزة في اسبانيا، وأهميته في تكوين الهوية الإسبانية. وقد اسدلت هذه الاتفاقية الستار على مرحلة دامت خمسة قرون، تعرّض خلالها إلى ألوان الاضطهاد.

وعلى أساس من هذه الاتفاقية أصبحت «اللجنة الإسلامية في اسبانيا» ممثلة للمسلمين الاسبان امام الدولة الاسبانية. وبعد أربع سنوات

على التوقيع عليها، أي في عام ١٩٩٦ قررت الحكومة الاسبانية تعليم الدين الإسلامي لأبناء المسلمين في المدارس الحكومية.

وبذلك نرى ان التجربة الاسبانية جديرة بالتطبيق في الدول الأوربية الأخرى التي تبدي استعدادها لإحقاق حقوق سياسية للمواطنين المقيمين، وكذلك في الدول التي يمكن للمسلمين استثمار قوانينها بالأساليب المشروعة لاحقاق حقوقهم.

تطبيق الحقوق المشروعة اوروبياً ودولياً على واقع الأقليات المسلمة

المواد الحقوقية المثبتة في القوانين الوطنية والأوربية والدولية، وبعض التجارب العملية الناجحة، والتي أشير إلى جزء منها، يمكن استثمارها بشتّى الصور المشروعة لحماية حقوق الأقليات المسلمة في أوربا. ونقترح هنا خطوطاً عامة لجملة من المعالجات المرتبطة بهذا الجانب، وفقاً لنوعية التحديات والمشاكل التي تتبناها سابقاً:

١. المجال الثقافي والاجتماعي

إنّ صيانة الهوية الثقافية والاجتماعية للأقليات من الانحراف والاستلاب والتشويه هو الهدف الاساس التي تسعى إليه المعالجات هنا. ولا شك ان معاناة الأقليات المسلمة في أوربا من سطوة ثقافة الأكثرية غير المسلمة، تجعل مهمة المعالجة الحقوقية لهذا الهدف في غاية الصعوبة. ولكن التخطيط العلمي ولعدم قدرته على المواجهة سيفتت جزءاً كبيراً من هذه الصعوبة.

وبمراجعة للقرار ٨/٤٧ س الصادر عن القمة الإسلامية في طهران، سنرى انه يضع الاطار العام للمعالجات في هذا المجال، من خلال تأكيده

على بذل المساعي لكي تتمتع الأقليات المسلمة بمعاملة متكافئة من حيث الحقوق والالتزامات والواجبات مع الأخذ بالاعتبار ان الحقوق الثقافية والاجتماعية هي الاطار الذي يشتمل على مجمل الحقوق الأخرى، الدينية والمدنية والسياسية وغيرها.

ولا شك ان صيانة الهوية الثقافية والاجتماعية للأقليات المسلمة تقع مسؤولية القسم الأكبر منها على عاتق الأقليات نفسها، وتبدأ بإشاعة روح التكافل والتكامل والتضامن الاجتماعي وصولاً إلى وحدة الجماعة وتماسكها الاجتماعي والثقافي، وهو مستوى لا يتحقق إلاّ بآليات فاعلة، كإقامة الشعائر الدينية والاحتفالات والمراسم في المساجد والجمعيات الإسلامية وغيرها، وإنشاء صناديق للمساعدات والخيرات والقروض، وجمعيات للبر والإحسان لرعاية الأيتام والمسنين والفقراء، واقامة نوادٍ للشباب تقوم بمختلف النشاطات التثقيفية والاجتماعية والفنية، كالمخيمات والدورات والاحتفالات وغيرها. ومن خلال هذه الآليات يمكن تذويب الاختلافات بين المسلمين، على مختلف اشكالها ومضامينها المذهبية والقومية والوطنية والسياسية وغيرها.

كما ان المشاريع الخاصة بالأسرة تعدّ هي الأخرى على جانب كبير من الأهمية، لأنها قاعدة تقوية البنية التحتية للمجتمع الإسلامي الأوربي الملتزم، والركيزة التي يمكنها حماية جزء أساس من الهوية الإسلامية من الاغتيال والسلب والعبث. وتعمد هذه المشاريع إلى تيسير شؤون الزواج وفقاً للأصول الشرعية، وحل مشاكل الأسرة المسلمة، وتشجيع النشاطات الأسرية العامة التي تعزز الترابط فيما بين المسلمين.

ومن خلال المشاركة الفاعلة للأقليات المسلمة في الوسط الاجتماعي العام، والتحول من حالة العزلة إلى التأثير الاجتماعي والثقافي، فإنّها قد

تتمكن من كسب جانب كبير من الرأي العام لدعم حقوقها القانونية في البعد الاجتماعي، ولاسيما ما يرتبط ببعض قوانين الأحوال الشخصية والقوانين المدنية، وحماية أدائها لشعائرها والتزاماتها الدينية والعبادية.

٢. المجال السياسي والإعلامي

لعل من النشاطات الأساسية التي قد تمكّن الأقليات المسلمة من إحقاق حقوقها السياسية وغيرها من الحقوق القريبة منها، كالحقوق الاجتماعية، هو مشاركتها الفاعلة في الحياة السياسية الوطنية، الأمر الذي يتطلب ـ ابتداءً ـ إزالة العوائق السياسية والإدارية والحقوقية التي من شأنها إعاقة دخول المسلمين هذا الحقل، ثم إعادة النظر في طبيعة تحرك المسلمين في أوربا على هذا الصعيد، ثم بناء الهياكل السياسية اللازمة، سواء على شكل مجموعات ضغط داخل الاحزاب الوطنية القائمة، أومن خلال مؤسسات سياسية جديدة يقوم المسلمون بتشكيلها. ونعتقد أن فكرة البرلمان الإسلامي بإمكانها تحقيق الشكلين معاً، ونلخص الفكرة هنا بقيام برلمان إسلامي في كل دولة أوربية يستوعب كل الشخصيات والفعاليات المسلمة العاملة في المجال السياسي أوالتي تريد اقتحامه، وكذلك قيام برلمان إسلامي أوربي تتمثل فيه البرلمانات الإسلامية القائمة في كل دولة أوربية.

ومن خلال مختلف هذه الالوان من المشاركة السياسية سيدافع المسلمون ـ دفاعاً مباشراً أوغير مباشر ـ عن كياناتهم المحلية وحقوقهم الخاصة، وكذا الدفاع عن قضايا المسلمين الكبرى في العالم، وفقاً لما تسمح به إمكاناتهم وقدراتهم.

وبالنظر للحساسية الشرعية الفائقة لمثل هذا النشاط، ولاسيما ذلك الذي يرتبط بانتماء المسلمين إلى الفعاليات السياسية الوطنية، أي التابعة

للاكثرية غير المسلمة، فإنه بحاجة إلى معالجة شرعية وتأصيل فقهي، يحدد اطروحات المصلحة الإسلامية والعناوين الثانوية والمرونة والثوابت الشرعية فيه، لكي يسيِّر المسلم فيه عمله السياسي وفقاً لنظرية شرعية تبرئ ذمته امام الله تعالى.

ولا شك ان منظمة المؤتمر الإسلامي والمنظمات الإسلامية الدولية والاقليمية الأخرى، وكذلك الدول المسلمة يمكنها بشكل وآخر دعم مشروعات الأقليات هذه، سواء بشكل مباشر أومن خلال التحرك الدبلوماسي والسياسي على حكومات الدول الأوربية، مع مراعاة القواعد القانونية الدولية ومبدأ سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

وفي الجانب الإعلامي والدعوي نشير إلى الاطار العام الذي وضعه القرار ٨/٤٧س الصادر عن قمة طهران الإسلامية، والذي حثّ الدول الإسلامية على تنسيق جهودها لاعداد كوادر مؤهلة للقيام بالنشاط الاعلامي والدعوي في صفوف الأقليات المسلمة. ولعل من المقترحات التي نعتقد انها مفيدة في هذا المجال، تكثيف ارسال المواد الثقافية والاعلامية المخصصة للاقليات المسلمة في أوربا، فضلاً عن إنشاء مشاريع اعلامية إسلامية في دول أوربا نفسها تقوم بمهمة الإنتاج الثقافي والاعلامي، وصولاً إلى إنشاء إذاعات ومحطات تلفزيونية ووكالات انباء ومؤسسات فنية وسينمائية خاصة بالأقليات، على ان تتم هذه النشاطات على أساس نظرية شرعية، كما هو الحال مع الجانب السياسي.

٣. المجال التربوي والتعليمي

يقف التعليم الديني في مقدمة المجالات التعليمية التي تفرض عملية حماية الهوية الإسلامية الاهتمام بها، وأهم محاوره: القرآن الكريم، اللغة العربية، وأحكام الشريعة، وهو على مستويين: عام وتخصصي، فالتعليم

العام يستوعب كل المسلمين صغاراً وكباراً، والخاص هو الذي يدخله من يريد التعمق في التعاليم الدينية، ولكلٍّ منهما مناهجه التي ينبغي اعدادها خصيصاً للاقليات المسلمة. وهناك أساليب نافعة في هذا المجال، كالحلقات التقليدية والدورات والمدارس والمعاهد الدينية، فضلاً عن محاولة ادخال نوع من التعليم الديني للمدارس الرسمية الحكومية خاص بالتلاميذ المسلمين، كما حدث في اسبانيا، وهي محاولة بحاجة إلى معركة قانونية، وخاصة في الدول التي تضم أقليات مسلمة كبيرة، كألمانيا وبريطانيا وبلغاريا وفرنسا ويوغسلافيا.

وتؤدي الاتحادات الطلابية والجمعيات الإسلامية دوراً أساسياً في هذا المجال، ومن الضروري دعمها ورفدها بما تحتاجه بالصورة التي تمكّنها من ممارسة نشاطاتها التربوية والتعليمية المطلوبة، كإنشاء المكتبات العامة واقامة الدروس والدورات والندوات والمؤتمرات الطلابية الدورية، وبناء الأقسام الداخلية (السكنية) ومساعدة الطلبة المسلمين المعوزين.

كما ان هذه الاتحادات ــ ولاسيما الرسمية والمسجلة منها ــ هي الممثل الأنسب للمسلمين امام الاجهزة التعليمية والادارية الحكومية للدفاع عن حقوق المسلمين في المجالات التربوية والتعليمية.

وهناك أفكار طموحة جديرة بالدراسة، ترتبط بمشاريع إنشاء مجمعات تربوية وتعليمية للمسلمين، في كل بلد أوربي، تستوعب المراحل كافة، ابتداءً من رياض الأطفال وحتى التعليم الجامعي. ولعل بعض التجارب النافعة والقريبة من هذه الفكرة في بريطانيا واسبانيا جديرة كذلك بالدراسة والتطوير والتطبيق في دول أوربية أخرى.

ويمكن للأجهزة المختصة في البلدان الإسلامية والمنظمات الإسلامية الدولية ــ في حدود مبدأ احترام سيادة الدول ــ الاسهام في مجمل الجهد

التعليمي المخصص للأقليات، من خلال دعم برامج الأقليات ومشاريعها، وزيادة المنح الدراسية الاكاديمية والشرعية المخصصة لأبناء الأقليات وبأعداد مناسبة لسد النقص في الكوادر التدريبية المتخصصة الكفوءة في الساحة الأوربية، ولاسيما في حقول التعليم الديني. ويمكن في هذا المجال الاستفادة من بعض التجارب الناجحة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية والعربية السعودية، وكذا تجارب أخرى في مصر وماليزيا وباكستان والاردن والسودان.

لجنة إسلامية حقوقية متخصصة

تنوع الموضوعات الحقوقية التي تمليها التحديات والمشاكل التي تمر بها الأقليات المسلمة. وحجم هذه الموضوعات والعقد المركبة التي تكتنفها، بحاجة إلى إطار مؤسساتي متخصص يقوم بمهمة دراستها وتصنيفها ومعالجتها. ومن هنا، فإننا نقترح تشكيل لجنة إسلامية متخصصة تضم نخبة من رجال القانون والفكر والسياسة من العاملين في الساحة الأوربية، سواء كانوا مهاجرين أو سكان أصليين، عددهم بين ١٥ و٢٠ عضواً.

وتتلخص مهمة اللجنة فيما يلي:

١. دراسة القوانين ذات العلاقة بشكل وآخر بموضوع الأقليات، سواء القوانين الخاصة بكل بلد أوربي أو القوانين الأوربية أو الدولية.

٢. دراسة المشاكل والتحديات والانتهاكات التي تتعرض لها الأقليات المسلمة في أوربا، دراسة حقوقية معمقة وتفصيلية.

٣. البحث عن حلول حقوقية للمشاكل والانتهاكات موضوع الفقرة ٢ في ضوء القوانين ذات العلاقة موضوع الفقرة ١.

٤. اقتراح لوائح قانونية أو إدارية مكملة ذات علاقة بالجانب

الحقوقي للأقليات المسلمة تقدّم إلى الجهات الرسمية في الدول الأوربية بهدف ملء الفراغات القانونية التي تنتج مشاكل للمسلمين.

٥. متابعة الجهات الرسمية المتخصصة في الدول الأوربية والتقاضي امام المحاكم بشأن قضايا المسلمين.

ومن الضروري ان تكون هذه اللجنة دائمة وشبه متفرغة بالنظر لحجم وحساسية مهمتها. كما ستكون اللجنة - في قضايا محددة أو مجمل القضايا - بحاجة إلى استشارة رجال قانون أوربيين متخصصين من غير المسلمين، فضلاً عن الاستعانة بحقوقيين من البلدان الإسلامية، وكذا بالاجهزة ذات العلاقة في منظمة المؤتمر الإسلامي وغيرها من المنظمات الإسلامية التي تمتلك باعاً في شؤون الأقليات المسلمة في أوربا. ولعل من المفيد ان تكون هذه اللجنة مركزية لكل الساحة الأوربية، وتبادر لتشكيل لجان فرعية تقوم بالمهمة ذاتها في كل دولة أوربية.

وفي الختام... نسجل ملاحظتين أخيرتين:

الملاحظة الأولى تتعلق بتوصيات وقرارات المؤتمرات التي عقدت لدراسة أوضاع الأقليات المسلمة، إذ نرى اهمية مراجعتها، ولاسيما توصيات وقرارات المؤتمرات الاخيرة، ابتداءً من القرار رقم ٨/٤٧ - س(ق١٠) الصادر عن مؤتمر القمة الإسلامية الثامن بطهران عام ١٩٩٧م، وتوصيات مؤتمر لجنة الخبراء بمدريد عام ١٩٩٨م،والقرار رقم٢٦/٥١ - س الصادر عن مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية عام ١٩٩٩م، وتوصيات مؤتمر لجنة الخبراء الثاني في ساوباولو عام ٢٠٠٠م بالنظر لما في هذه التوصيات والقرارات من معالجات مدروسة ومفيدة، ولكن - مما يؤسف له - ان كثيراً منها لم يدخل مسار التطبيق الأمر الذي لا نتمناه.

والملاحظة الثانية ترتبط بتطور قضية الأقليات المسلمة، فأي معنى

بشؤون الأقليات المسلمة في أوربا يلمس بوضـوح التطـور المطّـرد، بـل اليومي، الذي تشهده هذه القضية، الأمر الذي يزيدها تعقيـداً وحـساسية، ولاسيما في ابعادها الثقافية والحقوقية والسياسية.

ويعود هذا التطور إلى جملة من العوامل، أهمها: ازدياد عدد المـسلمين في أوربا، سواء عبر موجات الهجرة الكمية والنوعية للمسلمين إلى أوربا، أو عبر دخول الأوربيين إلى دين الله تعـالى أفواجـاً، اضـافة إلى ازديـاد محاولات سلب هوية المسلمين من خلال مختلف الاساليب، وهي أساليب لا تنبع خطورتها من حجم التأثير الذي تتركه ثقافة الأكثرية غير المسلمة على المسلمين بفعل الامكانات المادية والمنهجية التي تمتلكها هذه الأكثرية وحسب، ولكن أيضاً من نوعية التأثر اللاواعي للمسلمين بثقافة الأكثرية، والناتج عن خلل عميق في الذات المسلمة بسبب تصدّع الحصون الذاتيـة للفرد والأسرة والمجتمع المسلم، وهو ما نصفه بـ «القابلية لاغتيال الهوية».

ومن هنا فإن هذا التطـور المطـرد يـستدعي مـن الـدول والفعاليـات الإسلامية اهتمامـاً اكـبر حجمـاً وأكثـر تركيـزاً ومنهجيـة لأن الوجـود الإسلامي في أوربا إذا ما خططنا لأعوامه الثلاثين القادمة في إطار النتائج التي تفرزها الدراسات المستقبلية الحديثة التي سنخضعه لها، فإنه سيتحول ـ بإذن الله ـ إلى فاعل مهم ليس على مستوى أوربا وحسب، بـل علـى مـستوى العـالم أجمـع. (وقـل اعملـوا فـسيرى الله عملكـم ورسـوله والمؤمنون).[1]

(١) التوبة: ١٠٥.

الثقافة العالمية والأقليات المسلمة[(١)]

أود أولاً أن أعبّر عن سروري لانعقاد ملتقى آخر لدراسة شؤون الأقليات الإسلامية، وأعرب عن تقديري للجهود التي بذلت من أجل انعقاده، ولي وطيد الأمل بأن نتمكن عبر الدراسة والبحث والنقاش الجاد والعلمي من الخروج من مطاوي المباحث النظرية إلى ميدان العمل والتنفيذ، ونزرع الأمل والثقة في القلوب المتعبة والعيون المرهقة المشدودة إلى عزيمتكم وتعاونكم الوثيق. ومن خلال إلقاء نظرة عابرة على القرارات والتوصيات الصادرة عن باقي الندوات والمؤتمرات التي سبقت لقاءنا هذا، وخاصة ملتقانا الأوّل في إسبانيا، ندرك جيداً أنّ جميع المشاركين في هذا الملتقى مطّلعون عن كثب ـ عملياً ونظرياً ـ على مشاكل المسلمين في شتّى أنحاء العالم وقد طرحوا مقترحات جيدة وآراء بناءة في هذا المضار.

---

(١) قدم إلى الاجتماع الثاني للجنة الخبراء المكلفة بوضع خطة عمل للمحافظة على حقوق الأقليات المسلمة في الدول غير الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي، في ساوباولو البرازيل، ١٧ ابريل ٢٠٠٠.

واستأذنكم أيّها الأعزاء في إلقاء نظرة عامة على الاقتراحات الموجودة، من ناحية، ومن ناحية أخرى، نلقي نظرة معمقة في الوضع الثقافي المعقد والحساس للعالم المعاصر.

ويبدو أنّ أحد عوامل تحقق القرارات النظرية، قرب هذه الآراء والاقتراحات من الواقع والميدان العملي الاجتماعي، وفي هذا الصدد توجد دائماً علاقة جدلية بين الأمرين. فنجاح نظرية ما ـ بالمقارنة مع النظريات الأخرى ـ منوط بمدى كونها تطبيقية وعملية وفعالة. ولذلك لا يمكننا الاكتفاء بإلقاء تبعة عدم التوفيق في الآليات والحلول المطروحة، على عجز أو إهمال شخص أو لجنة أو مؤسسة ما، على الرغم من ان الجدية في العمل امر مبدئي وأساسي وبديهي، بيد انه ينبغي الالتفات إلى ان القانون الجيد يتطلب منفّذين جيدين، واذا لم يكن القانون ـ أو النظرية ـ عملياً ومجدياً وواقعياً، فإن المنفّذين الجيدين له أيضاً لا يمكنهم تحقيق النجاح في عملهم اعتماداً على هذه الأداة.

وفي الحقيقة ان هناك سياستين عامتين يتم تطبيقهما الآن في العالم، إحداهما قضية «التعددية» في النواحي والميادين المختلفة، والأخرى «العولمة». والتعددية ـ بشكلها البسيط ـ لا تعتبر شيئاً جديداً، ففي تاريخ البشرية هناك نماذج ومصاديق كثيرة للتعددية. وفي إيران أيضاً كانت هناك تيارات ومجتمعات ميالة نحو التعددية، وفي بعض الأحيان وُجدت ـ على الأقل ـ اثنا عشر مذهباً أودينا منها خمسة محلية المنشأ. فالدين الآري، والزرداشتي، والميتراني والأديان الإبراهيمية «اليهودية، والمسيحية، والإسلام»، كانت متّبعة في هذا البلد، وفي هذا اليوم يوجد في

ايران أتباع مذاهب عديدة، رغم قلتهم، وكلهم يتمتعون بحريات طبيعية في نطاق الحكومة الإسلامية وطبقاً لأحكام القانون الأساس «الدستور» والقوانين العادية، وهكذا توجد في كثير من الدول اقليات دينية مختلفة من جملتها الأقليات المسلمة.

إلاّ أن النقطة المهمة هنا هي انه كان الناس في الماضي يتصورون أن التعايش الاجتماعي بين الأديان امر غير ميسور، ولذلك كان من المعتاد انهم يعيشون منفصلين عن بعضهم بعضاً، ويتجنب احدهم الآخر.

فكان أتباع كل نِحلة أو مذهب يتمركزون في احدى محلات المدينة ـ بحيث ما زلنا نرى هذه الظاهرة مشهودة في البلدان المختلفة ـ وفي القرى نجد أن أصحاب الأديان المختلفة يسكنون في قرى مختلفة، وفي هذه الظاهرة، نجد أن المذهبية والطائفية والعيش في عالم الذات المغلق كان يعد غطاً من الواجب.

والمسيحيون ربما مضى على اتصالهم وتماسهم مع المسلمين ما يربو على الالف عام بيد أنّهم مازالوا لا يعرفون عقائدهم ولا مراسمهم، بشكل دقيق وموضوعي، والعكس صحيح ايضاً. ويعبّر عن هذا النمط من التعددية بـ «التعددية السلبية».

وكل دول العالم اليوم ـ شاءت أم أبت ـ تشهد هذا النمط من التعددية وتعتبره ضرورياً من الناحية السياسية والأخلاقية، مع اختلاف واحد هو أنّ أصحاب الأديان المختلفة يختلطون مع بعضهم بعضاً، ويرغبون في ان يكونوا ـ جميعاً ـ مواطنين في عالم اجتماعي واحد.

ونحن نطالب بالمساواة الكاملة ونريد الحرية التامة في الإصرار على

الخلافات الدينية والثقافية. وهذان المطلبان اللذان يتناقضان - إلى حدّ ما - مع أحدهما الآخر، يؤديان إلى التفات المذاهب واهتمامها بأحدها الآخر، وهذه قضية جديدة.

ويمكننا ان نتصور أنه بالرغم من ان نوع النظام رهين بالدين والاخلاق ورأي الأكثرية، بيد ان الأقليات تتمتع - أيضاً - بحقوقها الإنسانية والثقافية وهذا ما يمكن أن يطلق عليه «التعددية الايجابية».

القضية المهمة الأخرى التي غدت تلعب دوراً مهماً الآن في نطاق السياسات الثقافية والاقتصادية والخطط السياسية هي قضية وحدة الثقافات المتباينة وسيطرة ثقافة واحدة على باقي الثقافات. هذه الثقافة المهيمنة ليست سوى واحدة من لوازم الحداثة وهي ترغب في فرض نفسها على الجميع بالقوة والقهر.

النقطة المهمة التي اودّ هنا أن نلتفت إليها هي كيف ستصل العولمة إلى هدفها وبأي نوع من التعددية؟ فمضمون الاعلان العالمي لحقوق الإنسان، وخاصة الميثاق المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية، يعطي جميع المواطنين حق حرية الفكر والعقيدة والدين، وحق تأسيس المحافل والتنظيمات السلمية والنقابات والاتحادات المهنية، وحق تشكيل العائلة والمساواة امام القانون والأهم من كل ذلك، تمتّع الأقليات بثقافة ولغة خاصة بها والقيام بالمراسم والوظائف الدينية والعبادية.

وإنّ رؤية هذا الاعلان ذات طابع تعددي من النمط الايجابي، بَيدَ أن سياسة عولمة الثقافات قد قبلت في الظاهر بمفاد هذا الاعلان لكنها تميل عبر فرض سيطرة ثقافتها إلى محو وإزالة قضية التعددية الثقافية. وفي هذا

السياق فإنها تحاول استخدام التكنولوجيا، والارتباطات والاتصالات، وتسعى لتسخير مفاد المواثيق القانونية وغيرها لتحقيق غاياتها وهنا يظهر التباين والتعارض بين الحداثة وما بعد الحداثة.

من واجب المفكرين المسلمين تعيين إستراتيجية التصدي لهذين النمطين من التفكير، وان جميع الاقتراحات المطروحة في الندوات المختلفة ومن جملتها في قضية الأقليات ينبغي ان تكون في سياق نوع انتخاب هذه الإستراتيجية.

ان انتخاب التعددية السلبية كإستراتيجية، يؤدي اليوم إلى الحرب والمواجهة بين الشعوب والفرق المختلفة في نهاية المطاف، ومن ناحية أخرى يعكس للعالم طابعاً خشناً وارهابياً عن الإسلام والمسلمين، ويشوه صورته في انظار الرأي العام العالمي. علاوة على ذلك، لا يمكن الجمع بين سياسة الحوار بين الحضارات ومبدأ التعددية السلبية، فهاتان قضيتان متناقضتان دائماً.

اذن، لا مناصٍ من ان نتبنى التعددية الايجابية. وهذا ما فعلناه، وان مفاد القرارات ومضمون المقالات المتعلقة بالعلاقة بين الإسلام وحقوق الإنسان، يركز في الغالب على هذه الرؤية ويؤكّدها.

ولكن ينبغي الأخذ بنظر الاعتبار ان التعددية الايجابية يمكن الاستفادة منها بشكلين:

احدهما: في سبيل صيانة حقوق المواطنين ومن ضمنهم المسلمين في البلدان غير الإسلامية.

والثاني: من أجل تكريس ثقافة العولمة.

ان مخططي العولمة هم بصدد القيام بما من شأنه ان يؤدي إلى انتفاء حتى التعددية الايجابية تدريجياً بشكل ذاتي واتوماتيكي وفرض هيمنة ثقافة معينة ذات خصائص محدودة وعناصر خاصة مستمدة من روابط اجتماعية وسياسية جديدة، على جميع الأفكار والفرق والأديان المختلفة.

وهنا ينبغي للمفكرين المسلمين ـ وخاصة في المجتمعات غير الإسلامية ـ أن يركزوا ويؤكدوا على التعددية الذاتية والتنوع الطبيعي في التقاليد والسنن والتراث الديني والثقافي والحضاري، وان يوظفوا جهودهم من أجل الدفاع عن الخصائص التي تشكل هوية الأديان والحضارات المختلفة وان لا يسمحوا بأن يتمكن الاتجاه الساعي لفرض الهيمنة والتسلط بأن يجعل العالم كله ذا لون وطابع واحد يريده هو وحده بنفسه ويبلغ نشوته ويحقق مآربه عبر فرض تلك الهيمنة.

كما أن عليهم ان يُفهموا الآخرين بأن السنن الدينية والتقاليد الثقافية كثيرة ومتنوعة، وان السعي لتوحيدها واضفاء طابع ولون واحد عليها عمل غير مجد بل ومضر جداً.

وبالطبع فإنه من الواضح أن هذا الأمر ينبغي ان لا يتحول إلى ذريعة لانتهاك حقوق الإنسان وسائر المفاهيم والقيم الإنسانية والأخلاقية العامة، وتبديل ذلك إلى وسيلة يستخدمها المقتدرون والمتسلطون لتحقيق غاياتهم ومآربهم المعادية للانسانية، أوان نقصّر نحن ونستنكف عن عرض وطرح آرائنا الإسلامية.

وللأسف نجد أحياناً ان بعض المسلمين يميلون إلى النمط السلبي من التعددية، وكما أسلفنا فإن هذه الاستراتيجية لا تعطي للرأي العام انطباعاً جيداً عن المسلمين. ومن ناحية أخرى نرى احياناً ان المسلمين الذين

يقبلون التعددية الايجابية غدوا يظهرون بعض التراخي في الإصـرار علـى عقائدهم وحقوقهم، نتيجة لتأثير وتلقين وسائل الإعلام العامة وللـروابط القائمة، بل وطفق بعضهم يروّج لفكرة فصل الدين عن السياسة.

وهنا لا أريد ان أطـرح اسـتراتيجيه معينـة حـول تعـارض العولمـة والتعددية، بشكل قطعي، فهذه القضية لابد وأن تتم دراسـتها في موقعهـا، بيد أنني اقترح ان نقر هذه الإستراتيجية، وهي أولاً: ان نقبل بوجود نمـط من التعددية الايجابية، وضمن التأكيد على الاحكام والنظريات الإسلامية الاصيلة، نعترف بشخصية وثقافة الآخرين ونتحاور معهم. ونمارس عمـلاً ثقافياً ـ اقتصادياً من قبيل ايجاد وصنع الأقمار الصناعية المشتركة للبلدان الإسلامية، واصدار مجلات مشتركة واعداد برامج تلفزيونية مشتركة نافعة وتوعية المسلمين بالإمكانات الجيدة لهـذا النـوع مـن الرؤيـة «التعدديـة الايجابية» وتعليمهم بأن التقوقع علـى الـذات في ظـل الثقافـة المعاصـرة يؤدي إلى دمارهم هم والأجيال القادمة ايضاً.

ومن ناحية أخرى، فـإن القبـول بالثقافـة العالميـة يعتـبر ـ في بعـض الاحيان ـ من الأمور القطعية التي لا مناصٌ منـها، طبعـاً بالمقـدار الـذي ترتضيه مرونة الإسلام، لكن هذه النقطـة مهمـة وهـي اننـا في مواجهـة التعددية الايجابية وثقافة العولمة ينبغي ان نؤكد على الأمر الأول، دائماً.

في هذا النوع من الاستراتيجية، يوجد نمط مـن سياسـة التأييـد ذات الجانبين. ونظراً لما تقتضيه الروابط والثقافة الاجتماعية، نجد ثقافة العولمـة تحظى بالتأييد، من ناحية، ومـن ناحيـة أخـرى، نـستفيد مـن النـواحي الايجابية للتعددية.

والآن، وبهذا النمط من الإستراتيجية ينبغـي البحـث في الاقتراحـات

والقرارات الصادرة بشأن حقوق الأقليات، وكل ما يؤدي إلى نمط من التعددية السلبية نحاول إزالته أو التخفيف من وطأته، وفي الحالات التي لا نستفيد فيها من التعددية الايجابية نحاول احياءها.

ونقترح – من جديد – تشكيل لجنة في دائرة شؤون الأقليات المسلمة في الامانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، تضم في عضويتها الكوادر القانونية والحقوقيين المجربين ـ في مجال القانون الدولي ـ والسياسيين والشخصيات الثقافية، وتقوم ـ على الدوام ـ بدراسة القرارات والمقترحات خلال اجتماعاتها، بالمقارنة مع الإستراتيجية المتبنّاة، ووضع السبل والآليات الكفيلة بتنفيذ القرارات الصادرة في المجتمعات المختلفة.

واعتذر إلى الحضور، لطرحي بحثاً نظرياً بالكامل لا أتمكن من استعراض خطوطه التفصيلية، لكن النقطة التي أودّ التأكيد عليها ـ في ضوء الإستراتيجية المذكورة ـ هي فكرة الحوار الإسلامي، فقد طُرحت هذه الفكرة والاقتراح من قبل الكثيرين خلال الاجتماعات مراراً.

ان فكرة الحوار الإسلامي ـ الإسلامي امر ضروري لحفظ هوية المسلمين، اضافة إلى ان تحقيق شعار «الحوار بين الحضارات» الذي اقترحه رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية ـ السيد محمد خاتمي ـ وصادقت عليه الأمم المتحدة بتسمية عام ٢٠٠١ م بعام «الحوار بين الحضارات» لا يمكن ان يتم بمعزل عن الحوار بين الحضارة الإسلامية مع سائر الحضارات، وان الحضارة الإسلامية بحاجة إلى الحوار الإسلامي ـ الإسلامي لاحياء هويتها.

ومع الأسف نجد الآن ان الاقلية المسلمة في بعض البلدان تفتقر إلى

وحدة الكلمة وتثور الخلافات فيما بينها لأتفه الاسباب وابسط الأمور حتى يؤدي ذلك إلى التنافر فيما بين أبناء الأقليات.

ولا ريب ان منطق الحوار يقتضي اجتناب طرح الخلافات القديمة التي لا طائل من ورائها ولا جدوى فيها ولن تسفر سوى عن اهدار طاقات الجانبين وتفتيت قواهما. وبمقتضى الآية الكريمة: (فبشر عباد * الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه)[1] علينا أن نستمع إلى الاقوال والآراء ونقبل افضلها.

وبمقدار علمي وبموجب تجاربي من أسفاري المختلفة وزياراتي للبلدان الإسلامية فقد وجدت ان عدم وحدة المسلمين وفقدان الحوار الإسلامي ـ الإسلامي أدّى إلى نتائج سيئة ومشاكل عديدة في الكثير من البلدان.

وتأكيدي في هذا المجال على الحوار الإسلامي ـ الإسلامي انما هو حول المواضيع المعاصرة للمسلمين، رغم ان القضايا النظرية والموضوعات التاريخية هي الأخرى قابلة للبحث والمناقشة، بَيدَ أن علينا أن لا ننسى ان البحوث التاريخية تُعَد سهلة الطرح دائماً وتلقى الاهتمام أكثر من غيرها.

والاحتياج الأساس للمفكرين والسياسيين الإسلاميين هي الحوار بين المستويات التي تؤمن ـ على الاقل ـ بمبدأ التعددية الايجابية.

وفي قضية الحوارات الإسلامية، إذا قبلنا بهذه الإستراتيجية وإذا لم نفسح المجال للذين لا يؤمنون بمستلزمات ومقتضيات المجتمع المعاصر في

(١) الزمر: ١٧ و١٨.

عالم اليوم، فإن قضية وفكرة الحوار الإسلامي ـ الإسلامي سوف تتحقق، ومن ثمارها أنها ستنعكس بشكل ايجابي على المسلمين كافة وخاصة الأقليات المسلمة.

كما واقترح ايجاد آلية للتواصل والارتباط بين الأقليات المسلمة على مستوى العالم، لكي نستفيد من تجارب بعضها بعضاً.

واقتراحي الآخر هوأن يتّخذ هذا المؤتمر صفة دائمة وينعقد مرة كل عام في أحد البلدان لدراسة أوضاع ومشاكل الأقليات المسلمة، القائمة والقادمة، ووضع الحلول المناسبة لها.

وختاماً، أشكر حكومة البرازيل على اتاحتها هذه الفرصة لإقامة مؤتمرنا هذا ولتبادل وجهات النظر، كما وأشكر الأخ الدكتور أحمد علي الصيفي وزملائه الذين هم من الكوادر الإسلامية والعناصر الفعالة في هذه الديار، والذين بذلوا جهوداً مضنية لعقد هذا المؤتمر، وآمل أن يوفق مسلمو البرازيل في الأسهام بإقامة المجتمع الإنساني الأمثل والمشاركة الواعية في إعمار وازدهار بلدهم (وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)[1]

(١) التوبة: ١٠٥.

رسالة إلى الندوة العلمية[1]

إنّنا عندما نتحدث عن الغرب لا نتحدث عن منطقة جغرافيـة مطلقـاً وانما نتحدث عن حضارة معينة لها خصائصها، وربما تكون قـد اكتـسبت اسمها من موقعها الجغرافي.

ان الجغرافيا ليست حكراً على احد أو عقيدة أو حضارة، انها تتماشى مع طبيعة الإنسان بما له من خصائص.

ولذلك نتحدث هنا عن الإسلام في أوربا، فهذا الدين عريـق في هـذه المساحة رغم حوادث الايام، وقد اصبح بمـرور الزمـان الـدين الثـاني في المنطقة بعد الدين المسيحي. وهي حقيقة لا يستطيع الكثيرون هـضمها، أو حتى تصورها ولكنها حقيقة على أية حال.

انهم جزء لا يتجزأ من المجتمع الأوربي، يحملون الـدم نفـسه والـذهن نفسه والهمّ نفسه الذي يحمله المواطن الآخر، والفرق بينهم وبـين غيرهـم أنهم يعتقدون بالإسلام بماله من الخصوصيات التي يختلف بها عـن سـائر الأديان والاتجاهات الفكرية. ومن هذه الخصوصيات انـه ديـن ينفـذ إلى

---

١) رسالة إلى الندوة العالمية العلمية المنعقدة في براغ – روايتا، بتاريخ ٢٥ ـ ١٩٩٧/٤/٢٧.

كل شؤون الحياة وينظم مختلف أنماط السلوك الإنساني، ومن هنا تبرز المشكلة.

فالمواطنون الآخرون والدول الحاكمة قد لا يرغبون في ان يروا للإسلام اي مظهر مهما كان شكلياً، فيعملون على صبّ هذه المظاهر بشكل ظواهر اصولية تتناقض مع اصول العلمانية الحاكمة في الغرب، وبهذا يتناقضون حتى مع ما تبنّوه بالذات من مبادئ الديموقراطية والحرية الفردية في السلوك والعبادة والرأي والفكر.

قد لا يروق لهذه الجهات ان تحتفظ العائلة الإسلامية بعفافها وطهرها وحجابها الإسلامي وسلوكها المحافظ والملتزم باصول الاحترام للوالدين والقيم العائلية.

وقد لا يروق للبعض ان يلتزم المسلمون باحكام الطعام والشراب ومقتضيات العبادة، والمعاملات المالية المشروعة وامثال ذلك.

وقد لا يعجب هؤلاء ان يؤكد المسلمون هويتهم المتميزة، معتبرين ذلك طعناً في الهوية الوطنية، فضلاً عن كونه طعناً في الهوية الاوربية.

وربما وجد هؤلاء مهمزاً فيما لو طالب المسلمون يوماً بالتعامل الحكومي مع القضايا الإسلامية كقضية فلسطين ولبنان وقضية سلمان رشدي وقضية افغانستان وغيرها تعاملاً انسانياً منصفاً فاعتبروه نوعاً من التضامن مع الإرهاب، وربما اعتبر بعض المتعصبين ان الوجود الإسلامي كله غريب على الطبيعة الاوربية، فنظم حملات الإرهاب ضد المسلمين ومساجدهم.

وأخيراً ربما دفع الجهل والتعصب ببعض الجهات للقيام بعمليات

الابادة الجماعية كما شاهدناه في المحنة الأخيرة في هذه المنطقة الحساسة من العالم.

ماذا يجب ان يفعل المسلمون؟

اعتقد اننا نستطيع ان نجمل واجبات الإنسان المسلم في أوربا ازاء هذه المواقف في النقاط التالية:

أولاً: السعي الحثيث للحفاظ على الهوية والشخصية الإسلامية الفردية والجماعية.

ولا ريب في ان الهوية الإسلامية تشمل الجانب العقائدي، كما تشمل المنهج الإسلامي في التعامل مع المواقف الفكرية بالاضافة إلى شموها الطبيعي للعبادات وأنماط السلوك وكذلك الجانب العاطفي.

ثانياً: السعي لتقديم النموذج الاكمل للانسان الواعي المدرك لواجبه تجاه مجتمعه وعقيدته.

ثالثاً: العمل على تفهُّم الموقف الإسلامي الصحيح واعلانه للآخرين، وتوضيح الموقف الإسلامي امام الشبهات المثارة ضده.

رابعاً: تحقيق التواصل الإسلامي بين كل المجموعات الإسلامية، والاحساس الكامل بآلامها وآمالها وملء الفراغات الاقتصادية والاجتماعية قدر الإمكان.

خامساً: السعي لا يجاد التوازن المطلوب بين مقتضيات الهوية ومتطلبات المواطنة بالشكل الذي يحقق الاستجابة لكليهما، ولن يعدم المسلم السبل الكفيلة بذلك.

بالإضافة إلى ان هناك القواعد الإسلامية الاضطرارية التي تحل الأمـر لو تعقد من قبيل قواعد (الحرج والضرر والضرورة) وغيرها.

سادساً: المساهمة الجادة في كل الخطوات الاجتماعية الايجابيـة، سـواء على الصعيد الوطني أو الإقليمي او العالمي، والحذر من الخطوات الـسلبية التي يرفضها الإسلام، وللمسلم متسع في تجنبها.

سابعاً: المطالبة التامة والملحة بالحقوق الاجتماعية والسياسية الطبيعية، واتخاذ مختلف السبل لاعلان الصوت الإسلامي الحق.

ثامناً: الوقوف الصلب مع القضايا الإسلامية الحقة في شتى أنحاء العـالم الإسلامي والانسجام الكامل مع المسؤولية الإسلامية العامة.

تاسـعاً: التركيـز علـى عمليـة التوعيـة الداخليـة بأحكـام الإسـلام ومفاهيمه، وهذا يعني القيام بمختلف النشاطات التي تؤمّن استمرار التدفق المعنوي للمعلومات إلى العقول والاذهان، مع التركيز في هذا الجانب علـى الناشئة والشباب؛ لانهم في معرض الخطر الاعلامي المضلل أو اللااخلاقي المحطّم للشخصية.

عاشراً: تأكيد حضور الاجتماعات العبادية العامة كالجمعـة والعيـدين والحج وامثال ذلك.

حـادي عـشر: الـسعي الجـاد والحثيـث لكـسب التقـدُّم العلمـي والاجتماعي المطلوب.

دور المسلمين في مجال الإحياء الديني للمجتمع في روسيا [1]

هناك مقدمات قبل الدخول في الموضوع.

الأولى: لقد عاد غنياً عن التوضيح دور الدين في حياة الإنسان، فقبل الحديث عن نتائجه الاجتماعية والنفسية يدرك الإنسان من خلال تأمله في أعماقه وتزكيته النفسية أنّ هناك ميولا غريزية دائمية للارتباط بالقوة المحركة لهذا الكون، والمفسرة لكل ظواهره المتناسقة، وتقديم فروض التدين له، وإشباع الحاجة النفسية للجوء لهذه القدرة المطلقة التي لن يهدأ روع الإنسان ولن تسكن جوعته الروحية الاّ بعد الوصول إليها وتحقيق رضاها.

أمّا على صعيد النتائج الحضارية فإن الدين والإيمان بالله تعالى هو الحل الحقيقي لأعظم المشاكل الحضارية التي سببت كل أنواع الظلم الاجتماعي عبر التاريخ ؛ فإنّ كل الأنواع من هذا الظلم عبر التاريخ تعود إلى شكلين رئيسيين هما ـ كما يعبر الشهيد الصدر – مشكلتان:

الأولى:اللا انتماء والضياع ورفض الإيمان بأيّ حقيقة من الحقائق

(١) مداخلة ألقيت في المؤتمر الدولي الأوّل المنعقد في روسيا ـ موسكو، بتاريخ ١٩٩٩/٦/٥، تحت عنوان «دور الإسلام في إحياء القيم الروحية في روسيا»، بمناسبة افتتاح جامع موسكو.

المطلقة. *والثانية* : مشكلة الإيمان بالمطلقات الوهمية، وهي الأمور النسبية التي يجردها الإنسان من حدودها ويحولها إلى مطلقات وآلهة ممّا يتركها تجمد حركة الإنسان (لاتجعل مع الله إلهاً آخر فتقعد مذموماً مخذولا)[1]. وهذه الآلهة الوهمية هي من قبيل (العلم، والطبيعة، والطبقة، والسلطة وغيرها).

والإيمان بالله تعالى هو الذي يحل هاتين المشكلتين مشكلة اللا انتماء ومشكلة الإيمان بالآلهة الوهمية. فالإيمان بالله يؤدي إلى الإيمان الحقيقي بحقيقة الكون وعلاقة الإنسان به وبالتاريخ وبالحقائق الأخلاقية الثابتة، وينفي كل إيمان بالآلهة الوهمية. وبدون الإيمان بالله لاتبقى حقيقة تضبط سلوك الإنسان ويعود كل ظلم وتعدٍّ وتجاوز أمراً جائزاً كما يقول داستايفسكي على لسان إيوان كارامازوف «إذا لم يكن لله وجود فإنّ كل شيء يعود جائزاً».

ومن هنا يمكننا أن نؤكد أنّ الضمان لتربية الإنسان وضبط سلوكه هو الإيمان بالله تعالى.

وقد رأينا كيف فشلت كل الدعاوي التي طرحت فكرة تخدير المجتمع بالدين أو جعلت الدين يعيش في الرفوف العالية بعيداً عن الحياة الاجتماعية واعتبرته مجرد حاجة شخصية.

وعلى أيّ حال، فإنّ على المسلمين والمسيحيين وغير هم من المتدينين في هذا المجتمع العمل على تقوية الوازع الديني ونسيان التاريخ المرير الذي مرّوا به.

الثانية: أنّ المتأمل في تاريخ المسلمين في هذه البلاد يجده تاريخاً مليئاً

---

(١) الإسراء: ٢٢.

بالآلام والدماء والدموع والتهجير والحرمان دون ذنب اقترفوه إلاّ تمسكهم بإسلامهم وتقاليدهم وعاداتهم الدينية. والغريب أنّ الكثير من الظلم الواقع عليهم ارتكب باسم «العدالة الإنسانية» والمساواة وصهر القوميات في بوتقة «الإنسان العالمي» ونفي الرجعية، وتحقيق الاندماج الاجتماعي التقدّمي وغير ذلك من الشعارات البراقة.

وقد واجهوا في العهد الشيوعي ضروب العذاب فهدمت مساجدهم التي كانت تعد بالآلاف، وصودرت موقوفاتهم وهجروا وشردوا وواجهوا عملية المحو الثقافي، والتطهير العرقي وفقدوا أبسط حقوقهم الإنسانية.

ولذلك فهم اليوم أكثر من غيرهم يشعرون بنعمة سقوط النظام الشيوعي، وحرية الأديان، وحقوق الإنسان، ومن هنا فإنّهم مدعوون للمساهمة الجادة في عملية الإحياء الديني.

دور المسلمين في عملية الإحياء الديني

بعد هذا نعتقد بأنّ هذا الدور يمكنه أن يتمَّ من خلال ما يلي:

أولاً: العمل على نشر التوعية بين المسلمين بأحكام الإسلام وتقوية الشخصية الإسلامية فيهم ونشر الفضائل الأخلاقية وترسيخ العقيدة في نفوسهم، واستعادة المؤسسات الإسلامية كالموقوفات وتوجيهها الوجهة الصحيحة حسبما أوقفها أهلها، وإعادة المساجد الإسلامية لتؤدي دورها الحيوي الهامّ، فالمسجد يمثّل قاعدة تربوية ضخمة في الحياة الإسلامية. وقد جاءت الروايات الإسلامية لتؤكد هذا الدور وخصوصاً دور المسجد الجامع، فهو محل الاتصال بعالم الغيب، وهو محل تعميق الصلات الاجتماعية، وهو محل الاعتكاف وتربية النفس، وهو محل الدراسة

والتعليم والتعبئة الاجتماعية.

وثانياً: بناء العلاقة مع المواطنين من اتباع الأديان الأخرى وخصوصاً مع المسيحيين الارثذوكس. وممّا يجدر بالذكر أنّ هناك عوامل كثيرة تدعو للتلاحم معهم في عملية البناء الاجتماعي وإحياء الروح الدينية، ومنها: روح التسامح الإسلامي والحوار والتعارف لتحقيق الأهداف الخيرة. ومنها: التوجُّه إلى وجود عدو مشترك يقوم بهجوم ثقافي واسع ضد الوجود الديني كلّه ويتمثل في عمليات الهجوم الغربي الإلحادي والعلماني ضد الدين ودوره في الحياة، والهجوم التحللي ضد البناء الأخلاقي، والبناء الاجتماعي كالعائلة والقيم الأخلاقية لها.

وأتذكّر هنا التاريخ الطويل للمسلمين، وأستعيد إلى الذاكرة المؤتمرين اللذين عقدا في أوائل القرن العشرين وعبر فيهما المسلمون عن وحدتهم واتفاقهم على المساهمة الحضارية. وكيف قهرت الماركسية هذا الوعي وكيف هاجمت المساجد عام ١٩٢٨ وكانت تبلغ الآلاف وصادرت الأوقاف حتى عام ١٩٣٠ وحلت كل المؤسسات الاجتماعية الإسلامية وكممت الأفواه ونفت وشرّدت.

كما نتذكر أساليب المقاومة المستميتة للمسلمين والذين لم يرضوا لهم مصيراً كمصير إخوتهم في الأندلس حيث محوا عن بكرة أبيهم. وعلى العكس فقد قام المسلمون هنا سواء عبر نهضاتهم المسلحة التي دامت قروناً بكل شجاعة وإصرار، أو باحتفاظهم بعاداتهم وتقاليدهم الإسلامية في الملبس والمأكل والزواج والدفن والإصرار على إبقاء وجودهم حياً عبر الاحتفاظ بلغاتهم، وعدم الاستجابة لضغط السلطات بالهجرة. كما أتذكّر ذلك التعامل السمح الذي تم بين المذاهب الإسلامية، فلم تكن

هناك مشكلة الاختلافات المذهبية. ورأينا كيف تحدث المؤتمر الإسلامي الثالث للمسلمين عام ١٩٠٥ عن المذاهب الخمسة وكيف تعايش الشيعة والسنة في آذربايجان.

كما نتذكر المشاعر الرائعة التي عبَّر عنها المسلمون حينما انتصرت الثورة الإسلامية المباركة في إيران الإسلام بقيادة الإمام الخميني(رحمه‌الله)والوفود التي جاءتنا إلى هناك وعبَّرت عن أحاسيسها الصادقة نيابة عن المسلمين في هذه الديار.

إنّنا نشعر بصدق بالفرح العام، ونشكر الله تعالى على أن وفقنا للحضور هنا والاشتراك في هذا المؤتمر الكبير.

وإنّنا لنهنئكم على هذا الاحتفال ونرجو لكم جميعا كل تقدم وازدهار، وخصوصاً عندما نشهد افتتاح هذا الجامع.

إنّه المسجد الجامع المشمول بقوله تعالى: **(في بيوت اذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة يخافون يوماً تتقلب فيه القلوب والأبصار، ليجزيهم الله أحسن ما عملوا ويزيدهم من فضله، والله يرزق من يشاء بغير حساب)**[1]

وقوله(صلى الله عليه وآله): «المساجد بيوت المتقين، قد ضمن الله عزّ وجل لمن كانت المساجد بيوته الروح والرحمة والجواز على الصراط»[2].

والمسجد الجامع هو المسجد الذي يجمع الناس، فكل مسجد إذن محل توحُّد الناس وجمعهم، والمسجد الجامع هو المحور الأساس للحركة الواحدة. نسأل الله جل وعلا أن يوفقنا لخدمة دينه الحنيف، إنّه السميع

(١) النور: ٣٦- ٣٨.

(٢) اخرجه ابن ابي شيبة في المصنف ١٣: ٣١٧.

المجيب.

الوثيقة النهائية للمؤتمر الإسلامي الدولي

دور المسلمين في إحياء القيم الروحية في روسيا[1]

خلال اليومين العشرين والحادي والعشرين من صفر عام ١٤٢٠هـ ق المطابقين ليومي الخامس والسادس من حزيران عام ١٩٩٩ ميلادي، وبمناسبة حلول الذكرى الخامسة والتسعين لبناء المسجد الجامع في موسكو، وكذلك بمناسبة مرور الذكرى الخامسة لتأسيس الإدارة الدينية للمسلمين الأوربيين الروس في موسكو، أقيم المؤتمر الإسلامي الدولي تحت عنوان: «دور المسلمين في إحياء القيم الروحية في روسيا».

وقد حضر المؤتمر شخصيات دينية ورسمية، وعلماء العلوم الدينية، وأئمة المساجد، ومتدينون عاديون وممثلو المؤسسات الخيرية، والاتحادات الشعبية والثقافية، من عدة دول مختلفة من آسيا وأفريقيا وأوروبا. وهذه هي المرة الأولى ـ بعد سقوط الاتحاد السوفياتي ـ التي يجتمع فيها قادة المنظمات الإسلامية في آسيا المركزية والقوقاز وأوروبا الشرقية.

نظم المؤتمر من قبل الإدارة الدينية للمسلمين الأوربيين الروس بالتعاون مع المنظمة الخيرية الدولية للجنة مسلمي آسيا في الكويت.

وقد لاحظ المشاركون التغييرات الرائعة التي حصلت في حياة المسلمين الروس خلال السنوات الأخيرة. والتي تبلورت، على سبيل المثال، في افتتاح آلاف المساجد والمؤسسات التعليمية لطلاب العلوم

(١) المؤتمر الدولي الأوّل لدور الإسلام في إحياء القيم الروحية في روسيا، ٢٠ـ٢١/٢/١٤٢٠ هـ ق، ١٥-١٦/٣/١٣٧٨ هـ ش، ٥-٦/٦/١٩٩٩ ميلادي.

الدينية. وفي كثير من المساجد الحالية والمدارس الدينية التي تقوم بنشر الكتب الدينية المختلفة. كما أنّ كل من قدم طلباً للسفر لأداء فريضة الحج استطاع أداءه. وأقيمت علاقات واسعة مع المسلمين المقيمين خارج القطر.

وذكر في المؤتمر أنّ هذه الإمكانات المذكورة إنّما حصلت بسبب التحولات الديمقراطية في روسيا، وكذلك نتيجة حسن توجُّه المسؤولين في الحكومة الروسية ـ بمستوياتهم المختلفة ـ واهتمامهم باحتياجات المسلمين ومنظماتهم.

وقد وضعت المنظمات الدينية إمكانات كثيرة للتأثير في حياة المسلمين، وعلى مستوى المجتمع الروسي عامة. فالتعاليم الإسلامية قادرة على نشر الأخلاق الفاضلة بين المسلمين وحثهم على رعاية القوانين بصورة جيدة، كما ساعدت على تطور المجتمع الروسي الحالي بما توفر لديها من إمكانات، كما تعطي هذه التعاليم للمسلمين الروس في المجتمع الروسي ذي النفوس الكثيرة وفي المجتمعات العالمية قدرة الاعتماد على النفس، كما تشجع هذه التعليمات الروحية على احترام الآداب والتقاليد الأخرى.

إلاّ أنّ القدرات الإسلامية والمنظمات الإسلامية لم تستثمر ـ لحد الآن ـ بصورة تامة.

وأخيراً لوحظت رغبة الإدارات الدينية المذكورة نحو الوحدة، إلاّ أنها مازالت متفرقة، ومازالت الاختلافات قائمة بين البعض منها، والسبب الأساس هو أنّ المنظمات الإسلامية في المجتمع الروسي لم تحصل على الموقع المناسب، وذلك لوجود أكثر من ثلاثين قومية فيه لذا لم تستطع أن تغرس الدين في حياتهم الروحية.

وفضلا عن ذلك، فقد حصلت حوادث وأساليب مختلفة في تاريخ الإسلام الروسي، سببت للمسلمين ـ في تطورهم التالي ـ ظهور مواجهة فيما بينهم، وكذلك بين أتباع الأديان الأخرى، وهي كذلك تستطيع أن تهددّ أمن واستقرار المناطق الأخرى.

وقد أقرّ المشاركون في المؤتمر بضرورة تقدير وتعظيم دور الإسلام في إحياء القيم الروحية في روسيا، وأوصوا كبار مسؤولي الدولة الروسية، والحكومات المحلية للمناطق ذات الأغلبية المسلمة في القطر، وزعماء الإدارات الدينية وأئمة المساجد بضرورة الاهتمام بالموارد التالية:

١. لكي تستطيع إدارات المسلمين الدينية أن تنسق بين مساعيها ورغبتها في مواصلة اتحادها مع أعضاء لجنة مفتي روسيا، ولتقوية نشاطاتها، عليها أن تنظر إلى النقاط التالية باعتبارها من أهم وظائفها:

أ) إعداد الأفراد الإسلاميين وتغذيتهم بالمعلومات الإسلامية التي تؤهلهم، في الظروف الحالية، لأداء وظيفتهم، وبالاستفادة من خصوصيات المسلمين الروس للحوار مع ممثلي الأديان الأخرى.

ب) تأليف الكتب والمناهج الدراسية بالاستفادة من اختصاصات العلماء الروحيين الأعلام والعلماء المسلمين، بحيث تبين دقائق حياة المسلمين وميزاتها ونظمهم الدينية.

ج) تركيز النشاطات ضد التيارات المتطرفة والراديكالية في الإسلام لغرض ازدهار الإسلام السائد في روسيا، والحد من حصول التفرقة بين المسلمين الروس.

د) الحوار مع أتباع الديانات الأخرى في مختلف الموضوعات وبصورة أوسع، واكتشاف الطرق المختلفة لاجرائه.

يقترح على الحكومة الروسية إقامة مؤتمر يعمّ روسيا، لإيجاد الوحدة

الروحية بين مختلف الشعوب الروسية.

هـ) يجب أن يكون دور المنظمات الإسلامية ـ على مستوى القطر ـ أكثر نشاطاً في المجالات التالية: إزالة الخلافات بين الشعوب، إزالة الخلافات بين الأديان، النشاطات الخيرية، بيان وسائل الحياة الطيبة، مكافحة المشروبات الكحولية، مكافحة الإدمان على المخدرات، مكافحة الاعتداء على الأطفال.

٢. يرى المؤتمر أنّ زيادة دور الإسلام في إحياء القيم الروحية يتعلّق بتعاون مسؤولي الدولة، ويدعوهم إلى أن يتعاونوا دائماً مع المنظمات الإسلامية، وأن يهتمّوا بها، ولايجاد الحل الإيجابي السليم للمسائل التالية ويتقدم بالطلبات التالية من كبار مسؤولي الدولة:

أ) تكريم الذكرى الأربعمائة بعد الألف لورود الإسلام إلى المناطق الروسية، والذي يطابق الشهر الرابع بعد عام ألفين للميلاد، وعلى مستوى الدولة.

ب) إيجاد برامج دائمية، من قبل قنوات الإذاعة والتلفزيون الحكومية، لنشر تعاليم الإسلام، وماضي دور المسلمين في الحياة الروحية في روسيا، ودورهم الحالي في تنمية ونشر الثقافة الإنسانية.

ج) تدوين وتصديق برامج هادفة لمؤسسات الدولة للتعليم العالي، لتربية كوادر متخصصة بالعلوم الإسلامية، وفي نفس الوقت تخصيص بعض هذه الإمكانات للطلاب الجامعيين، ومن ضمنهم ممثلو الشعوب الإسلامية.

د) تكليف وزارة التعليم العامة والحرف لاتحاد روسيا بالتعاون مع إدارة شؤون المسلمين الدينية في روسيا، وذلك بتأليف الكتب التي تعكس كيفية ظهور الإسلام، وتعاليمه، ودور المسلمين في بناء الحضارة العالمية،

وتـاريخ وثقافـة الـشعوب الإسـلامية في روسـيا، لمؤسـسات التعلـيم العالي والمدارس.

٣. نرجو من الجهاز الإداري في رئاسـة الجمهوريـة أن يـشرك ممثـل علماء ققفاسيا الشمالية في لجنة رابطـة المنظمـات الدينيـة لـدى رئاسـة الجمهورية.

٤. نظراً لأهمية المؤتمر دوليـاً، ونظـراً للمـستوى المرمـوق للمنـدوبين المشاركين عن المنظمات الدينية والاجتماعية والحكومـة الروسـية ودول أوربا الشرقية، ودول الاتحـاد الـسوفياتي (الـسابق) والـدول الإسـلامية والعربية، نلفت نظر رؤساء بعض الدول إلى موارد نقض حقـوق الإنـسان وتحديد حرية المواطنين في دولهم.

وندعو قادة العراق السياسيين إلى الرحمة وإطلاق الأسرى العسكريين الكويتيين المسجونين في معسكرات العراق وسجونه.

وندعو قادة وزعماء الدول الأوربيـة والولايـات المتحـدة الأمريكيـة ـ الذين يشتركون في صنع حوادث البلقان، ولهم دور مـؤثر في الاشـتباك العسكري فيه ـ إلى الرحمة والإنصاف، ونؤكد أنه قـد حـان الوقـت لأن ينسوا دعاواهم السياسية، ونظراً لأهمية حياة الإنسان ندعوهم إلى إحلال السلام والصفاء في مسألة كوسوفو.

إنّنا مطمئنون إلى أنه في حالة ترك الشعور بالعداء، والاستعداد للسلام والطمأنينة والحوار بين الأديان والشعوب، يمكن إيجاد تغييرات جذرية في أندونيسيا والهند وكشمير وجنوب السودان وفي كل مكان آخر تراق فيـه دماء الإنسان وتثار فيه العداوات بين الأديان.

الأقليات المسلمة في أوربا الشرقية بين عهدين[1]

﴿ وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ﴾

انه لمن دواعي التوفيق أن يتركز كثير من اهتماماتي الاسمية ونشاطي الفكري والعملي خلال السنوات الثلاث الماضية على موضوع «الاقليات المسلمة»، ولا سيما الأقليات المسلمة في الغرب، ولعلّها المرّة السابعة التي أتحدث أو أكتب فيها عن موضوع الأقليات المسلمة منذ مؤتمر القمة الإسلامي بطهران عام ١٩٩٧ وحتى الآن، وهو المؤتمر الذي شكل انعطافاً في مسيرة اهتمام المسلمين بواقع اخوانهم في البلدان غير العضوة في منظمة المؤتمر الإسلامي. وقد كان للجنة العمل الإسلامي المشترك – التي كلّفت برئاستها بعد مؤتمر طهران – الدور الأساس في لفت الأنظار بشكل اكثر تركيزاً على هذا الموضوع. ولا شك أن هذا الموضوع يحظى بأهمية بالغة في حاضر المسلمين ومستقبلهم، ليس المسلمين في الغرب وحسب، بل المسلمين في كل العالم؛ بالنظر لما يمكن أن يشكله مسلمو الغرب من

---

(١) بحث مقدّم إلى مؤتمر الأقليات المسلمة، صوفيا، صفر ١٤٢٢هـ /مايو ٢٠٠١م.

ثقل ثقافي واجتماعي واقتصادي وسياسي في بلـدانهم، ممـا تـصل آثـاره الايجابية إلى المسلمين في كل مكان.

وفي هذا المجال يتميز مسلمو أوربا الشرقية بكثرتهم العددية النـسبية وأصالتهم العرقية في بلدانهم، ودورهم السياسي التـاريخي، وتـأثيرهم في تطور المنطقة ورقيها، قياساً بمسلمي اوربا الغربية، التي يعتبر أكثر المسلمين فيها حديثي عهد. هذا العمق يضع مسلمي اوربا الشرقية في موقع الشراكة الحقيقية مع اخوانهم من الديانات الأخرى، في بناء بلدانهم والعمـل علـى ازدهارها، والتأثير في اتجاهات الرأي العام المحلي والوطني حيال القـضايا الإسلامية العامة.

وهناك ميزة أخرى لمسلمي أوربا الشرقية، لا تزال الـسبب الـرئيس في طبيعة التحديات التي يعانون منها، وتتمثـل في المرحلـة الـصعبة الـتي عاشوها في ظل الحكومات الإلحادية، والتي استمرت حوالي نصف قـرن، فكانت محنتهم مضاعفة.

ولا شك أن أي دراسة علمية حول موضوع الأقليات المسلمة، لابـد أن تحدد مساحة بحثها في بلد أو اقليم جغرافي أو سياسـي معـين؛ بـالنظر لتباين الظروف التاريخية والموضوعية التي عاشها ويعيشها المـسلمون مـن بلد أو اقليم لآخر. ومن هنا فأوربا الشرقية تمثّـل اقليمـا سياسـياً تلتقـي بلدانه في كثير من المشتركات العرقية والتاريخيـة والجغرافيـة والـسياسية والاجتماعية، بالصورة التي تجعلها وكأنها عينة بحثية واحدة.

ومن هنا فان ميدان بحثنا يستوعب جغرافيـاً وسـكانيا (١٢) دولـة، هي دول أوربا الشرقية التي كانت ترزخ تحت هيمنة الأنظمـة الـشيوعية،

وفقاً للتقسيمات الجغرافية الحالية، ونستثني منها الجمهوريات الأوربية التي كانت جزءاً من الاتحاد السوفيتي. والدول ميدان البحث هي: البانيا، بلغاريا، البوسنة والهرسك، بولنده، تشيكيا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، كرواتيا، المجر، مقدونيا ويوغسلافيا.

وعلى المستوى السكاني، فان مساحة البحث تستوعب مسلمي الدول اعلاه، والذين يحدّد عددهم الجدول الاحصائي التالي، وفقاً للنسب التي قررتها منظمة المؤتمر الإسلامي:

	الدولة	عدد المسلمين (نسمة)
١	البانيا	٣/١٠٠/٠٠٠
٢	بلغاريا	١/٤٠٠/٠٠٠
٣	البوسنة والهرسك	٢/١٠٠/٠٠٠
٤	بولندا	٢٥/٠٠٠
٥	تشيكيا	٣/٠٠٠
٦	رومانيا	٣٠٠/٠٠٠
٧	سلوفاكيا	٢/٠٠٠
٨	سلوفينيا	٢٥/٠٠٠
٩	كرواتيا	٦٠٠/٠٠٠
١٠	المجر	١٠/٠٠٠
١١	مقدونيا	٩٠٠/٠٠٠
١٢	يوغسلافيا(بما فيها كوسوفو)	٢/٢٥٠/٠٠٠

فمجموع عددهم (١٠/٧١٥/٠٠) نسمة أي حوالي ٢٥٪ من مجموع مسلمي اوربا البالغ عددهم الإجمالي (٤٢) مليون نسمة، و٢/٢٪ من مجموع الأقليات المسلمة في العالم والبالغ عدد ابنائها (٤٥٠) مليون نسمة، و٨/٠٪ من مجموع مسلمي العالم البالغ عددهم مليار و٣٥٠ مليون نسمة، وفقاً لتقديرات عام ٢٠٠٠ الميلادي.

وكما هو معروف فان المقصود بالأقليات المسلمة هم المسلمون الذين يعيشون في دول لاتنتمي لمنظمة المؤتمر الإسلامي ولا تمثّل جزءاً من العالم الإسلامي، وهو المعيار الرسمي الذي تعتمده منظمة المؤتمر الإسلامي. أي ان الأقليات المسلمة تعيش في دول تتكون غالبية سكانها من غير المسلمين، أو انهم يعيشون في دول تنتمي أنظمتها السياسية إلى أديان ومعتقدات غير إسلامية، رغم انهم قد يشكلون فيها نسباً عالية من عدد السكان.

وبرغم ان المسلمين في البانيا والبوسنة والهرسك يشكّلون الأكثرية السكانية في هاتين الجمهوريتين، إلاّ أننا فضّلنا – لأسباب موضوعية – ادخالهما في ميدان البحث؛ لأن مسلمي البوسنة والهرسك كانوا يشكّلون اقلية سكانية في دولة يوغسلافيا السابقة، كما أن مسلمي البانيا تعرّضوا للظروف ذاتها التي تعرضت لها الأقليات المسلمة في دول اوربا الشرقية الشيوعية.

واقع المسلمين في العهد الشيوعي

تميزت الأنظمة الشيوعية، التي حكمت اوربا الشرقية، بتعاملها الإيديولوجي مع الأديان من منطلق فلسفتها المادية الالحادية التي تنظر إلى الدين باعتباره من مصاديق الخرافة والتخلف والاستغلال، ولذا شنت حرباً شعواء على الأديان، عموماً، وكان نصيب المسلمين أكثر سوءاً وأصعب وقعاً، باعتبارهم أقلية سكانية تتمايز دينيا واجتماعياً عن الأكثرية السكانية التي ينتمي إليها الحكام.

وقد سعت هذه الأنظمة إلى تذويب هذا التمايز، إذ استهدفت المسلمين من خلال ذلك في الصميم. وكانت الهوية الثقافية والاجتماعية للمسلمين هي الهدف المعلن. وفضلاً عن المساعي الحثيثة التي بذلتها الأنظمة الشيوعية لاغتيال المسلمين ثقافياً واجتماعياً وتذويب هويتهم وفصلهم عن دينهم، فان المسلمين كانوا يعانون أيضاً من ضغط الأكثرية السكانية وما تمثّله من سلوكات ثقافية واجتماعية مغايرة، ويبدأ تحدي اغتيال الهوية الثقافية والاجتماعية والدينية للمسلمين في أوربا الشيوعية السابقة من قضايا الأحوال المدنية وينتهي بمراكز العبادة والتجمع الثقافي والاجتماعي مروراً بالتقاليد التاريخية الخاصة بالمسلمين.

فكل ما يرتبط بالقوانين المدنية وقوانين الأحوال الشخصية، ولا سيما قضايا الزواج والإرث وغيرها، كان يخضع لقوانين الدولة، وهي قوانين وضعية شيوعية تخالف مبادئ الشرع الإسلامي المقدس.

كما كانت الدول الشيوعية تمنع صيانة المساجد أو الاهتمام بها، بل وطالما منعت الشباب ومتوسطي العمر من ممارسة العبادة والصلاة في

المساجد، وصولاً إلى المعاقبة على من يلتزم بالـشعائر الدينيـة كالـصلاة والحجاب وغيرها، فضلاً عن قيام بعض الأنظمة بهدم المـساجد ومراكـز العبادة وأماكن التجمع للمسلمين.

وفي المقابل بذلت هذه الأنظمة كل ما في وسعها لضمّ أبناء المـسلمين إلى منظمات ومؤسسات الأحزاب الـشيوعية الحاكمـة، سـواء بـالقوة أو بالترغيب. وكانت تبادر إلى إدخـالهم المـدارس الحزبيـة العقائديـة الـتي تخرجهم شيوعيين يعادون أبناء جلدتهم ويتماهون مع سلوكيات الأكثرية السكانية وأفكار النخبة السياسية الحاكمة. فضلاً عن المدارس الحكوميـة العادية التي تدرّس الالحاد للتلاميذ.

ولم يكن هنـاك – في مقابـل ذلـك – مؤسـسات ومراكـز تعليميـة وتربوية للمسلمين تحصّنهم من هذا الهجوم الكاسح الـذي يعمـل علـى تصفيتهم دينيا وثقافياً واجتماعيا تصفية كاملة. كما كان عدد علماء الدين في هذه البلدان قليلا جدا قياسا بعدد المسلمين، وباعتبـارهم مـوظفين في الدولة فإنهم لا يستطيعون ممارسة أي دور غير الذي ترسمه لهـم الدولـة، وهـو دور شـكلي لا يتجـاوز بعـض المهـام الروتينيـة الـتي تـستوعب الممارسات العبادية لبعض كبار السن، اضـافة إلى محاولـة ارضـاء بعـض البلدان الإسلامية التي كانت تحاول ـ بين الحين والآخـر ـ التـأثير علـى دول اوروبا الشرقية الشيوعية بهدف تحسين أوضاع المسلمين فيها.

والأنكى من ذلك ان بعض الحكومات الشيوعية كانت تفرض علـى المسلمين تغيير اسمائهم الإسلامية العربية، أو عدم تسمية أبنـائهم بأسمـاء إسلامية. وفي أفضل الحالات فإنهم كانوا يفرضون لاحقة (سلافية) علـى

الأسماء الإسلامية، فيصبح حسن «حسنوف» وعلي «عليف»، وذلك بهدف فصل المسلمين معنوياً عن الرموز التي تمثلها هذه الأسماء. ولطالما عاقبت السلطات المسلمين الذين يرفضون الالتزام بهذه القوانين التعسفية.

وليس ببعيد عنا زمنياً حملات الاعتقال التي قامت بها بعض الحكومات الشيوعية، ومنها حكومة يوغسلافيا السابقة، ضد بعض الناشطين المسلمين، وتعريضهم لصنوف التعذيب والإرهاب؛ بسبب مبادراتهم الثقافية في التفكير بالحفاظ على الهوية الدينية لأبناء طائفتهم.

وإذا درسنا حصيلة الحرب الشرسة التي مارستها الحكومات الشيوعية في اوربا الشرقية ضد المسلمين، واستمرت حوالي نصف قرن، أي منذ أواسط الأربعينيات وحتى مطلع التسعينات من القرن الميلادي العشرين، فما هي النتيجة التي سنخرج بها؟

صحيح أن المسلمين في هذه البلدان جاهدوا وصمدوا ورابطوا وصابروا من أجل الحفاظ على كيانهم من الانهيار وهويتهم من الضياع ووجودهم من الذوبان، ولكن المعركة كانت في غاية الشدّة، ولم تكن متكافئة، فقد كان النظام الحاكم هو الاقوى على الاطلاق عدة وعدداً، وكانت قوة المسلمين تكمن في عقيدتهم المنيعة، وقدرتهم على الصبر فقط. ومن هنا فقد استطاعت الأنظمة الحاكمة تحقيق كثير من أهدافها في مجال اغتيال المسلمين دينياً وثقافياً واجتماعياً. ومن أبرز الظواهر التي برزت في الوسط الإسلامي على هذه الصعد:

١ – اعتناق كثير من المسلمين المعتقدات الشيوعية الالحادية، وانسلاخهم الكامل عن الإسلام ديناً وشريعة وثقافة. وتحوّل بعض هؤلاء

إلى أعداء لمجتمعاتهم المسلمة ومساهمتهم في المعركة إلى جانب الأنظمة الشيوعية التي انتموا إليها أيديولوجيا وسياسياً.

٢- تفشي ظاهرة السفور لدى النساء المسلمات، بل وتعرّض المسلمات المحجبات في كثير من المجتمعات إلى الازدراء والسخرية والمراقبة.

٣- تفشي مظاهر الفساد الاخلاقي والسلوكيات البعيدة عن الشريعة الإسلامية.

٤- تفشي ظاهرة الجهل بالتعاليم الإسلامية والعبادات الشرعية، حتى ان بعض المساجد خلت من الرواد، وأخرى لم يكن يتردد عليها سوى بعض كبار السن.

٥- شحة وجود علماء الدين، ولا سيما العاملين منهم.

٦- لجوء المسلمين إلى دوائر الاحوال المدنية الحكومية، والتزامهم بالقوانين الوضعية الشيوعية البعيدة عن الشريعة الإسلامية.

٧- انعدام مراكز التربية والتعليم الإسلامية التي تحافظ على الحد الادنى من الهوية الإسلامية، وندرة الكتاب الإسلامي أو أية وسيلة اعلامية ثقافية للمسلمين.

٨- تنكُّر كثير من المسلمين لأسمائهم الإسلامية وتاريخهم ورموزهم.

٩- التفكك الأسري وضياع التقاليد الإسلامية الموروثة.

١٠- تحوّل كثير من المساجد والمعالم الإسلامية إلى خرائب واطلال.

وغير ذلك من المظاهر المؤلمة التي يطول شرحها، والتي كشف النقاب عن أرقامها أو عن بعض أرقامها والإحصاءات المتعلقة بها. والمهم أنها

مظاهر عميقة تجذّر كثير منها في الوسط الإسلامي، ولم يكن سقوط الحقبة الشيوعية في أوربا الشرقية كاف لوحده للقضاء على هذه المظاهر.

المسلمون في المرحلة الانتقالية

ونقصد بها المرحلة التي بدأت بظهور بوادر سقوط الأنظمة الشيوعية في أوربا الشرقية ثم سقوطها من خلال السيناريوهات المعروفة، وانتهت بظهور الأنظمة الليبرالية وتبلورها سياسياً واجتماعيا ودستورياً.

والحقيقة ان معظم دول اوربا الشرقية تجاوزت هذه المرحلة الانتقالية، واستقرت أنظمتها السياسية الجديدة، في حين لا تزال دول أخرى تعيش هذه المرحلة على صعيد وضع المسلمين فيها، ولا سيما يوغسلافيا الجديدة ومقدونيا.

من الناحية السياسية، فان المرحلة الانتقالية شهدت هزات عنيفة تعرّض لها مسلمو يوغسلافيا السابقة، بينما عاش مسلمو بلغاريا وبولندا ورومانيا والمجر أوضاعاً شبه طبيعية لم يختلفوا فيها عن أوضاع الأكثرية السكانية في هذه البلدان.

وانقسم مسلمو تشيكوسلوفاكيا إلى قسمين تبعاً للتقسيم الذي تعرضت له تشيكسلوفاكيا وتحولت جراءه إلى دولتين هما تشيكيا وسلوفاكيا. وبرغم ان عدد المسلمين في هاتين الدولتين لا يتجاوز الخمسة آلاف نسمة، إلاَّ انهم بحاجة إلى رعاية مضاعفة واهتمام خاص، بالنظر لامكانية ذوبان هذا العدد البسيط في بحر الأكثرية السكانية لهاتين الدولتين.

اما المسلمون في يوغسلافيا السابقة فقد تعرضوا لأبشع ألوان الاستئصال الديني والعرقي، من خلال الحرب الشاملة التي شنتها القوميات الأخرى ضد المسلمين، وفي المقدمة الصرب بالطبع. فقد توزّع المسلمون ـ نتيجة انهيار يوغسلافيا – على خمس دول مستقلة كانت جزء من يوغسلافيا السابقة، هي: البوسنة والهرسك، يوغسلافيا الجديدة (التي تضم صربيا وكوسوفو والجبل الأسود)، سلوفينيا، كرواتيا ومقدونيا. وبعد اعلان البوسنة والهرسك ذات الأكثرية السكانية المسلمة عن استقلالها عن يوغسلافيا، فان المسلمين فيها واجهوا هجوماً عسكريا وحشيا من قبل صرب البوسنة وبدعم من صربيا، استهدف وجودهم بالكامل، كما كانوا يتعرضون بين الحين والآخر لهجمات عنيفة من قبل الكروات وغيرهم، الأمر الذي أدّى إلى قتل عشرات الآلاف منهم.

وذات الأمر تعرض له مسلمو كوسوفو أيضاً، وكذلك مسلمو مقدونيا الآن. وهي في الواقع محنة كبرى قلما تعرض لها مجتمع مسلم على طول التاريخ، سوى بعض ما تعرض له مسلمو الأندلس بعد انهيار دولتهم في في اسبانيا والبرتغال.

المسلمون وتحديات العهد الجديد

تأسس العهد الجديد في دول اوربا الشرقية على أنقاض عهد صعب عاشه المسلمون. ولا يعني العهد الجديد ان المسلمين تخلصوا من تبعات العهد الشيوعي أو المرحلة الانتقالية، بل لا تزال تبعات هاتين المرحلتين

-كما ذكرنا – حاضرة بوضوح في واقع المسلمين. ولتجنب التعميم في الحديث، نرى من الضروري تقسيم واقع المسلمين في أوربا الشرقية إلى ثلاث مجموعات:

الأولى: المسلمون في البلدان ذات الأكثرية السكانية المسلمة، وهي: البوسنة والهرسك والبانيا.

الثانية: المسلمون في البلدان التي يواجهون فيها عمليات الاستئصال، وهي: يوغسلافيا الجديدة ومقدونيا.

الثالثة: المسلمون في البلدان التي يعيشون فيها أوضاعاً طبيعية، وهي: بلغاريا وبولندا وتشيكيا ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وكرواتيا والمجر.

والهدف من هذا التقسيم هو الوقوف على نوعية التحديات التي تواجه المسلمين من بلد لآخر، فهناك تحديات مشتركة تجمع دول كل مجموعة من هذه المجموعات. فمسلمو البوسنة والبانيا بإمكانهم تجاوز محنة العهد الشيوعي والمرحلة الانتقالية أسرع من غيرهم من المسلمين وبصورة نوعيّة في حالة مضاعفة تركيز الدولة والمؤسسات الإسلامية على الجوانب التربوية والتعليمية والثقافية والاجتماعية والحقوقية، فضلاً عن الانخراط في المجتمع الرسمي الإسلامي، وتحديداً في المنظمات الدولية الإسلامية كدول كاملة العضوية.

اما المسلمون في البلدان التي يعيشون فيها أوضاعاً طبيعياً، فإنهم معنيون بالقيام بثلاث عمليات أساسية متكاملة لمواجهة التحديات التي تستهدفهم، وتتمثل في:

١- تحصين الداخل، من خلال حماية حصون المسلمين من الداخل. ويستدعي ذلك وجود مؤسسات إسلامية ناشطة تستوعب المجالات العبادية والدينية المحضة والتربوية والتعليمية والتثقيفية، فضلاً عن رصّ الصف الاجتماعي والتكافل والتضامن.

٢- مواجهة التأثيرات المحيطة التي تسبب ضغوطات الأكثرية السكانية المغايرة دينياً وثقافياً. وهذه المواجهة تستدعي انفتاحاً مؤسسياً على الأكثرية السكانية والدخول معها في حوار ديني وثقافي وحضاري، بهدف تذويب بؤر التوتر والتقاطع، وإحلال السلام والوئام في المجتمع برمته، ولا شك ان الانفتاح المؤسسي على الدولة أيضاً سيكون له اثر إيجابي على أوضاع المسلمين، من خلال دفع الدولة ومؤسساتها لتفهم وضع المسلمين وخصوصياتهم.

٣- التأثير في الوسط المحيط، ونقصد به الوسط غير المسلم الذي يشكل الأكثرية السكانية، وهو التأثير الايجابي الذي يهدف إلى نقل الأفكار والممارسات والسلوكيات والتقاليد الإسلامية الأصيلة إلى الوسط المحيط. ولا شك ان هذا التأثير سيكون له أطيب النتائج على البلد بأسره؛ لأن ما يحويه الإسلام من مبادئ وقيم اخلاقية وانسانية يمكنها ان تساهم في تطوير البلد وازدهاره اجتماعيا وثقافياً واقتصادياً وسياسياً.

اما المسلمون في البلدان التي يتعرضون فيها لحملات الاستئصال الديني والعرقي، فأنهم لابدّ أن يتحركوا على أساس سلّم الأولويات وعلى الصعد السياسية والثقافية والدينية والاجتماعية كافة، وأولوية

التحرك السياسي تتمثل الآن في العمل على ثلاثة محاور:

١ – التحرك السياسي الداخلي على بعض تيارات المعارضة في بلدانهم، فضلاً عن تعبئة جماهيرهم سياسياً ورصّ صفوفهم وتوحيد مواقفهم.

٢– التحرك السياسي على بعض حكومات اوربا الشرقية ذات التأثير، ودفعها للتدخل.

٣– التحرك السياسي والإعلامي على الدول المسلمة ومؤسساتها الإسلامية الرسمية وغير الرسمية، المحلية والعالمية، لدفعها باتجاه تبني قضية المسلمين في هذه الدول.

٤– التحرك السياسي والإعلامي الدولي، سواء على الدول ذات التأثير أو المنظمات الدولية، لدفعها باتجاه التدخل وإنهاء الأزمة لصالح المسلمين.

وفي هذا المجال أؤكد ضرورة مراجعة قرارات منظمة المؤتمر الإسلامي ومؤتمراتها العامة واجتماعاتها التخصصية ذات العلاقة بموضوع الأقليات المسلمة، ولا سيما قرار مؤتمر قمة طهران في عام ١٩٩٧ المرقم ٨/٤٧س، والمؤتمرات التخصصية التي اعقبته وعقدتها المنظمات الإسلامية الدولية بالتعاون مع لجنة العمل الإسلامي المشترك ومنظمة المؤتمر الاسمي، ومنها مؤتمر الدوحة (١٩٩٨) واجتماع طهران (١٩٩٨) ومؤتمر مدريد (١٩٩٩) ومؤتمر ساوباولو (٢٠٠٠) وغيرها.

وقد كان لمنظمتنا العالمية الموسومة بـ «رابطة الثقافة والعلاقات الإسلامية» والتي أتشرف برئاستها، الدور الأساس في التحضير لهذه المؤتمرات وإقامتها. ويأتي مؤتمر صوفيا الذي نحضره الآن في السياق نفسه.

بالتالي فالهدف من مراجعة مجمل القرارات التي خرجت بها تلك المؤتمرات هو الاستمرار في العمل على تفعيلها والاستفادة منها في الجهود التي تقوم المؤسسات الإسلامية المعنية؛ لأنها قرارات على مستوى جيد من الدقة، وقد تم اتخاذها بصورة مدروسة.

الأقليات المسلمة في الغرب وتحديات الاغتيال الثقافي[1]

الحديث عن الأقليات المسلمة يستبطن الكثير من معاني الالم والحزن؛ لأنه يرتبط بمساحة شاسعة من المسلمين الذين يعيشون في بحر من الأكثرية غير المسلمة الأمر الذي يعرضهم إلى ألوان متعددة ومعقدة من المشاكل والتحديات التي تهدد وجودهم وهويتهم وواقعهم.

ونقصد بالأقليات المسلمة: المسلمون الذين يعيشون في البلدان غير العضوة بمنظمة المؤتمر الإسلامي، وعددهم حوالي ٤٥٠ مليون مسلم، يتوزعون على قارات العالم الست، أي ما يقرب من ثلث عدد المسلمين.

وميدان بحثنا هو جزء مهم واساس من هذه الأقليات، وهي الأقليات المسلمة في الغرب، التي يزيد عدد نفوسها على ٢٥ مليون نسمة، منهم ١٦ مليون مسلم يعيشون في اوروبا (عدا البانيا والبوسنة حيث المسلمون اكثرية) و ٨ ملايين مسلم في الأميركيتين، وحوالي نصف مليون مسلم في استراليا، بينهم سكان اصليون، وآخرون مهاجرون، ويشكلون بمجموعهم نسبة ٢٪ من عدد المسلمين في العالم، و ٥/٦٪ من عدد نفوس الأقليات المسلمة. ورغم أنها نسب بسيطة كمّاً إلاّ انها من الناحية النوعية تحظى

---

(١) القي في مؤتمر الوحدة الإسلامية الدولي المنعقد بطهران في ١٣٧٩هـ. ش.

بخصوصيات متميزة، في مقدمتها موقع الغرب وتأثيره على المستويات العالمية كافة، وتعرض هذه الأقليات – و بشكل يومي – إلى الوان بشعة من الاغتيال الثقافي ومحاولات خطف الهوية.

والمحافظة على هوية هذه الأقليات وحمايتها من الاغتيال جزء من المسؤولية الإسلامية العامة التي يتحملها الفرد والمجتمع، وتتحملها المؤسسات والتيارات الإسلامية، وكذلك الدول والحكومات المسلمة، والمنظمات الدولية الإسلامية، وفي مقدمتها منظمة المؤتمر الإسلامي؛ باعتبار ان عملية الاغتيال الثقافي عملية معقدة وغير معلنة في الغالب، وهي اكبر تحدّ يواجه الأقليات المسلمة، فإنّه يستهدف سلب هويتها وتذويبها في البيئة العامة.

واعتمدنا هنا مصطلح «الاغتيال الثقافي» بدل «الغزو الثقافي» لاعتبارات موضوعية، فالغزو يتم عادة من قبل مجتمع ضد آخر، أي انه عبارة عن هجوم وزحف خارجي، اما الاغتيال فيتم عادة من قبل عناصر داخل المجتمع ضد عناصر أخرى في المجتمع نفسه. وبما ان الأقليات المسلمة تعيش في دائرة المجتمعات الغربية وتتعايش معها بمستويات معينة، فانها تشكل مفردة متميزة داخل هذه المجتمعات، وبالتالي فهي جزء منها. من هنا فهي تتعرض لعامل داخلي يستهدف اغتيالها ثقافيا وليس لعامل خارجي يستهدف غزوها ثقافيا. على العكس من المجتمعات المسلمة التي تعيش في البلدان الإسلامية، والتي تتعرض للغزو الثقافي من الخارج، رغم انه مدعوم بعناصر محلية.

تجربة منظمة المؤتمر الإسلامي في دورتها الجديدة

منظمة المؤتمر الإسلامي هو التنظيم الدولي الرسمي الأساس، الذي يضم جميع البلدان الإسلامية. وقد اخذت المنظمة على عاتقها – في حدود اهدافها وامكاناتها – الاهتمام بقضايا المسلمين خارج الدول العضوة في المنظمة. إلاّ ان منظمة المؤتمر مرّت بتجربة متميزة في هذا المجال بعد تسلم الجمهورية الإسلامية الايرانية رئاسة المنظمة في اعقاب قمة طهران عام ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، فقد شكلت هذه القمة نقلة كبيرة في تاريخ المنظمة، دفعت الكثير من المراقبين إلى وصفها بـ«قمة القرن» و «القمة التاريخية». وأناطت هذه القمة بلجنة تنسيق العمل الإسلامي التابعة للمنظمة مهمة متابعة شؤون الأقليات المسلمة. ولازلت اتشرف بمسؤولية رئاسة هذه اللجنة، التي عبرت عن حساسية ملحوظة تجاه قضايا الأقليات المسلمة في العالم في اعقاب قمة طهران.

وكانت قمة طهران قد اصدرت قرارا برقم ٤٧/٨س(ق.إ) بشأن الدفاع عن حقوق الجماعات والأقليات المسلمة في الدول غير الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، ونص على «الطلب من المنظمات والهيئات الإسلامية الأعضاء في لجنة تنسيق العمل الإسلامي التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي عقد اجتماع مبكر لدراسة وضع خطة عمل للحفاظ على حقوق الجماعات والأقليات المسلمة في اجزاء مختلفة من العالم».

وتنفيذا للتوصية هذه قام الامين العام للمنظمة بتشكيل لجنة خاصة لمتابعة هذا الموضوع، عرفت بـ«لجنة الخبراء المكلفة بوضع خطة عمل للحفاظ على حقوق الجماعات والأقليات في الدول غير الاعضاء».

ثم أكد مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية المنعقد في قطر

١٤١٨هـ/١٩٩٨م ما جاء في قرار قمة طهران بشأن الأقليات المسلمة، فقد اصدر قرارا برقم ٢٥/٤٦-س، ذكر فيه بأن المجتمعات والأقليات المسلمة التي تعيش في الدول غير الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي تمثل من حيث العدد ما يزيد على ثلث الامة الإسلامية، واكد ضرورة تبني آليات علمية لرعاية شؤونهم، وأبدى ارتياحه لنشاطات منظمة المؤتمر في اعقاب قمة طهران، ولاسيما بعد اطلاعه على تقرير الامين العام بشأن وضع المجتمعات والأقليات المسلمة، والذي تحول إلى وثيقة رسمية حملت رقم(ICFM/25-98/MM/D.1) .

وبعد حوالي شهرين على مؤتمر الدوحة، عقدت لجنة الخبراء التي شكلها الامين العام مؤتمرا في طهران وكُلّفت بمهمة رئاسة اجتماعاتها، وكان اهم قراراتها عقد مؤتمر في العاصمة الاسبانية تستضيفه رابطة الثقافة والعلاقات الإسلامية بالتعاون مع منظمة المؤتمر الإسلامي.

وهكذا عقد المؤتمر في اواسط عام ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، وحظي بأهمية خاصة؛ بالنظر لنجاحه في تحقيق الاهداف المرسومة وفي إيجاد آليات تمكن المنظمة والدول والاعضاء فيها من رعاية شؤون الأقليات المسلمة على النحو المطلوب.

وركّز المؤتمر في توصياته على الجانب الثقافي، وطالب الجهات والمؤسسات العضوة في لجنة تنسيق العمل الإسلامي تكريس نشاطها في هذا الجانب، فمن مجموع ١٦ توصية أصدرها المؤتمر، اختصت ١١ توصية بجانب المحافظة على الهوية الثقافية للاقليات المسلمة اختصاصا مباشرا، اضافة إلى ٣ توصيات بشكل غير مباشر، أي ١٤ توصية من مجموع ١٦

توصية.

وكرر مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية المنعقد في بوركينافاسو عام ١٤٢٠هـ/١٩٩٩ مطالبة الامانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي بعقد اجتماع في وقت مبكر لدراسة خطة عمل للحفاظ على حقوق المجتمعات والأقليات المسلمة، واصدر قرارا بهذا الشأن يحمل الرقم ٢٦/٥١-س.

وبناء على هذا القرار دعا أمين عام منظمة المؤتمر الإسلامي لجنة الخبراء المذكورة لعقد اجتماع آخر، حدد مكانه في مدينة ساوباولو بالبرازيل. وكان لرئاسة لجنة تنسيق العمل الإسلامي ورابطة الثقافة والعلاقات الإسلامية بالجمهورية الإسلامية الايرانية دور فاعل في التحضير للمؤتمر.

وهكذا عقد مؤتمر ساوباولو في شهر محرم الماضي(١٤٢١هـ/٢٠٠٠م)، بالتعاون بين رابطة الثقافة والعلاقات الإسلامية ومركز الدعوة الإسلامية في اميركا اللاتينية وباشراف لجنة تنسيق العمل الإسلامي ورعاية منظمة المؤتمر الإسلامي.

وبمراجعة لتوصيات المؤتمر الحادى والعشرين، نجد ان (١١) توصية منها ذات علاقة مباشرة بالحفاظ على الهوية الثقافية للاقليات المسلمة ومواجهة محاولات الاغتيال الثقافي، و ٥ توصيات ذات علاقة غير مباشرة، أي ١٦ توصية تختص بموضوع الهوية.

ومن خلال هذا الاستعراض السريع لموقع منظمة المؤتمر الإسلامي وتجربة لجنة تنسيق العمل الإسلامي في عملية حماية المسلمين خارج العالم الإسلامي من محاولات الاغتيال الثقافي، وقفنا على طبيعة النشاط

المكثف للمنظمة في هذا المجال في اعقاب قمة طهران.

وبصرف النظر عن نسبة نجاح المنظمة في تنفيذ توصيات لجانها ومؤتمراتها، فان الدراسات التي تقدمها هذه اللجان والمؤتمرات وتوصياتها بشأن الأقليات المسلمة، تعد مادة نافعة جدا لايمكن تجاوزها لاي جهد آخر يسعى للاهتمام بشؤون الأقليات المسلمة، وهو ما دعاني للحديث عن تجربة المنظمة في هذا المجال.

ومن هنا استثمر الفرصة لأدعو جميع الاخوة اصحاب الاهتمام للاطلاع على هذه الدراسات والتوصيات، وقد بادرت رابطة الثقافة إلى طباعتها في كتب وملفات لتسهيل عملية الانتفاع بها.

تحديد اطار المشكلة

يتمثل اطار المشكلة – موضوع الدارسة – في التحديات التي تواجه المجتمعات والأقليات المسلمة في الغرب، على المستويات الثقافية والاجتماعية والاعلامية والتربوية والتعليمية، او ما يشكل بالمجموع تحدي استلاب الهوية والاغتيال الثقافي.

في الحقيقة ان واقع المشكلة مركب من بعدين: ذاتي وخارجي يكملان بعضهما، أو بكلمة أخرى: وجود ارضية مساعدة توفرها الاقلية المسلمة لاستقبال التأثيرات الخارجي وتفعيلها. ولعل اهم مظاهر هذه الارضية المساعدة هو حالة الانبهار بالغرب وأساليب الحياة فيه، التي يعيشها بعض المسلمين هناك، وهي حالة خطيرة جدا تلاحظ لدى المهاجرين اكثر من السكان الاصليين، ولاسيما حديثي العهد بالإسلام، اذ تبدو حالة الانبهار

والتماهي هذه اضعف لدى حديثي العهد بالإسلام. ويمكن ان نسمي هذه الحالة بالقابلية على الاغتيال الثقافي او القابلية على استئصال الهوية، أي تقبل أي نوع من القصف والتصفية الثقافية، بل والمساعدة عليه، وهو مفهوم فيه محاكاة لمفهوم القابلية على الاستعمار الذي اطلقه المرحوم مالك بن نبي.

ونجمل هذه التحديات – التي يفرزها تكامل العاملين الداخلي والخارجي – في ثلاثة مجالات رئيسة، وعلى النحو التالي:

١ – التحدي التربوي والتعليمي:

ان ثقافة أي مسلم تعتمد على المصادر الثقافية الإسلامية، وفي مقدمتها القرآن الكريم والسنة الشريفة، ومفتاح هذه المصادر هو اللغة العربية، وهذه المشكلة يترتب عليها جهل حقيقي في فهم الإسلام، فعدم المعرفة باللغة العربية والاختلاف بين لغة الاقلية ولغة القرآن يتسبب في فجوة كبرى في الهوية الثقافية لهذه الأقليات، بل قد ينتج عنه نمط خاص من التفكير خلال البحث عن المصادر الثقافية للفكر الإسلامي، الأمر الذي يتسبب في خطر اكبر يهدد هذه الفئات من المسلمين في عقيدتهم نفسها. وحتى الأقليات التي تنحدر من اصول عربية او شرقية تفهم اللغة العربية، فانها تفقد علاقتها باللغة العربية بمرور الزمن، وخاصة بالنسبة للجيل الثاني والثالث، مما يتسبب في الذوبان في نمط التفكير الذي تخلقه اللغة الاجنبية الجديدة، وهي حالة خفية ومعقدة من حالات الفقدان التدريجي للهوية.

ومجرد حمل المسلم اسماً عربياً يعني بقاء ارتباطه بالرمز الإسلامي الذي

يمثله الإسلام، أي المحافظة على الحد الادنى من الانتماء الثقافي للإسلام. ولأجل ذلك نرى سلطات البلدان الغربية تعمل بأساليب مدروسة ودقيقة باتجاه محو الهوية الدينية تدريجياً، فبعض دول اوربا الشرقية – بلغاريا مثلاً – تعمد إلى تغيير هذه الاسماء وتعريض من يخالف للعقوبة.

وفي الاحوال المثالية، فانها تفرض على المسلمين وضع لاحقه سلافية لاسمائهم العربية، مثلا: احمدوف او عليف. وهذه القضية تكمل حروب الاستئصال العرقي التي حدثت وتحدث في منطقة البلقان، والتي تهدف – اساسا – إلى مواصلة محاولات الاغتيال الثقافي.

كما ان النظام التعليمي الوطني للدول الغربية (وتحديدا مناهج الدراسة الابتدائية والمتوسطة والثانوية)، يعمل على تعميق الاتجاهات القومية والوطنية والتاريخية ويربط الإنسان المسلم بواقع ومظاهر وتاريخ لايمتُّ إلى هويته بصلة، وهو من الخطورة بمكان، بحيث يشكل العالم الخارجي الاساس للاغتيال الثقافي. وتبرز هذه الخطورة اكثر من خلال مناهج الجغرافية والتاريخ والتربية الوطنية وعلم الاجتماع والاديان والفلسفة.

وفي الجانب التربوي، الذي يقترن بالتعليم ايضا، فان الأقليات المسلمة من خلال تعايشها مع مجتمعات غير إسلامية تختلف عنها في العادات والتقاليد والمشاعر والسلوك والثقافة، فانها – بعبارة أخرى – تعيش في رحم غير الرحم الإسلامي، على اعتبار ان المجتمع هو الرحم الذي تنشأ وتتربى فيه شخصية الإنسان. ويقترن هذا الأمر بخطرين:

الاول: انه يؤدي إلى احباط مفعول التربية الإسلامية وجعلها غير مجدية.

الثاني: انه يؤدي إلى تعرض الأبناء إلى ضغوط وتجاذب شديد من

قبل نمطين من التربية، احدهما ما يريده منه دينه، والثاني ما يفرضه عليه الواقع الاجتماعي الذي يعيشه.

وستكتمل المشكلة التربوية بدراسة هؤلاء الأبناء في المدارس غير الإسلامية وتحت اشراف معلمين غير مسلمين، فضلا عن اختلاطهم بزملاء من الدراسة غير مسلمين يعايشونهم يوميا، وربما فاق تأثير هؤلاء على الطلبة المسلمين وعلى تبلور شخصياتهم.

٢- التحدي الإجتماعي والحقوقي:

تتسع مساحة هذا التحدي لكل ما له علاقة بواقع الاسرة المسلمة وعلاقات أبنائها مع بعضهم، والعلاقات الاجتماعية داخل الأقليات، وعلاقاتها بالوسط الذي تعيش فيه، ومقدار الحرية الذي يسمح لها بامتلاك واقع اجتماعي مستقل يحظى بالحقوق المدنية والدينية والسياسية التي تميز هويته الاجتماعية والثقافية والدينية عن البيئة العامة.

لعلّ من أولى هذه التحديات هو النقص في عدد المساجد، إذ لا توجد في كثير من مناطق المسلمين مساجد تكون بمثابة مراكز دينية واجتماعية ومحاور لحركة الأقليات. والجانب الديني هذا تتبعه مشاكل أخرى ترتبط بصعوبة ممارسة العبادات الأخرى، كصلاة الجمعة والصوم.

وتتسبب الاعراف والتقاليد الاجتماعية السائدة في البلدان الغربية في سلوكيات غير شرعية لدى الأقلّيّات المسلمة فيها محاكاة وتماهي مع تلك الأعراف، وفي مقدمتها موضوع الإختلاط والانفتاح بين الرجال والنساء في كل الأمكان والأزمان، في المجالس الخاصة والعامة، في العمل، في مراكز

التعليم.. من الابتدائية وحتى الدراسات العليا، في الرحلات الجماعية، في اماكن الترفيه، كالبلاجات وغيرها، وما يعنيه ذلك من علاقات بين الرجل والمرأة. والأخطر من ذلك أن هذه الأقليات ــ حتى الملتزمة منها ــ قد تصل إلى مرحلة من تسويغ هذا الواقع، بحيث يصعب عليها الفرز بين الحلال والحرام؛ لأنها تعود عليه تماماً وأصبح جزءاً من حياتها.

ويدخل في السياق نفسه موضوع التبرج والسفور والأزياء الشاذة لدى النساء المسلمات، وكذا تسويغ الكثير من المحرمات الأخرى، كشرب وأكل الأشربة والأطعمة واللحوم غير الحلال. وبشكل عام فإن هذا الواقع تخلقه اللاابالية تجاه الأحكام الشرعية، سواء عن عمد أو جهل بها، ويخلقه أيضاً عدم التحسس من سلوكيات البيئة العامة (غير الإسلامية) التي يعيشون فيها.

وهناك حالة أخرى تؤدي إلى هذا الوضع ايضاً، وهي محاولة بعض افراد هذه الأقليات التكيّف الكامل مع البيئة العامة كي يتعايشوا معها بسهولة ولا يلفتوا الأنظار المريبة اليهم، ويتجنبوا التمييز الاجتماعي فيما لو أبرزوا هويتهم بصورة واضحة.

ومن الظواهر الاجتماعية السلبية لدى بعض الأقليات المسلمة هو التفكك الأسري، وفي ذلك تشبُّه بالبيئة العامة، الأمر الذي يؤدي إلى انحراف الأبناء دينياً وسلوكياً، وتمردهم على الأعراف الأسرية والاجتماعية الإسلامية بالنظر لضعف سلطة الأم والأب وسلطة البيت عموماً، أما بعجز الوالدين عن ردع الأبناء نتيجة الضعف والفشل، أو لعدم مبالاتهم بهذه الظاهرة. وقد يجد الأبناء في الصداقات مع أبناء غير

المسلمين ملجأ للهروب من ضغوطات البيت.

ومما يزيد ـ أحياناً ـ من إهمال الآباء المسلمين لأبنائهم هو الضائقة المالية التي تضطر الآباء لتخصيص كل اوقاتهم للعمل لتوفير لقمة العيش.

لقمة العيش

وهناك ظاهرة قد تكون خاصة بالمسلمين المهاجرين، وهي عدم وجود لغة وفهم مشتركين بين الجيل الاول والثاني والثالث منهم، فالجيل الثالث الذي ولد وتربّى في الغرب ولايعرف غير لغاته واساليب تفكيره، يشعر بغربة شديدة من الجيل الاول وقد لايفهمه ابدا، بالنظر لاختلاف الحاجات والمشاعر والنوازع واختلاف الرؤية للحياة. وهذا الأمر لايرتبط بالاسرة الواحدة فقط، بل بجميع مفردات الواقع الاجتماعي والديني للأقليات.

وكذلك الجوانب الحقوقية المتمثّلة في قضايا الزواج (الشرعي) والارث وغيرها مما يرتبط بالقوانين المدنية وقوانين الاحوال الشخصية. فكثير من البلدان الغربية تفرض على مواطنيها (ومنهم المسلمين) القوانين المدنية الوضعية التي يتعارض الكثير منها مع الشرع الإسلامي، الأمر الذي يقود إلى مشاكل حقوقية كبيرة للمسلمين.

ودون شك فان الانتماء بالجنسية للبلد الغربي سيترتب عليه الالتزام بقوانين هذا البلد بمختلف ألوانها ومضامينها، الأمر الذي يخلق هذه الاشكالية، أي اشكالية الانتماء بالجنسية للبلد الغربي والانتماء بالعقيدة للإسلام وما يترتب على ذلك من خصوصيات. وفي المجال نفسه تدخل

اشكالية الانخراط في العمل السياسي والحكومي والحزبي الغربي بالنسبة إلى المسلمين.

٣ - التحدي الثقافي والاعلامي:

من الناحية النظرية والفكرية، فان وجود الأقليات المسلمة في بيئة فكرية نقيضة، تتميز بسيادة الأيديولوجية العلمانية ومختلف الأفكار الوضعية والالحادية، سيؤثر بشكل وآخر على البنية الفكرية لهذه الأقليات وعلى رؤيتها للدين ووظيفة الدين.

ويتكامل هذا الجانب النظري والفكري مع الجانب السلوكي والعملي الذي يتميز - هو الآخر - بسيادة آيديولوجيا المادة والمنفعة واللذة التي افرزت اشكالاً مختلفة من السلوكيات اللااخلاقية واللاانسانية، واعطت لمفاهيم الصلاح والفساد، والسعادة والشقاء، والحب والبغض، والاستقامة والانحراف، والعدالة والظلم، والحق والباطل، والاستبداد والحرية، مضامين أخرى تناقض المفاهيم الإسلامية التي تتساوق مع الفطرة الإنسانية. وخلق هذا التكامل في الغرب ثقافة خاصة طبعت الحياة هناك بلونها.

ولاشك فان التأثير، الذي تتركه ثقافة الغرب على الأقليات المسلمة، لايأخذ دائما طابع الهجوم او الغزو المحدد في وجهته، بل ان العملية كثيرا ما تأخذ طابع التأثرُ اللاواعي الذي ينتج عن خلل عميق في الذات المسلمة، بسبب انهيار الحصون الذاتية للفرد والاسرة والمجتمع المسلم، وهو ما اطلقنا عليه «القابلية على اغتيال الهوية».

والأقليات المسلمة - ككل الفئات الاجتماعية الأخرى - تعيش دون

ارادتها تحت وطأة الإعلام الغربي الذي يأخذ على عاتقه مهمة نشر تلك الثقافة وتعزيزها وتكريس حضورها الاجتماعي، بالصور التي تمكّنه من التلاعب بمضامين الوعي الاجتماعي وتياراته، وتوجّه الرأي العام بالاتجاه الذي يخدم مصالح سدنة السياسة والمال.

والخطر من ذلك ظهور بعض الاتجاهات الثقافية والإسلامية في وسط الأقليات المسلمة المهاجرة، التي تتناغم مع نوعية الإعلام الغربي وتحاكيه وتتشبه به، وهي اتجاهات مستلبة ولاتقل خطورة وبشاعة في محاولاتها اغتيال هوية المسلمين الثقافية عن وسائل الإعلام الغربية. ومعظم هذه الاتجاهات يستقر في الولايات المتحدة الاميركية. اضافة إلى ظهور حركات اجتماعية غير مستقرة على المعتقدات الإسلامية، ولاسيما في اوساط المسلمين السود في اميركا.

المعالجات.. خطوط عامة

لاشك ان الحلول التي تطرح لعلاج اية مشكلة، تفرض دراسة واعية ودقيقة لواقع المشكلة وتفاصيلها وخلفياتها، لتأتي المعالجات منسجمة مع حقائق المشلكة.

ولعل المناهج التي تطرحها الدراسات المستقبلية في استشراف المستقبل والتخطيط له وبلوغ الاهداف الموضوعة، تشكل ادوات نافعة لاكتشاف المعالجات اللازمة لمثل هذه المشاكل المركبة. ففيما يرتبط بمشاكل الأقليات المسلمة في الغرب، فان استشراف مستقبل هذه المشاكل وما ستشكله من ضغوطات على الواقع، سيحدد نوعية الاهداف التي ينبغي الوصول اليها، كما يحدد البدائل والخيارات التي تفرضها حقائق الحاضر،

لكي تبتعد المعالجات عن حالة التوصيات العامة، ولغة ما يجب وما ينبغي، وهي اللغة التي تقف عادة خارج اطار الزمان والمكان وارقامه. وهـذا مـا يستدعي فرصا أخرى للبحث والدراسة.

الحديث عن المعالجات التي يمكن من خلالها مواجهة التحـديات الـتي سبقت الاشارة اليها، تسبقه مـداخل اساسـية، يتمثّـل اهمهـا في ضـرورة وقوف الأقليات المسلمة على حقيقة التحديات التي تواجهها ووعي هـذه التحديات ومعرفة مضامينها ونوعياتها، دون تهويل او الغـاء او تبـسيط. حينها ستكون هذه الأقليـات –كمـدخل ثـان – مهيـأة للقيـام بـثلاث عمليات اساسية تكمل بعضها، بهدف صيانة هويتها وحمايتها من الاغتيال الثقافي:

الاولى: البناء والتحصين الداخلي (تحصين الجبهة الداخلية).

الثانية: مواجهة التأثيرات المحيطة وعمليات الاغتيال.

الثالثة: التأثير في الوسط المحيط (غير المسلم).

والعملية الثالثة التي مر ذكرهـا، تـستدعي ان يتحـول المـسلمون إلى محاور للتأثير في الوسط المحيط، أي عناصر تبليغية، مـن خـلال الـسلوك الحسن والاخلاق الفاضلة، والكلمة الطيبة والدعوة الحسنة، وبث التعـاليم والمفاهيم الإسلامية، والتواصل الايجابي مع غير المسلمين؛ ليخلقوا صـورا مشرقة عن الإسلام والمسلمين في اذهان الآخرين.

وهناك الآلاف من المسلمين الذين يعيشون في الغـرب مـن اصـحاب الكفاءات والاختصاصات، وهؤلاء بامكانهم – في الوقت الـذي يعملـون على صيانة هويتهم وهوية اخوانهم في العقيدة –التأثير في مجتمع النخـب

الفكرية والعلمية والثقافية الغربية التي يمارسون تخصصاتهم في اوساطها، بل ويضيفوا البعد الإسلامي الى الحالة الثقافية والحضارية الغربية. فمن الخطأ الانعزال والتقوقع والانكفاء؛ لأن الانكفاء إذا حقق بعض الايجابيات المؤقتة، فان سلبياته على المديين القصير والبعيد هي اكبر بكثير.

اما المدخل الآخر، فهو وحدة هذه الأقليات في كل بلد، فمدخل توحيد الصفوف والكلمة هو اساس كل تخطيط او نجاح يراد تحقيقه. ولعل المؤتمرات العامة الدورية والاتحادات والبرلمانات ومجالس الشورى هي مظاهر ضرورية لهذه الوحدة، وبامكانها استيعاب كل المسلمين في أي بلد، لكي يخرج الحديث عن الآلام والآمال والتحديات والحقوق من فم واحد يمثل المسلمين جميعا. والطموح ان تتجاوز هذه الكيانات المحلية إلى كيان اوسع يتسوعب كل الأقليات المسلمة في اوروبا وهكذا في اميركا الشمالية واميركا الجنوبية واستراليا. والوحدة والتنسيق التقريب هنا يشتمل على كل حالات الاختلاف بين المسلمين، في المذهب.. في اللغة.. في الجنسية.. في القومية.. في المستوى الاقتصادي.. في التوجه الاجتماعي.. في المشرب السياسي وغيرها.

ويمكن لمنظمة المؤتمر الإسلامي واعضائها ممارسة دور كبير في مجال دعم الأقليات المسلمة في الغرب ودعم حقوقها وتنظيم شؤونها. ومن خلال العديد من اللقاءات والقراءات، وضعت المنظمة جملة من الاهداف والمخططات والتوصيات، التي نأمل أن تتحول بمجموعها إلى واقع عملي.

وقد حثَّ القرار ٨/٤٧س الصادر عن قمة طهران الدول الأعضاء في

منظمة المؤتمر الإسلامي إلى ايلاء عناية خاصة بالجماعات والأقليات المسلمة التي تتعرض للقمع والاضطهاد بسبب معتقداتها الدينية، والتعرف على احتياجاتها وابلاغها إلى الدول الأعضاء الأخرى، من اجل العمل على توفير الامكانات المادية والبشرية والعينية للامة، مع العمل على تكثيف النشاطات الإسلامية المختلفة: ثقافية وتعليمية، وكذا المساعدات الإنسانية المتنوعة، من اجل تقديم المزيد من الرعاية لتحسين الأوضاع العامة للجماعات والأقليات المسلمة.

كما طالب القرار الامانة العامة لمنظمة المؤتمر باجراء اتصالات مع حكومات الدول التي فيها جماعات واقليات مسلمة، من اجل التعرف على مشكلاتها واحتياجاتها، وعلى رؤية هذه الدول لكيفية وضع صيغة للتعاون مع منظمة المؤتمر الإسلامي لتوفير الاسهامات المطلوبة لتحسين احوال هذه الجماعات والأقليات المسلمة، والحفاظ على هويتها الدينية والثقافية، مع اعطاء اولوية للاتصال بحكومات الدول غير الأعضاء التي تواجه الأقليات المسلمة فيها مشكلات ملحة. ثم اعاد المؤتمر الطلب من ادارة الأقليات الإسلامية في الامانة العامة للمؤتمر بمتابعة حالة الأقليات المسلمة، وخاصة ما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان، وتقديم تقرير سنوي عنها لمؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية.

وذهب مؤتمر مدريد في توصياته إلى دعوة منظمة المؤتمر الإسلامي والدول الأعضاء في المنظمة إلى مطالبة الدول الصديقة بتطبيق المواثيق الدولية ازاء الأقليات الإسلامية ورعاية حقوقها الدينية والثقافية.

ولاشك فان الثقل الاقتصادي وربما السياسي والموقع الاستراتيجي الذي

تحظى به كثير من البلدان الإسلامية، وعلاقة حكوماتها النوعية مع حكومات الدول الغربية، سيمكنها من استثمار هذه العوامل للتدخل الايجابي المتوازن والمدروس لصالح الأقليات المسلمة في هذه الدول، ولاسيما ما يتعلق بحقوقها الدينية والثقافية.

كما طلب المؤتمر من الحكومات والمؤسسات الإسلامية تسهيل زيارة أبناء الأقليات المسلمة إلى الاقطار الإسلامية، لتعميق انتمائهم بالدول الإسلامية ورسالتها الحضارية العالمية. ووضع خطة لاحتضان المتفوقين من أبناء وبنات الأقليات المسلمة، ودعوة (الايسيسكو) بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية وصندوق التضامن الإسلامي لتنظيم منح دراسية لهم سواء في داخل البلاد او خارجها . اضافة إلى دعوة مجمع الفقه الإسلامي والمؤسسات العلمية الأخرى لاقامة ندوات تركز على المشاكل الفقيهة والفكرية التي تواجهها الأقليات المسلمة نتيجة أوضاعها الخاصة وايجاد حلول مناسبة لها. ثم مناشدة الامانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي القيام بتجميع نتائج الندوات التي عقدت عن الأقليات المسلمة، والتاكيد على ايجاد مركز معلومات خاص بهذا الامر.

واكد مؤتمر ساو باولو بالبرازيل هذه التوصيات والقرارات، وخاصة ما يرتبط بدراسة موضوع انضمام اتحادات الأقليات الإسلامية لعضوية لجنة تنسيق العمل الإسلامي المشترك التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

كما اكد ضرورة استمرار اقامة اللقاءات الإسلامية الدولية في الدول غير العضوة بمنظمة المؤتمر الإسلامي ، لاستمرار النظر في حماية حقوق الأقليات الإسلامية ومتابعة تنفيذ توصيات هذه اللقاءات.

وكـــرر مـــؤتمر ســـاو بـــاولو دعـــوة وزراء اعـــلام الـــدول الإســـلامية والمؤسسات الاعلامية فيها لمتابعـة الدعايـة المغرضـة او الطـرح المـشوّه للإســـلام في وســـائل الاعـــلام، مثـــل الـــسينما والتلفزيـــون والانترنيـــت، والاهتمام بملاحقتها والرد عليها، لتـصحيح الـصورة في اذهـان المـثقفين، وتوسيع مجال بث القنوات الإسلامية، والتنسيق فيما بينها لخدمة المسلمين في كل مكان.

وكنت في مؤتمر ساوباولو قد طالبت منظمة المـؤتمر الإسـلامي بوضـع البرامج والخطط الكفيلة باستثمار الكفاءات المسلمة في اوساط الأقليـات لأغراض تعليم أبناء الأقليات انفسهم، واشرت إلى وجـود حـوالي الفـي ايراني في الولايات المتحدة وحدها يحملون شـهادة الـدكتوراه في مختلـف الاختصاصات العملية ، بامكانهم المساهمة في تحقيق هذا الهدف.

وطالبت ايضا بتفعيل دور دائرة الأقليات في الامانة العامـة للمنظمـة، لتتمكن من النهوض بواجباتها المهمـة في حمايـة الأقليـات المـسلمة مـن الاغتيال الثقافي وصيانة هويتها الدينيـة، علـى اعتبـار ان تنـشيط دائـرة الأقليات سيزيد من اهتمام المنظمة بقضايا الأقليات وسيجعلها هما دائما.

ولعل من الخطوات الاساسية التي لابد ان تتدخل منظمة المـؤتمر مـن اجل الاقدام عليها، موضوع اقامة اتحاد دولي للاقليات المسلمة، يجمع كل الاتحادات القارية والقطريـة، لغـرض دراسـة شـؤون الأقليـات بـصورة شاملة، والاطلاع على أوضاعها ومعرفة مشكلاتها واحتياجاتها، وتبـادل الخبرات والتجـارب فيمـا بينـها، وتوثيـق الاواصـر بينـها وبـين العـام الإسلامي، والمطالبة بحقوقها على الصعيد الدولي وفي الاوسـاط والمحافـل

الدولية، والتخطيط لدعمها وحماية هويتها من الذوبان وسط الأكثرية غير المسلمة التي تعيش في وسطها.

وسنطرح هنا مجموعة تصورات في سياق المعالجـات العمليـة، وعلـى اساس نوع التحديات وموضوعها:

١- الجانب التربوي والتعليمي:

تعليم كتاب الله تعالى يقف في مقدمة المجالات التعليميـة الـتي تفـرض عملية التحصين الذاتي الاهتمام بها. واساليب تعليم القرآن الكريم ـ قراءة وفهما وتفسيراً ـ مفتوحة وغير محدودة، ابتداء مـن الاسـلوب التقليـدي (حلقات المساجد) او في المراكز الإسلامية والبيوت او المعاهد.

وتستتبع هذه الضرورة ضرورة أخرى تتمثل في تعليم اللغـة العربيـة، لتكون مدخلا لفهم القرآن الكريم والنصوص الإسلامية والتـراث العلمـي الإسلامي؛ ولكي تكون اللغـة العربيـة هـي اللغـة الرسميـة في المـؤتمرات والندوات التي تعقدها الاتحادات والجمعيات الخاصة بالأقليات المسلمة.

وفي الوقت نفسه، فأبناء الأقليات المسلمة مدعوون ايضا لـتعلم لغـات المسلمين الأخرى، ولاسيما اللغات الاكثر رواجا وانتشارا، والتي كتب بها كم هائل من التراث الإسلامي، وفي المقدمة اللغة الفارسية.. لغة المـسلمين الثانية بعد العربية.

ولعل الاسلوب الامثل في تعليم القرآن الكـريم والمعـارف الإسـلامية واللغة العربية ولغات المسلمين الأخرى، ايفاد أبناء الأقليـات إلى البلـدان الإسلامية ليدخلوا دورات مكثّفة محددّة بزمن معين (مثلا سنة او سنتين)،

وكذلك ارسال مدرسين واساتذة متخصصين إلى الغرب ليقيموا مثل هـذه الدورات، او استثمار بعض الاساتذة الموجودين في الغرب لهـذا الغـرض، دون حصر حضور هذه الدورات بالرجال أو كبار السن.

ويقع على عاتق اجهزة اعلام البلدان الإسلامية مهمة اساسية في هـذا المجال، اذ بامكان القنوات التلفزيونية الفضائية والاذاعات تخصيص فترات من بثها لاغراض تعليم الأقليات المسلمة.

ومن التصورات الأخرى في المجال التعليمي والتربوي، قيـام الاجهـزة التعليمية والتربوية في البلدان الإسلامية باعداد وطباعة المناهج التعليميـة الدينية وارسالها إلى مراكـز وجمعيـات ومـدارس الأقليـات المـسلمة، في الوقت الذي تبادر البلـدان الإسـلامية إلى دعـم الأقليـات في المـشاريع التعليمية الكبيرة، كمشاريع اقامة المجمعـات التعليميـة بـدء مـن مرحلـة رياض الاطفال إلى الابتدائية والمتوسطة والثانوية والمعاهد المهنية، وانتهاء بالجامعة. اضافة إلى توسيع المراكز التربوية والتعليمية التقليدية، وتزويدها بكل ما تحتاجه من وسائل تعليمية كالكتب والوسائل السمعية والبـصرية وغيرها، باللغة العربية ولغات الأقليـات. ودعـم الاتحـادات والجمعيـات الإسلامية ولاسيما اتحادات الطلبة الجامعيين، بالـصورة الـتي تمكنـها مـن ممارسة نشاطاتها التربوية والتعليميـة، كانـشاء المكتبـات العامـة واقامـة الندوات والمؤتمرات الطلابية الدورية وبناء الاقـسام الداخليـة (الـسكنية) ومساعدة الطلبة المسلمين المعوزين.

ومن البرامج الاستراتيجية القائمة الآن، برنامج اعطاء المنح الدراسـية لأبناء الأقليات المسلمة في الغرب للدراسة في جامعات البلدان الإسلامية.

ولكن اثبت الواقع ان هذا البرنامج بوضعه الحالي لم يف بالغرض، بل لازال هناك نقص حاد جدا في وجود الاساتذة والمدرسين والمبلغين من أبناء الأقليات نفسها. ومن هنا لابد من زيادة المنح الدراسية هذه، لكي يستطيع أبناء الأقليات بعد تخرجهم من جامعات البلدان الإسلامية الاحلال تدريجيا محل المدرسين والمبلغين المنتدبين من قبل البلدان الإسلامية.

ولعل تجربة بعض الجامعات الإسلامية مفيدة في هذا المجال، وهي مدعوة لتطوير تجربتها، ونذكر هنا الجامعة الإسلامية في ماليزيا التي تضم طلبة مسلمين من ٩١ بلدا، والحوزة العلمية في قم التي تضم طلبة من ٦٠ بلدا، وجامعة الامام الخميني الدولية وجامعة التقريب في ايران وغيرهما، وكذلك جامعة افريقيا العالمية في السودان وجامعة آل البيت في الاردن وجامعة الازهر في مصر وجامعة محمد بن سعود في السعودية.ونشير هنا ايضا إلى تجربة بعض الجامعات الإسلامية في لندن واشنطن وقرطبة وغيرها، التي تستحق التقدير والدعم.

٢ - الجانب الاجتماعي والحقوقي:

في ضوء ما اكد عليه القرار ٨/٤٧س الصادر عن قمة طهران بشأن بذل المساعي لكي تتمتع الأقليات المسلمة بمعاملة متكافئة من حيث الحقوق والالتزامات والواجبات، فان الحقوق الاجتماعية هي الاطار الذي يشتمل على مجمل الحقوق الأخرى، الدينية والمدنية والسياسية وغيرها. واحقاق هذه الحقوق يتأتى عبر مساع تقوم بها هذه الأقليات

مع الاجهزة المختصة في الدول الغربيــة. واقــرار هــذه الحقــوق وتنفيــذها وضمانها هي مهمة تلك الاجهزة بالدرجة الاساس، أي ان هذا الشق من الجانب الاجتماعي والحقوقي يرتبط اساسا بالدائرة العامة التي تعـيش في وسطها هذه الأقليات، ولا يرتبط بالدائرة الخاصة للاقليات نفسها.

اما الدائرة الخاصة، فيقع على عاتقهـا مهـام نوعيـة وكميـة كـبيرة في الجانب الاجتماعي، ولعـل اشـاعة روح التكافـل والتكامـل والتـضامن الاجتماعي، إلى المستوى الذي يضمن وحدة الجماعة وتماسكها الـشديد. وهذا المستوى لن يتحقق إلاّ بآليات فاعلة، تجعل الفرد المـسلم والاسـرة المسلمة يحسّان بالانتماء الكامـل للجماعــة والحاجـة اليهـا والمـسؤولية تجاهها وتجاه افـراد الجماعــة الآخــرين، باعتبـارهم اخوانـه في العقيـدة والاعضاء المكملين لجسد الجماعة.

ولعل التأكيد على حضور المـساجد لأداء العبـادات واحيـاء الـشعائر الدينيــة، وكــذلك المراكــز والجمعيــات الإســلامية، واقامــة الاحتفــالات والمراسم، سواء في الاعياد والمناسبات المختلفـة العامـة، او في المناسـبات الاجتماعية الخاصة، يعد من بديهيات النشاط الاجتماعي الحقيقي، ومــن الضروري ان يكون للاقليات المـسلمة صـناديق للمـساعدات ولاعطــاء القروض الحسنة، وجمعيات للبر والاحـسان ولرعايـة الايتـام والمـسنين والعوائل الفقيرة، اضافة إلى مراكز اقتصادية للتشغيل والاستثمار ورعايـة مشاريع العمل والكسب، واقامة المشاريع التي من شأنها تـوفير الاطعمـة والمـشروبات الحـلال، وكـذلك مراكـز أخـرى للـشباب تقـوم بمختلـف النشاطات الاعلامية والفنية والتثقيفيــة والاجتماعيــة، كاقامــة المخيمــات والمعسكرات الثقافية والكشفية الدورية، وتشكيل الفرق الفنية وغيرها.

وفي هذه المجالات يمكــن الاســتفادة مــن الحقــوق الــشرعية كالزكــاة

والخمس والتبرعات الإسلامية إلى هذه الأقليات، على شكل كتب تعليمية او عامة ومجلات واشرطة سمعية وبصرية وغيرها، ولاسيما تلك المعدة خصيصا لمخاطبة الأقليات المسلمة في الغرب، اضافة إلى انشاء مشاريع في دول الغرب نفسها تقوم بمهمة الانتاج، او الترجمة حدا أدنى، وصولاً إلى انشاء اذاعات ومحطات تلفزيونية ووكالات انباء ومؤسسات فنية وسينمائية خاصة بالأقليات. وكذلك الاهتمام باعداد الطاقات الاعلامية والفنيّة من أبناء الأقليات لسدّ أي فراغ محتمل في هذا المجال، على ان تتم هذه النشاطات – بالنظر لخطورة رسالتها وتأثيرها – تحت اشراف اساتذة وعلماء كمرجعيات في الجانب الشرعي.

وبالنسبة إلى سدّ الفراغ في الجانب الشرعي، فمن الضروري وجود علماء ومبلغين اكفاء او وكلاء لمراجع الدين مقيمين في المدن الغربية التي يتركز فيها الوجود الإسلامي، بهدف رعاية الأقليات دينيا واجتماعيا.

واعيد هنا التاكيد على نقطة في غاية الاهمية، تتعلق بالتعددية المذهبية والقومية واللغوية والاجتماعية للاقليات، فهذه التعددية لابدّ ان تتحوّل إلى نقطة قوة وتقارب ووحدة، بدلاً عن ان تكون نقطة اختلاف وافتراق. وعلى هذا الاساس، فان كل التوصيات والبرامج والمشاريع التي تستوعب الجوانب التي مرّ ذكرها (التربوية والتعليمية والاجتماعية والحقوقية والثقافية والاعلامية والتبليغية) لابدّ ان تاخذ بنظر الاعتبار مراعاة موضوع التعددية، وتتجنب اثارة المشاكل والحساسيات التي لاطائل منها، بل وتحول هذه التعددية –كما ذكرنا – إلى نقطة قوة.

واستثمر فرصة انعقاد مؤتمر الوحدة الإسلامية، لأثمّن اهتمام دورته الحالية بموضوع الأقليات المسلمة، ولاقدم بعض المقترحات الخاصة، والتي يمكن لمجمع التقريب او المؤتمر نفسه او رابطة الثقافة والعلاقات الإسلامية

والمجامع والمؤسسات الأخرى النظيرة، تنفيذها. فأقترح ان تبادر احدى هذه المؤسسات إلى عقد مؤتمر خاص بالأقليات المسلمة في الغرب، والافضل انعقاده في دولة غربية، ويحضره ممثلون عن هذه الأقليات من مختلف المذاهب والقوميات والجنسيات، ومن السكان الاصليين والمهاجرين، لتدارس أوضاعهم.

واقترح ايضا تشكيل امانات دائمة او مكاتب خاصة بالأقليات المسلمة، في كلّ من مجمع التقريب ومجمع اهل البيت ورابطة الثقافة وغيرها من المؤسسات النظيرة.

وكذلك اصدار مجلة متخصصة بشؤون الأقليات المسلمة في الغرب، تصدر ابتداء باللغتين العربية والانجليزية.

وأخيراً اتمنّى على الدورة القادمة لمؤتمر الوحدة الإسلامية ان تخصص موضوعها للاقليات المسلمة.

إطلالة على الوضع الثقافي للدول الأفريقية

في الوقت الذي تبذل قارات أوروبا وأميركا وآسيا جهوداً حثيثة وهي على أعتاب القرن الحادي والعشرين وتحاول رفع المستوى المعيشي لمواطنيها عبر تشكيل التحالفات وتوقيع المعاهدات المتعددة الأغراض وتدأب دوماً من أجل توسيع رقعة التقنية والتجارة وترسم خططاً عديدة ومنوّعة تتناسب مع الألفية الثالثة، تبدو أفريقيا وكأنّها قد غاصت في مشاكلها الراهنة فانشغلت في حرب مع نفسها مبدِّدة بإمكاناتها دون أن تعي المتطلبات الزمنية.

إن كون أفريقيا تقف في هامش الحضارة العالمية وأنها لا تحظى إلاً بنزر يسير من الإهتمام في المعادلات السياسية والإقتصادية والثقافية، هوأمر يقره الجميع، ولقد أثيرت حفيظة رؤساء جمهوريات غالبية الدول الأفريقية بسبب تهميشهم وعدم الإهتمام بهم بشكل كاف. الحقيقة هي ما بينها الرئيس النيجيري السابق آباجا حين قال بأن تهميش أفريقيا بات اليوم خطة منظمة.

ورغم ان تسمية أفريقيا من قبل الكثيرين بـ «القارة السوداء» تشير في مدلولها إلى لون أكثر سكان تلك البسيطة، لكنها تحمل في طياتها غالباً

تلميحاً دقيقاً بالظروف الصعبة والعصيبة التي يعيشها أهلها. وحسب إحصاءات الأمم المتحدة فإن أربعين بالمائة من سكانها يعيشون تحت خط الفقر، سوى نسبة قليلة ومحدودة.

البقية الباقية هي الأخرى لا تمتلك حياة مناسبة. وفي الحقيقة إن حصة أفريقيا من التجارة العالمية لا تؤلف سوى أربعة بالمائة منها، وهي نسبة ضئيلة جداً قياساً بباقي القارات.

إن الأخبار التي تنقلها وسائل الإعلام للناس عن أفريقيا يومياً والكتب الكثيرة التي تحكي الظروف القاهرة والوضع السيء لأبنائها، تثير دهشة وقلق حتى أكثر اللامبالين من بني البشر. تحترق القارة اليوم في شمالها وجنوبها وشرقها وغربها بنار النزاعات الداخلية وانعدام الأمن الإجتماعي والإقتصادي والتناحر القبلي فيما يلحظ بكل وضوح في كثير من دول القارة تجاهل مسؤوليها للقوانين الوطنية والدولية.

ولعل المشاكل الإقتصادية والإجتماعية التي تعاني منها دول القارة اضطرتها إلى مد جسور العلاقة سياسياً واقتصادياً وثقافياً مع المستعمرين السابقين لها والإستعانة بهم في إقرار النظام فيها. إن ظروف القارة الأفريقية سيئة ومؤسفة إلى الحد الذي يدفع بمحقق كبير مثل «علي مزروعي» إلى التمني باستعمار أفريقيا مرة أخرى، أملاً في تحسن أوضاع الناس ولوقليلاً. إنه يقسم تأريخ أفريقيا الحديث إلى ثلاث مراحل:

١ــ المرحلة الأولى: وهي ما عرفت باسم مرحلة مقارعة الإستعمار وتمتد من سنة ١٩٤٥ ولغاية ١٩٦٠.

٢ــ المرحلة الثانية: وهي ما عرفت باسم مرحلة طلب الإستقلال وتمتد من سنة ١٩٦٠ إلى ١٩٨٧.

٣ـ المرحلة الثالثة: وقد بدأت بعد عام سبعة وثمانين ويسمّيها بالمرحلة الجديدة من الاستعمار في أفريقيا. إنه يذهب إلى أن المرحلة الثالثة قد بدأت بالفعل، خاصة وأن الدول الأفريقية عاشت بعد استقلالها النزعة التخريبية (التعددية الحزبية، المحورية الحزبية، والدكتاتورية) وتجربة التحضرُّ، وكذلك إدارة شؤون البلاد لكن أيّاً منها لم تثمر عن شيء[1].

على أن إلقاء نظرة عابرة على أوضاع الدول الأفريقية تكفي لإثبات المزاعم أعلاه.. فنار الحرب القبلية وأنانية الزعماء في (رواندا) و(بروندي) و(زائير) قادتا إلى تشريد الملايين لا مأوى لهم ولا ملجأ، فيما نيران الحرب أتت على قدرات وإمكانات البلدان فجعلتها كالرميم.

أما شعوب (الصومال) و(أثيوبيا) و(السودان) و(أوغندا) فأفناها الصراع على السلطة ومساندة الدول الغربية للمسيحيين.

وإلى جانب الجفاف والفقر اللذين تعاني منهما موزنبيق وزامبيا وأنغولا وناميبيا فإنها تلقّت صدمات كبيرة بسبب مشاكل تغيير الحكومة، وكذلك المعارضة التي تتلقّى أوامرها من دول أخرى.

في غرب أفريقيا صارت (نيجيريا) و(سيراليون) و(ليبيريا) مسرحاً للحروب الداخلية والإضرابات وانعدام الأمن مما أذهب ريح شعوب هذه الدول ونخر قواها.

المتتبع يعرف أن ثروات تلك البلدان وقدراتها الإقتصادية تتحكم بها

(١) صحيفة نيشن ١٨/٢/١٩٩٤.

فئة قليلة تتلقّى أوامرها من إسرائيل، إنها طردت اللبنانيين كي تستحوذ على ثروات ومعادن هذه البلدان. [١].

إنّ الدول الأفريقية ظلت تحت وطأة الغرب إلى حد سلبها القدرة على ممارسة أي دور يتناسب مع قدراتها الوطنية وتطلعات شعوبها.

في السياق ذاته، ينبغي اعتبار الكوارث الطبيعية في القارة الأفريقية ناجمة عن التصرفات غير المناسبة لسكانها وحكوماتها، فأفريقيا تئنُّ اليوم من الجفاف والأمراض وقضية القضاء على الغابات، إذ تواجه القارة في كل عام عملية إبادة واسعة لغاباتها. وعلى العموم فإن الفقر والأمراض والجوع والحرب والتشريد والتناحر الداخلي والفساد الواسع النطاق والزعماء الذين صمّوا آذانهم عن أن يستمعوا لكلام المعارضة أو أن يسعوا في تحسين الظروف، كلها تعدُّ من العوامل المؤثرة في المشاكل القائمة.

إن الزعماء الأفارقة حينما اختاروا وزراء ومسؤولين غير اكفاء وذوي نزعات قبلية، لم يعملوا في الحقيقة على تحسين الأوضاع بل على العكس ساهموا في تزايد وخامتها أكثر فأكثر [٢].

وعلى نحوالعموم، ليس لأفريقيا أي موقع في آفاق الإقتصاد والسياسة العالميين، وإن الدول المتطورة تنظر للقارة بأنها منطقة متخلِّفة لا بدَّ من استغلالها. الصور التي تنشر عن أفريقيا في دول العالم تعكس في الغالب نوعاً من الصراع والنزاع القبلي وأحداث القتل المأساوية والجفاف

(١) البلاد – حزيران – ٩٧ – العدد ٢٢٦.

(٢) صحيفة نيشن ١٩٩٤/٨/٩.

والأمراض والجوع التي وإن كانت تخلق نوعاً من الترحُّم والعطف تجاههم لدى مشاهديها لكنها تنطوي في نفس الوقت على حالة من الإحتقار والإهانة لأفريقيا.

أضف إلى ذلك، تعاني أفريقيا من مشكلة أخرى هي النموالسكاني العشوائي فتزايد السكان في القارة والإفتقار لإدارة صالحة مستثمرة للمصادر بصورة صحيحة وانعدام الإهتمام بتعليم العامة قاد إلى بروز مشاكل اقتصادية وسياسية واجتماعية.

كتبت أسبوعية نيوز الصادرة بتاريخ ١٨ كانون الثاني عام ١٩٩٢ تقول: حينما نالت غانا استقلالها عام سبعة وخمسين كان شعبها يردد شعارين أساسيين، الأول بشأن تأمين الملبس للعراة، والآخر منح الجماهير حريتها. إنهما شعاران يمثلان الحاجات الرئيسة للناس غير أنهما لم يتحققا رغم مضي أربعة عقود.

الأسبوعية نفسها ذكرت أنَّ الجسد الأفريقي يئنُّ اليوم من جراح عميقة وظروفه باتت أسوأ مما كانت عليه في عهد الاحتلال.

إن الإحصاءات التي تنشر عن تلك القارة تثير القلق في النفوس وتحير الأذهان، فالجوع قد حول ملايين الأفارقة إلى هياكل عظمية ينتظرون أن يرخي الموت عليهم سدوله. وبينما ترسل أمراض الأيدز والملاريا والإسهال في كل عام عدداً كبيراً منهم إلى باطن الأرض، يفتقر الملايين بسبب انعدام الأمن والتناحر القبلي والجفاف والقحط إلى أبسط ظروف المعيشة في حين تكتنز القارة ثروات ومعادن لا نهاية لها، ذلك أن الناس يعيشون على جبل من ذهب.

لقد أطلقت منظمة الأمم المتحدة على عام ١٩٩٦ إسم عام " مكافحة الفقر " والقضاء على هذه الكارثة الإجتماعية.

السيد بطرس غالي الأمين العام السابق للأمم المتحدة، وصف الفقر في الدول النامية بأنه عامل رئيس للعنف والجرائم والتناحر القبلي والإنحرافات الإجتماعية. وأضاف: إن الفقراء لا يمكن أن يعتبروا أنفسهم أعضاء المجتمع بحق ويلتزموا بتعهدات معينة إزاءه.

واستناداً للأرقام الصادرة عن الأمم المتحدة سنوياً، فإن ربع فقراء العالم الذين يصل عددهم إلى مليار وثلاثمائة مليون نسمة هم من أفريقيا.. لكن الفقر الموجود في أفريقيا يرتبط في جذوره أيضاً بسياسة وأداء الدول الغربية والمستعمرين، حتى أن السيد والتر رادني بيّن ذلك تماماً في كتابه القيّم «أوروبا وراء تخلف أفريقيا».

أضف إلى هذا أن زعماء الدول الأفريقية قاموا من خلال سياساتهم السقيمة وعدم اهتمامهم بمصلحة شعوبهم وبلدانهم، بخطوات أسفرت عن تبدد كثير من الفرص وتفاقم المشاكل [١].

إن الفقر في أفريقيا، والذي يعدُّ العامل الأول لكثير من المشاكل، ناجم عن سببين أحدهما خارجي والآخر داخلي. أي أن قسماً منه يرتبط بالإستعمار والسياسات الإستعمارية التي لاتزال متواصلة مع الأسف حتى الآن، فيما القسم الآخر يرتبط بعدم وجود إدارة صحيحة واتخاذ سياسات خاطئة من قبل مسؤولي البلدان إلى حد أخرج المنظمات الدولية من

(١) صحيفة «استاندارد» ١٩٩٥/١/٧.

صمتها لتوجِّه انتقادها لأداء زعماء الدول داعية إياهم للإهتمام بالمصلحة العامة والقيام بخطوات مؤثرة وبنّاءة. لقد اعتبر الدكتور «إبراهيم سابا» المدير الإقليمي في منظمة الصحة العالمية الفقر العامل الرئيس لكثير من مشاكل شعوب أفريقيا[١].

في عام ١٩٥٠ بلغ عدد نفوس أفريقيا نصف عدد نفوس أوروبا، ثم ازداد عدد نفوسها ليعادل نفوس أوروبا عام ١٩٨٥ أي ليساوي ٤٨٥ مليون نسمة تقريباً. أما اليوم فعدد نفوس القارة الأفريقية يفوق بكثير نفوس القارة الأوروبية فيما قدراتها وإمكاناتها في انخفاض مطرد. ليس هذا فحسب بل إن نفوس أفريقيا ستفوق نفوس أوروبا عام ٢٠٢٥ بثلاث مرات وبالتالي فإن هذا التزايد من شأنه أن يزيد من الفقر، وكلٌّ منهما يزيد الطين بلة.

وحينما تحدَّث المدعي العام الكيني (آموس واكو) عن القارة وظروفها، قال: إن أفريقيا قارة اختارتها الشياطين سكناً لها فسلبت أهلها الراحة والهدوء ![٢].

لجنة الإقتصاد الأفريقية أعلنت سابقاً بأن أفريقيا تخسر سنوياً ما يعادل ٢ر٦ مليار دولار بسبب تدني مستوى منتوجاتها مقارنة بإنتاج باقي دول العالم، كما أن القرارات المصادق عليها في مؤتمر الأورغواي لا تصبُّ في صالح القارة[٣].

---

(١) صحيفة نيشن ١٩٩٥/١٢/٢٧.

(٢) صحيفة استاندارد – ١٩٩٤/٩/٢٠.

(٣) صحيفة تايمز ١٩٩٤/١٠/٢٦.

على صعيد التعليم.. تدنى مستوى التعليم في الدول الأفريقية إثر العمل ببرنامج إصلاح البنية الإقتصادية S A P بعد أن حتم عليها البرنامج الجديد خفض ميزانيتها التعليمية، ولذا لم يكن التعليم في كثير من الدول حقاً يتمتع به كافة المواطنين بل كان حكراً على أبناء الطبقة الوسطى والأثرياء.

خلال الإجتماع الثالث والثلاثين للجنتين الإستشاريتين للدول الأفريقية _ الآسيوية عام ١٩٩٣، قال المدعي العام الكيني (آموس واكو): إن دول العالم الثالث مجبرة، وفي إطار تماشيها مع الدول المشاركة، على العمل بأساليب ومناهج تتنافى مع مصلحة وتطلعات الناس وتؤدي إلى انعدام الأمن الإجتماعي وتفشي الفساد وبالتالي تضطر إلى تخصيص جزء من ميزانيتها للتصدي لحالة انعدام الأمن الأجتماعي.

ونقلاً عن الـ بي بي سي بتأريخ ١٩٩٣/١/١٥ فإن الدول الأفريقية تبيع موادها الأولية بنفس سعر ما بعد الحرب العالمية الثانية في وقت تبتاع البضاعة المستوردة بأضعاف ما كانت تشتريه في ذلك الزمان.

إن برنامج إصلاح البنية الإقتصادية وجّه ضربة قوية للوضع التعليمي في دول القارة، ذلك أن كثيراً من الأشبال الموهوبين تركوا الدراسة بسبب فقرهم مادياً. في عام ١٩٩٤، أعربت منظمة اليونسكوعن قلقها إزاء الوضع الدراسي في أفريقيا ودعت المسؤولين التعليميين في القارة إلى بذل الجهود من أجل النهوض بمستوى التعليم في بلدانهم[١]. ولعل بالإمكان

(١) صحيفة هدف – ١٩٩٥/٨/١٧.

تصنيف قلة المؤسسات التعليمية الحكومية وغلاء الكتب والقرطاسية وعدم اهتمام المسؤولين التعليميين بالأمر كعقبات مهمة في مجال التعليم.

أحد التقارير أكد أن المشاكل التعليمية وانعدام الأمن والإضرابات في الجامعات دفعت بعض العوائل إلى إرسال أولادها إلى الغرب لمواصلة تحصيلهم الدراسي وهو ما يؤدي إلى ابتعادهم عن ثقافتهم ومجتمعهم. هذا فضلاً عن أن كثيراً من شهادات التخصص التي يحصل عليها هؤلاء لا تتناسب مع ظروف المجتمع الأفريقي وبالتالي لن يكونوا فاعلين ومفيدين لمجتمعاتهم بالمستوى المنشود.

مجلة اليونسكوذكرت في عددها الصادر في تشرين الأول عام ١٩٩٦ أن عدد الأمّيين في أفريقيا عام ١٩٩٠ فاق الـ ١٦٨ مليون نسمة أعمارهم من خمسة عشر عاماً فما فوق، علماً أن مائة وخمسة ملايين منهم من النساء.

من جهة أخرى، تواجه أفريقيا مشكلة فرار الأدمغة، الأمر الذي يؤثر سلباً وبشدة على تلك المنطقة. في هذا السياق يفيد تقرير صحيفة نيشن في عددها الصادر بتأريخ ١٩٩٤/٧/٢٥ بأن ما يقارب مائة ألف من الكوادر الأفريقية الماهرة ومن خريجي الجامعات تعمل في دول أخرى وخاصة الغرب.

وحسب تقرير السيد «تيمبرليك» في عام ١٩٨٤ فإن أفريقيا تستخدم سنوياً ثمانين ألف متخصص بنفقات تتراوح بين ثلاثة إلى أربعة مليارات دولار، مهمّتهم حل وعقد شؤون دول القارة. إن الأشخاص الذين يتم

استقدامهم من الغرب يتقاضون مرتبات سنوية تصل عادة إلى مائة وثمانين ألف دولار[١].

وبهذه الصورة تتحمّل أفريقيا خسائر مضاعفة. فمن ناحية يتحتم على أبناء أفريقيا تقديم أكبر قدر من الجهود والتفاني في الدول الغربية بأقل قدر من الأجور فيما يجري دفع مرتبات عالية للمتخصصين الأجانب كي يعملوا في أفريقيا، وهذا الأمر يعود بلا شك إلى أداء حكومات غير مؤهلة عاجزة عن استثمار طاقات دولها وشعوبها بصورة جيدة مفضلة التعاون مع الأجانب من أجل المزيد من نهب ثرواتها.

إن بسط الإستعمار الغربي هيمنته قد جرى من خلال محاولات وجهود ثلاث مجموعات ؛ الأولى: المكتشفون، والثانية: العسكر، والثالثة: القساوسة والأشخاص التابعون للكنيسة. ففي النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث بدأت الخطة المعروفة بالهجوم على أفريقيا، قدمت المجموعات الثلاث أعلاه إلى أفريقيا بدعم وحماية الحكومات الغربية وبعد الوقوف على وضع القارة قاموا بدعم من العسكر باستعمار بعض أراضيها.

وفي الواقع أنه لم يكن باستطاعة أيّ من هذه المجموعات أن تحقق بمفردها الأهداف المرسومة، فاذا كان العسكر مارس حرب الإبادة في بنين عام ١٨٩٧ ولم يتوان عن ارتكاب كل جريمة بغية الإستيلاء على تلك المنطقة، فإن القساوسة والمكتشفين وما يطلق عليهم بالعلماء الغربيين

(١) **Timber Lake 'African Religion in Western Scholarship E.A.E.P. NA/ROB/1985 p-3**

إستخدموا نفس الأسلوب في إذلال الشعب الأفريقي واستنـزافه.

إن جرائم الجنود الأوروبيين والغربيين في أفريقيا لم تقتصر على حرب الإبادة في بنين وقمع ثورة الأكواخ أوقتل ثوار ماو ماو بل إنهم طمعوا في السيطرة على كامل تراب القارة، ولذا قامت المجموعتان الأخريان بالسير في نفس الإتجاه ومهّدوا الطريق للعسكر.

أحد الكتاب الأفارقة البارزين قال في كتابه «المذاهب الأفريقية من وجهة نظر علماء الشؤون الأفريقية الغربيين»، أنه لاحظ حينما كان يدرس في بريطانيا في عقد الستينات أن علماء الغرب كانوا يستخفون ويحتقرون الأفريقيين ويعتبرون أفريقيا مكاناً للوحوش أو أتباع المذاهب المنقرضة أو الكفار ومن لا شعور له ولا قيمة إنسانية[(١)].

وفي الحقيقة أن النظام الإستعماري الغربي كان ينوي بمساعدة كافة مؤسساته إذلال القارة ونهب ثرواتها.

تكبّدت القارة الأفريقية خسائر جسيمة بسبب سياسة التبشير بدين المسيح «عليه السلام» والقساوسة التابعين للحكومات، فالقساوسة دخلوا أفريقيا تحت يافطة التبشير وإشاعة الدين المسيحي، وعمدوا بالتعاون مع العسكر إلى إيجاد المراكز وتوفير الإمكانات اللازمة لنشر الثقافة الغربية.

وفي الحقيقة أن قرناً من استعمار أفريقيا أثبت أن القساوسة المسيحيين لم يكونوا بمستوى المسؤولية أو الإلتزام في ذاتهم بدين النبي عيسى «عليه السلام»، بل كانوا مطيعين وأصابع للحكومات الإستعمارية أكثر من كونهم أتباعاً للدين المسيحي.

---

(١) Bilke. O. AFRICAN Religoin in WESTERN Scholaship K.L.B. NINA ob, d.

المتصفِّح لسجل تأريخ استعمار القارة الأفريقية الممتد إلى مائة عـام، لا يعثر ولا حتى على نموذج واحد وقف فيـه القـساوسة والمبـشرون إلى جانب أصحاب الأرض لدفع وإزالة ظلم المـستعمرين أو أن يـسعوا مـن أجل إحقاق حقوق الزنوج.

إن أهم مهـام ومـسؤوليات المبـشرين الـدينيين وتيـارات الكنـائس تتلخص في تغيير أسماء وتقاليد الناس وإجبارهم على قبول الفكر الغربي، بحيث يعتبر الفرد الأفريقي نفسه مواطن دولة مستعمرة ويسعى فقط مـن أجل سعادة الأم ـ المدينة. المستعمرون تمادوا في اسـتغلالهم للأفارقـة، إذ عمدوا في زمن الحربين العالميتين إلى إرسال عدد كبير منهم إلى جبـهات الحرب ليستفيدوا منهم في القتال وجهاً لوجه.

وفي الواقع أن القسيسين والمبشرين لم يـألوا جهـداً مـن أجـل تغـيير العقائد الدينية للأفريقيين مهما استلزم من خطوات بما في ذلـك اسـتخدام منطق القوة والإجبار وصولاً إلى الهدف المحدد. ومن الأمور التي قاموا بها تفنيد النـزعة القبلية والتشجيع على نبذ تقاليد وعادات القبائل، معتـبرين أنها مذمومة، كما أنهم أدانوا تعدد الزوجات ومراسم تعليم الأسـرار الـتي تعد من ميزات الحياة القبلية في أفريقيا وخططوا للقضاء عليها. ط

في هذا السياق يوجِّه الرئيس الكيني السابق «جوموكنياتـا» في كتابـه الذي يحمل عنـوان «هلمـوا إلى جبـل كينيـا» انتقاداتـه لهـذه الـسياسة الإستعمارية ويسطِّر في فصول كتابه قولـه بـأن سـعادة وحريـة الـشعب تكمنان في الإبتعاد عن المستعمرين والعودة إلى ثقافته التقليدية.

وهكذا فعل «جنوا آشب» في غرب أفريقيـا عنـدما ألـف كتابـه «لا

شيء يبقى على حاله» حيث انتقد سياسة المستعمرين بما فيهم أساقفة الكنيسة بشأن تفنيد القيم التقليدية والعقائد القبلية.

الحقيقة هي أن أيّاً من المجموعات الغربية لم تترك أثرها في مرحلة الإستعمار على الرؤى المحلية والتقليدية للناس كما فعل القسيسون والأساقفة. فهؤلاء قاموا بتأسيس مراكز تعليمية ومؤسسات صحية إلى جانب الكنائس وتغلغلوا إلى نفوس وأذهان الناس وخاصة الشباب وزعزعوا معتقداتهم.

في هذا السياق، ورغم أنه لا يمكن إنكار المساعي والمساعدات الإنسانية المقدَّمة لسكان أفريقيا في بعض المجالات لكن يجب الإقرار بأن هدفهم هوتوسيع النفوذ الثقافي للدول المستعمرة قبل أن يكون إشاعة ونشر الدين المسيحي وتعاليم النبي عيسى بن مريم «عليه السلام».

لقد كانت مجموعة جند السلام الأميركية المؤلفة من مجموعة من الشباب المثقف والمتطلع إلى نشر الدين المسيحي، تسافر في كل عام إلى أفريقيا وتعمل في مناطق نائية منها، حيث مارسوا تخصصهم في القرى والمدن ووقفوا على مشاكل أهاليهم وقدَّموا حسب إمكاناتهم المساعدة لهم لحل مشاكلهم.

وإلى جانب نشاطهم العلمي المتَّسم بالمنفعة العامة قاموا بالتبليغ والتبشير للدين المسيحي وتمكَّنوا بالتدريج من استمالة الناس لدينهم. هذه المنظمة تأسست قبل اكثر من ثلاثين عاماً، ومقرها الرئيسي في أفريقيا.

في الإطار ذاته، كان لأوروبا منظمات مشابهة لتقديم الخدمات ونشر المسيحية. لكن النقطة المهمة هي أن كافة تلك المنظمات سعت فقط من

أجل تطبيق المسيحية التي تؤمن بها دولها ولم تلتق إلاَّ في مجـال مكافحـة الثقافة والرؤى التقليدية لأفريقيا.

إن عدد الكنائس الناشطة والعاملة في أفريقيا كبير إلى حد أنـه يظهـر بينها أحياناً نوع من الإنفصام والعداوة. ولهذا السبب عمدوا إلى تأسـيس المجلس الوطني للكنائس المتحدة، ومهمَّته إيجـاد الـصداقة والعلاقـة بـين الجاميع المسيحية. علماً أن المجلس المذكور الذي مقره (لندن) له فروع في كافة الدول الأفريقية ويسعى جاهداً من أجل تحقيق أهداف الكنيسة.

يحاول قادة الكنائس من خلال جمع المعونات مـن الـشعوب الغربيـة وإرسالها إلى الأفارقة المحتاجين والفقـراء إسـتمالتهم وجـذبهم، وعنـدما تشتعل نار الحـرب الداخليـة والنـزاعات القبليـة أوتحـصـل الكـوارث الطبيعية تجد هذه المجموعة من السباقين إلى جمع المـساعدات مـن النـاس ومساعدة المعوزين والمستضعفين الأفارقة، لعلهم يحققوا أهـدافهم الدينيـة من وراء ذلك. ومن هذه المؤسسات مؤسسة (ايجيديو) التي تتـشكل مـن مجموعة مثقفين علمانيين يدعمهم الفاتيكان بملايين الدولارات.

إن العلاقة الثقافية العلمية بين الدول الغربية وبـين أفريقيـا تعـدُّ أحـد الطرق الأخرى لبسط الغرب نفوذه.. وسوى جامعـة الأزهـر الـتي يعـود تأريخها إلى مئات من السنين، حيث شيدها الفاطميون، وبعض الجامعـات الأخرى، كالجامعة الافريقية العربية في الخرطوم، فإن أكثـر الجامعـات في أفريقيا تم بناؤها في القرن العشرين بمساعدة المستعمرين، ومما لا شك فيه أن الإسهام في تأسيسها لم يخل مـن مطـامع اسـتعمارية. فـأكثر أسـاتذة الجامعات كانوا ممن درس في الغرب.

كما أن المناهج الدراسية معدَّة على نمط مناهج الجامعات الغربية، الأمر الذي دفع ببعض المثقفين إلى رفع أصواتهم بالإحتجاج والنقد والتأكيد على أن مناهج ومواضيع التدريس في الجامعات الأفريقية لا تتناسب مع تطلعات وحاجة الناس، أي أن الطلبة الأفارقة يتعلمون دروساً ليست لها تطبيقات في مجتمعهم، وهذا الأمر أحد أسباب لجوء كثير من الدول الأفريقية إلى إيجاد تغييرات في مناهجها الدراسية على صعيد الإعدادية، لتأخذ طابعاً تطبيقياً أكثر.

لقد عمل كثير من الأساتذة الغربيين في الجامعات الأفريقية في مجالي التدريس والبحث، وبفضل ما كانت تزودهم به بلدانهم من إمكانات مرموقة، فقد اتجهوا إلى القيام بنشاطات من شأنها خدمة مصالح بلدانهم فضلاً عن مساعي بعضهم في نشر المسيحية.

تسبَّب استعمار الدول الغربية لأفريقيا في المزيد من تعمق العلاقة بين الغرب والقارة السوداء، بحيث أن كفاح الشعب الأفريقي من أجل نيل الإستقلال ومحاربة القوات الغربية لم يؤثرا على كنه العلاقة بينهما. وبالرغم من أن المثقفين والساسة أمثال سدار سنغور، وجوموكنياتا، وجوليوس (نيرره) كافحوا من أجل الإستقلال لكنهم جهدوا في نفس الوقت للمحافظة على جسور العلاقة مع الغرب، ولم يسمحوا بتحقق الإستقلال في بلدانهم بمفهومه الواقعي، أو أنهم فهموا الإستقلال بقيادة الحكومة لدفة الماكنة السياسية لا غير. لهذا السبب ترى الدول الأفريقية تربطها اليوم صلة وثيقة بالدول المستعمرة من الناحية الثقافية والاقتصادية والإجتماعية وحتى الدينية.

من الواضح أن سبب تغلغل الغرب الواسع في أفريقيا ناجم عن معرفته العميقة بثقافة وتقاليد وعادات الأفارقة، خاصة بعد الدراسات والبحوث العديدة والمنوعة التي أجريت من قبل المحققين الغربيين حول أفريقيا. إن غالبية التحقيقات التي تشهدها الجامعات ومراكز التعليم العالي تختص بشؤون أفريقيا، فضلاً عن إقامة العديد من الندوات حول أفريقيا في الغرب، حيث يجري استعراض نتائج آخر الدراسات التي قام بها خبراء الشؤون الأفريقية. (راجع الكتاب المشهور للسيد جان أمبيتي حول الفلسفة والمذاهب الأفريقية، وقد جمعت فيه محاضرات هذا الأستاذ وخطبه في الجامعات الألمانية).

آثار التغييرات الاجتماعية على وضع النساء والشباب

الحقيقة هي أن التغييرات العالمية الكثيرة التي حصلت مؤخراً تركت أثرها على دول العالم الثالث وشعوبها أكثر منها على العالم الصناعي الغربي، وفي هذا السياق كان الشباب والنساء هم الأكثر تأثراً.

كتبت صحيفة (ويست آفريكا) تقول بأن نسبة النساء بين السجناء الأفارقة المحبوسين في سجون الدول الغربية تصل إلى أربعين في المائة في حين لم تكن نسبتهن في العقدين أوالثلاثة الماضية ولا حتى خمسة بالمائة.

لقد واجهت أفريقيا على مدى القرنين الأخيرين أزمة هوية شديدة تركت بصماتها على كافة قطاعات وشرائح المجتمع، حتى أن بعض المشاكل الإقتصادية للقارة منبثقة من نفس أزمة الهوية وغياب الرحمة بين المجاميع والقبائل. فمن كان يعتبر نفسه خلال العقود الماضية _ مثلاً _

مرغماً بمقتضى العادات القائمة على التبعية لرئيس القبيلة أو رئيس الحكومة، بات اليوم يفكر بأمور أخرى ويدعو إلى إيجاد تغيير جاد في وضعه.

ولعله يمكن تصنيف شباب ونساء كينيا في هذا النمط، فهؤلاء لا يقرون بالنهج التقليدي والنماذج التي جرى تعريفها لهم في السابق ويرون أنها لا تستطيع تلبية متطلباتهم واحتياجاتهم الحاضرة.

لقد تعلمت المرأة الأفريقية ضمن تقاليدها أن تجعل الصبر والتحمل ديدنها وتعتبر نفسها أقل شأناً من الرجل وأنها خلقت لخدمته وعائلته، ورغم أن هذا الأمر خلق للمرأة مشاكل كثيرة لكنه ضمن إلى حد ما سلامة العائلة والمجتمع.

أما في الوقت الراهن فالمرأة الأفريقية باتت تبحث عن سبيل لتغيير أسلوب الحياة وتختار أسوتها من بين النساء الغربيات والفنانات والنساء المشهورات، وهوما لا يعدُّ أمراً صحيحاً ومناسباً من الناحية الأخلاقية .

لا شك أن ظروف المرأة في أفريقيا يمكن وصفها بالمزرية وهي تعيش القيود والتضييق من كافة الجوانب، أي أنها تفتقر في كثير من البلدان، وحسب القوانين العرفية والمدنية، للأهلية اللازمة للتصدي للشؤون الإقتصادية والملكية أوحضانة الأولاد أوحتى اختيار الزوج، والرجال وكبار القبيلة والعائلة هم المعنيون بالتقرير بشأنها. غير أن المشكلة الراهنة هي أن المرأة الأفريقية المتعلمة والمثقفة التي ترفض الوضع الذي تعيشه النسوة هناك وتعتبره إذلالاً وإهانة لبنات جنسها، تتطلّع إلى أن تجعل من المرأة في الدول الغربية أسوة لها، وتحاول إيجاد تغييرات ليست بعيدة كل

البعد عن ثقافتها وسننها المحلية فحسب بل وتقود في النهاية إلى نوع من استغلالها.

في هذا المجال، سجلت المنظمات النسوية المدعومة مادياً ومعنوياً من قبل الدول الغربية نشاطاً كبيراً حتى أنها تقيم في كل عام عدداً من المؤتمرات حول وضع المرأة في القارة الأفريقية وتعمل على تلقينها وتوجيهها. الملفت للنظر هو أن عدد النسوة المشاركات من قبل المنظمات غير الحكومية في مؤتمر المرأة ببكين فاق بعشرة أضعاف عدد النسوة المبعوثات من قبل دولها[١].

إن للمرأة الأفريقية حصة كبيرة في اقتصاد دولها في حقيقة الأمر لكنه وللأسف لا يجري الإهتمام بخدماتها وجهودها من الناحية القانونية ولا حتى التقاليد القبلية. وحسب باباكو ندياي رئيس البنك الأفريقي للتنمية، أن العنصر النسوي يؤلف أكثر من خمسين بالمائة من السكان في أفريقيا، وللمرأة دور ملحوظ في الوضع الإقتصادي وخاصة الزراعي. ندياي قال بأن (٦٠_٧٠) بالمائة من سكان أفريقيا هم من الفقراء، وأن النساء والشباب وكبار السن مصابون ببلاء الفقر أكثر من غيرهم وهم يتعرّضون للصدمة من هذه الزاوية.

وفي إطار العوامل المهمة التي أثّرت في تغيير نظرة المرأة لنفسها ولمجتمعها في أفريقيا، يمكن الإشارة إلى التعليم والهجرة إلى المدن، ووسائل الإعلام وسياسة المنظمات غير الحكومية وتنظيماتها. فبعد الإستقلال

(١) VANCKO KWBRIA Kenya Times 16-11-95.

تصاعدت وتيرة الهجرة إلى المدن، وسكن عدد كبير من هؤلاء في المدن، مما قاد بالتالي إلى حصول تغيير في أسلوب الحياة القروية دون أن يتم توفير وسائله ومتطلباته.

بل يمكن القول بأن النساء والبنات الأفريقيات كنّ أكثر تأثراً بالتبعات الإجتماعية والإقتصادية لفترة ما بعد الإستقلال من غيرهن، ورغم أنها رفعت من مستوى الوعي لديهن لكنها جردتهن أيضاً من كثير من الميزات الأخلاقية، فقد بادرت الأفريقيات بعد المجيء إلى المدن وتزايد المشاكل إلى طلب الطلاق حتى صارت ظاهرة العائلة التي يدير شؤونها أحد الأبوين أمراً شائعاً في أفريقيا، وخلافاً لما يحصل في الغرب لا توجد أية منظمة تمارس دور الرقابة والإشراف من أجل تحسين ظروفهم.

في كينيا مثلاً، تجد أن أربعين بالمائة من العوائل المدنية هي عوائل يدير شؤونها أحد الأبوين فتتحمل الأم إذا كانت هي المتبنية لأولادها ألواناً من المشاكل والصعاب من أجل توفير الإمكانات والمستلزمات لهم.

لقد أفردت السيدة كريستيان أوبر اهتماماً خاصاً في كتابها المعنون «النسوة الأفريقيات والسعي من أجل الإستقلال الإقتصادي» بهذا الأمر، حيث كتبت تقول: «خلافاً للماضي حيث كانت المرأة تبقى في القرية ويذهب الرجل إلى المدينة من أجل الكسب والعمل حفاظاً على التقاليد والثقافة، فإن المرأة الأفريقية اليوم صارت تتوجَّه إلى المدينة لتسكنها أملاً في حياة أفضل».

أوبر ترى بأن النساء لن تزل أقدامهن في طرق غير سليمة إذا ما استطعن فور وصولهن للمدينة الحصول على عمل ومقر للسكن. لكن،

وبسبب البطالة والكساد الإقتصادي المنتشرين في غالبية الدول الأفريقية، فإن النساء اضطررن إلى ارتكاب ما ينافي العفة والأخلاق وبالتدرج تزعزعت الأركان الخلقية للعوائل [1].

ومنذ أن أعلنت الأمم المتحدة عقد الثمانينات ميثاقاً للمرأة وجهدت من أجل تحسن ظروف المرأة ، شهدت مكانة المرأة في أفريقيا جملة من التغييرات، إذ تأسست في أفريقيا منظمات متعددة ومتنوعة، تطالب وتدعو لتفعيل حقوق المرأة. ثم قدمت الكنيسة امتيازات وتنازلات للمرأة تتنافى في الواقع حتى مع أسس الشريعة المسيحية والمبادئ التي تدعو لها، كاختيار المرأة لممارسة دور الحارس والمشرف على شؤون الكنيسة، أوأن بإمكانها أن تتزوج أخ الزوج.

أحد كبار أساقفة كينيا المدعو الأسقف (أنجويا) قال في ندوة لمناقشة أوضاع النساء قبل مؤتمر بكين: إن الثقافة والتقاليد الدينية رمت بالنساء إلى الهامش ولم تمنحهن الأهمية اللازمة، ثم اعتبرهن أعدى أعداء أنفسهن، وعليهن إعادة النظر في أعمالهن وأفكارهن.

أنجويا ذهب إلى ضرورة إيجاد تغيير في هيكلية العائلة، وأن شرعية الوالدين في التقرير بشأن مستقبل العائلة باتت على حد سواء، وأن القانون يدافع عن صاحب الحق لدى حصول أية مشكلة، وأضاف: إذا حرمت المرأة القدرة والأهلية اللازمة ولم تتبّوأ مكانتها الحقيقية في العائلة فهذا يعني أن الحكومة والمنظمات الإجتماعية لم تحسن نظرتها،

(١) صحيفة فوكوس آن أفريكا.

وسيكون لها سلوك قهري وإجباري ناجم عن نفس الوضع المضطرب للعائلة[١].

وفيما تؤكد مؤسسات تعليمية وكنائس ووسائل إعلام في أفريقيا وبشدة على النهوض بمستوى ظروف المرأة (بزعمهم) وتسعى من أجل إضفاء صبغة قانونية على الحريات من النمط الغربي بالنسبة إلى المرأة الأفريقية وبالتالي تنشئة عناصر وفية لها داخل العائلة الأفريقية لتقوم بهمة الدفاع عن الإستعمار الجديد، لم يقم المسلمون والمنظمات الإسلامية بجهود تذكر على مسيرة تصحيح نظرة الناس للمرأة، ولايزالون يعتبرونها دون شريحة الرجل، ولا تمتلك عقلاً وقوة مميزة، وتحتاج إلى الرقابة والرعاية من قبل الرجل.

لذا كان من الطبيعي أن تجد بعض البنات والنساء المسلمات المتعلمات والمثقفات تحررهن وخلاصهن ونجاحهن في تقليد النموذج الغربي للمرأة، ولعل هذا المعنى يتضح جلياً وللأسف عند الإطلاع على ما دوّنته النساء المسلمات. في حين أن الإسلام رفع صوته قبل أربعة عشر قرنا بنداء الحرية والمساواة المناسبة المنصفة بين الرجل والمرأة، وقدم أمثل نماذج الأسوة للمجتمع البشري.

لا شك أن إحدى مشاكل المسلمين الأفارقة متأتية من الأمية وقلة الإهتمام بالتعلم، في وقت يعدُّ التعلم هناك ميزة يختص بها الأثرياء ومن ارتبط بالمسيحية والمنظمات غير الحكومية المرتبط غالبيتها بالغرب. أمّا

---

(١) مجلة هدف ١٩٩٥/٨/١٧.

الدول الإسلامية فلا تمنح الأفارقة سوى عدد محدود من المنح الدراسية في ظل ظروف وشروط صعبة نسبياً.

وإنه لمن نافلة القول بأن جهود الجمهورية الإسلامية الإيرانية في إعطاء المنح الدراسية تستحق الثناء ولا شك أن هذه المنح ستؤتي أكلها وستظهر آثارها في المستقبل، لكن حجم التباين بين عمل الجانبين يتضح كثيراً حينما نعرف بأن في كينيا وحدها واحداً وعشرين مركزاً للتعليم العالي التابع للمسيحية، مهمتها إعداد المعلمين والأساتذة والقسيسين ونعرف أيضاً أن عدد المقاعد الدراسية التي منحتها الجمهورية الإسلامية الإيرانية (عام ١٩٩٦) بلغ ستة عشر مقعداً فقط.

المشكلة الأخرى التي يعاني منها المسلمون في أفريقيا هي أن زعماءها يسعون إلى ربط أنفسهم بإحدى الدول الإسلامية بغية الحصول منها على المعونات والمساعدات، وبطبيعة الحال فإن مثل هذه المساعدات تستدعي نوعاً من الإلتزامات، منها: عدم الإهتمام بأمور وظروف المسلمين والتبليغ للدول المعينة.

إن هذا الوضع لن يحقق للإسلام هدفه الحيوي والسامي.. فالمستشاريات الثقافية للجمهورية الإسلامية الإيرانية تشير دوماً في تقاريرها المتواصلة إلى وجود محاولات لبث الفرقة بين المسلمين الأفارقة تقوم بها الجاميع الإسلامية المتطرفة، وهي بحق تبعث على القلق.

لكنه ينبغي أن لا يفوتنا بأن الدين الإسلامي سيكون له تأثير أكبر على الشعب الأفريقي؛ وذلك بسبب انبثاقه من الحاجات الفطرية والنفسية التي تضمن السعادة والفلاح للإنسان.. إن المسيحية في أفريقيا

قد فشلت؛ ولعل أحد أسباب فشلها والذي طرح أيضاً في الفاتيكان الثانية نفس تلك الفرقة والتشتت بين أتباعها حيث أحصت دائرة معارف أكسفورد أكثر من سبعة آلاف فرقة إنقسمت إليها المسيحية في أفريقيا، وكلٌ منها يحمل مبادئ دينية خاصة مدّعياً صحة ما هوعليه. ومن الطبيعي أن هذه الفرقة تسببت في ظهور العداوات والنزاعات ما يعني أن حلم جعل أفريقيا مسيحية لن يتحقق أبداً.

بيد أن الإسلام يمتاز بميزة هي أن مبادئه مقبولة وممدوحة لدى العامة، ولوتمّ التبليغ له بصورة صحيحة فإن الكثيرين سيعتنقونه لا محالة. أضف إلى ذلك أن الإسلام لم يدخل إلى أفريقيا عن طريق القوات الإستعمارية بل كان له ماض سلمي، إلى حد ما، فضلاً عن أن احترام وشوق الناس له ساهم في نشره في القارة. في حين أن المسيحية لم يكن باستطاعتها إرساء دعائمها في أفريقيا دون الموقف العسكري. كما حصل مع الروميين في الحبشة (أثيوبيا حالياً)، إنهم روّجوا لدينهم هناك لكنه بعد عودتهم من أفريقيا لم يستطع هذا الدين تخطي حدودهم.

في القرن الخامس عشر أيضاً، قامت القوات المساندة ـ«فاسكوديغاما» بالترويج للمسيحية في ماليندي وومومباسا بل وشيدوا ميناء السيد المسيح (عليه السلام) لكنه بعد رحيلهم لم يستطع الدين المسيحي النمو ونشر مفاهيمه، وظل على ما هو عليه.

إن الإسلام دين له ماض مليء بالمفاخر في القارة الأفريقية، ولذا فقد احتلّ مكانة في القلوب، في وقت يشعر الشعب الأفريقي بالنفور والإشمئزاز إلى حد ما إزاء البيض الغربيين بسبب سجلهم الإستعماري،

ولو أتيحت لهم الفرصة لطالبوا بغرامة استعبادهم، وهوما أشار إليه السيد موسيني مراراً وتكراراً.

لقد عرفت أفريقيا التعليم الديني منذ زمن قديم، فيما كانت المؤسسات التعليمية تعرف باسم «المدرسة» خاصة في المناطق الساحلية. ينقل السيد بريندر في كتابه «المذاهب الثلاثة» أن تعليم القرآن واللغة العربية كان شائعاً في أفريقيا حتى في القرن الخامس عشر، ووجود هذه المؤسسات إلى جانب المساجد أوبصورة مستقلة يعدُّ فرصة مناسبة لتعليم الشباب والأشبال، علماً أن بعض الحكومات الأفريقية تحاول حالياً تهميش الحوزات الإسلامية وتجاهلها أو وضع العراقيل أمامها وتمنعها من ممارسة نشاطها بشكل كامل.

على العموم، وبالإضافة إلى المدارس الدينية في أفريقيا، مارست الحوزات العلمية في غانا وسيراليون وتنزانيا وكينيا والتي يجري دعمها من قبل الجمهورية الإسلامية الإيرانية دوراً مؤثراً وإيجابياً في نشر الإسلام.

لقد امتاز الإسلام بكونه يقرُّ كثيراً من سنن وأعراف الناس، فمثلاً يحترم كيان العائلة ويوقّر كبار السن، ويهتم بشؤون الأولاد وباحترام الوالدين، ويوصي بالحفاظ على علاقة دينية متواصلة ومعنوية مع الخالق جلَّ وعلا، واعتبار ذلك مؤثراً في جاذبية شخصية النبي الأكرم وكتابه، ويحترم المرأة ويمنحها حق الملكية والزواج والإرث.

إن القدرة الجيدة على اجتذاب الناس واحدة من الميزات الإيجابية للإسلام ولوجرى إعداد وتعليم مبلغين اكفاء عارفين باللغة من أجل

ممارسة مهمة التبليغ في أفريقيا فإنهم سيكونون قادرين بلا شك وفق جدول زمني بعيد المدى على استمالة عدد كبير من الأفارقة لاعتناق الإسلام.

غير أن الإسلام الخالي من العيب أوالنقص، يواجه في أفريقيا عدوين لدودين يعملان على إضعافه: القوات الصليبية والمبشرون الأجانب الذين يحاولون بمختلف الوسائل والسبل التقليل من شأن القوانين الإسلامية السامية وتشويش أذهان الناس والمسلمين عبر إثارة الشبهات الواهية والعارية من الصحة.

هذا بالإضافة إلى أن القسيسين والمبشرين المسيحيين هم الذين يتولون تدريس المناهج والدروس الإسلامية في الجامعات الأفريقية وهؤلاء سيعمدون بطبيعة الحال ومن خلال هذا الأسلوب إلى إضعاف الإسلام وإثارة الشبهات لدى الجامعيين.

وعلى حد قول المستشار الثقافي الإيراني في كينيا خلال الفترة من ١٩٩٤ ولغاية ١٩٩٦، فإن الدروس الإسلامية كانت تقوم بتدريسها الراهبات والمبشرون المسيحيون. لذا حاول الحضور ما أمكنه ذلك في تلك الدروس والإجابة على بعض الأسئلة والشبهات والرد على بعض المعلومات الخاطئة التي يحكيها الأساتذة.

أما السيد مزروعي، فيرى أن المسلمين، وأتباع الأديان في أفريقيا، يمتلكون خصائص مشتركة وإيجابية لم تتجلَّ بسبب سيطرة المسيحيين على الحكومة والشؤون الدينية معاً، فبسبب هيمنة الإستعمار على الأمور في أفريقيا، قام المسيحيون بفرض ما يرتؤونه على الناس. بل إنهم

حاولوا فرض انطباع خاطئ عن المسلمين على أذهان النـاس وتعـريفهم بأنهم أشخاص يعادون المجتمع ويعارضون تطور القارة، حتى أن صـحيفة «إستاندارد» غير الإسلامية أشارت في تأريخ ١٩٩٥/٤/١ إلى الموضوع وكتبت تقول بأن العالم الغربي ووسـائل إعلامـه تعكـس للنـاس صـورة مغايرة وغير حقيقية عن الإسلام والمسلمين وتضلل أفكار الناس.

التغييرات الناجمة عن التعليم

تعدُّ المؤسسات التعليمية في أفريقيا إحدى الجهـات المروِّجـة للثقافـة الغربية وإيجاد التغيير، فقد تعرف الشباب في المدارس على اللغات الغربيـة (الإنجليزية والفرنسية والألمانية وغيرها) وأدبها وطالعوا ويطالعون كتبها التي تحكي سنن وثقافة المجتمع الغربي.

إن أكثر الدول في أفريقيا لا تعتبر نفسها مرتبطة بدين أومذهب معـين وتزعم أنها تنظر للمذاهب على حد سواء ولا يوجد دليل علـى تفـضيل أحدها على الآخر، لكن الواقع هو أن التلاميذ تعلموا في المدارس الـدين المسيحي واطّلعوا على تأريخه ومالوا إليه بالتـدريج أوأنهـم علـى الأقـل باتوا ينظرون لأديانهم ومذاهبهم بعين الريبة والشك.

في هذا الصدد ينقل كتاب «الهوية الإسلامية والتغـيرات الإجتماعيـة في أفريقيا تحت خط الصحراء» بأن السير آرتـور هارنيـك أول مفـوض بريطاني في شرق أفريقيا حينما رأى التأكيد الموجود في المدارس حينـها على تعلم القرآن واللغة الغربية إقترح الإستفادة من الأمـوال الموقوفـة في المناطق الساحلية لبناء مدارس يتعلم فيها التلاميـذ، وإلى جانـب العلـوم

الدينية، التأريخ والجغرافيا والعلوم الأخرى والرياضيات كي يمكن توظيفهم في المجالات السياسية والتنفيذية. وفي الحقيقة أن هذا الإقتراح جاء بهدف إضعاف مكانة المدارس الإسلامية وتهميش دورها في شرق أفريقيا بعد أن كانت تعلم القرآن والعربية والأحاديث الشريفة التي منها اشتقت أسماء المدارس.

على هذا وبعد تظافر جهود الإستعمار والكنيسة في فرض سيطرتهما على القارة، تم إيجاد المؤسسات التعليمية التي اعتبرت درس المسيحية واحداً من الدروس الأساسية التي ينبغي للتلميذ تعلمها كما فرضت عليه المشاركة في كافة الأنشطة الدينية للمدارس.

الملفت للنظر أن المسلمين في كثير من الدول الأفريقية يحملون إسماً إسلامياً وآخر مسيحياً كي لا يواجهوا عقبة أومشكلة تعيقهم إذا ما أرادوا العمل في الدوائر الحكومية والمؤسسات التعليمية. وللأسف كان المسيحيون السباقين في مجال التعليم في كثير من مناطق أفريقيا، ولهم تأثير كبير على أذهان وقلوب الأشبال والشباب. فضمن تأكيدهم على التعليم وتوفير الإمكانات والمستلزمات التعليمية، يوحون للناس من خلال مناهجهم بأن المسيحية من جهة والتعلم والحضارة والتنمية والتطور من جهة ثانية أمران متلازمان لا ينفك أحدهما عن الآخر فيما المسلمون لا يقيمون وزناً ـ حسب زعمهم ـ لمثل هذه المفاهيم.

تأثير وسائل الإعلام على أفريقيا

تعتبر وسائل الإعلام من أهم عوامل مد جسور العلاقة مع الغرب

واعتماد نمط الحياة الغربية في أفريقيا، وانطلاقاً من كون أفريقيا لا تمارس دوراً متميزاً في جمع الأخبار وانتقائها بسبب مشاكلها الاقتصادية فإنها أصبحت مستهلكة للأخبار.

إن قنوات الإذاعة والتلفزيون الأجنبية قامت بإعداد برامج عديدة ومنوعة والتبليغ لثقافاتها وأهدافها. فالأفلام والبرامج المسلية تتنافى في الغالب مع الثقافة الأفريقية أو أنها لا تتناسب على الأقل مع ظروف القارة.

على صعيد وسائل الإعلام، يجب القول بأنها لا تحمل لأفريقيا مع الأسف إلاّ الشيء اليسير من الإيجابية رغم ما تطرحه من أمور وقضايا متعددة ومنوعة.

نعم، مثَّلت وسائل الإعلام طريقاً آخر لتغلغل الغرب إلى أفريقيا، وقد بدأ العمل فيها واتَّسع نطاقها بالتدريج بفضل محاولات وجهود المستعمرين.

تأسست أقدم صحيفتين في أفريقيا في العقد الأول من القرن العشرين، الأولى: حملت عنوان «غرب أفريقيا» وكانت تصدر في غرب أفريقيا والثانية: صدرت في شرقها وحملت عنوان «إستاندارد»، بهدف نشر أفكار الاستعمار وإيصال المعلومات إلى أذناب الاستعمار في القارة. فيما حظيت باقي الصحف الأفريقية بدعم وإسناد الوكالات والمؤسسات الخبرية ــ الإعلامية التي تهدف بلا شك إلى نشر وإشاعة الفكر الغربي.

في أوائل القرن العشرين أيضاً تأسست مؤسسة «لانغ مان» في شرق وجنوب أفريقيا، وتبنت طباعة المناهج والكتب المدرسية، وظلت

المؤسسة قائمة حتى اشتراها رجل من كينيا يدعى «فساتي نياما» عام ١٩٩٤، وقد أكّد هذا الأخير بأنه غيّر فقط شعار المؤسسة ولن يغيّر شيئاً مما يتعلق بعمل وأسلوب المؤسسة[١].

الناس في أفريقيا اليوم يستمعون للراديو ويشاهدون التلفاز حتى يمكن القول بأن شوقهم لوسيلتي الإعلام هاتين يفوق نظيره لدى شعوب باقي القارات. ورغم ذلك فإننا لا نلاحظ خطة هادفة لدى الدول الأفريقية من أجل استثمار وسائل الإعلام بالشكل المفيد، بل إن غالبية الأخبار والأفلام والبرامج المسلية غربية، ما يعني أنها تحمل أهداف تلك الدول التي جرى فيها إعدادها.

إن أفضل مصدر خبري للصحف والمطبوعات هو نفس وسائل الإعلام الغربية، وسوى الأخبار المحلية، فإن الصحف الأفريقية تأخذ أخبارها وتحليلاتها عادةً من وسائل الإعلام الغربية بل حتى أسماء الصحف والإصدارات هي نفسها أسماء الصحف الغربية.

ثم أنه لا ينبغي تناسي دور وسائل الإعلام حينما يجري الحديث عن الفساد الذي صار ظاهرة اجتماعية في أفريقيا. فالتلفاز والإذاعة والصحف المنتشرة في أفريقيا تختار في إطار استمالة المزيد من الناس مواضيع ترتبط بشكل من الأشكال بغرائز وميول الناس وخاصة الشباب. فمثلاً، نشرت جريدة «استب» الأمريكية وهي مجلة مسيحية في عددها لشهر حزيران عام ١٩٩٥ مقالاً تضمن إشارات قيّمة ومهمّة حول نشر

(١) صحيفة إستاندارد ١٥/١/١٩٩٤.

وإشاعة العنف، فقد اعتبر كاتب المقال السيد «أيوما» أن البرامج التلفزيونية هي التي تعلم العنف والاعتداء وتروج لأفعال تتنافى مع قيم المجتمع. «أيوما» يقول بأن التلفاز يتناول القضايا الجنسية دون الأخذ بنظر الاعتبار عمر وظروف المشاهدين، ويحرضهم للقيام بأعمال مغايرة لثقافة وقيم المجتمع، مضيفاً أن البرامج الغربية تشيع العنف والتعدي والشراسة وباقي القيم الخاطئة والسلبية، كما أن أبطال التلفزيون هم أشخاص وظّفوا كافة الأمور السلبية لبلوغ هدفهم، وهم يزوّدون المشاهدين بهذه الأفكار بصورة غير مباشرة.

مما لا شك فيه أن كل مجتمع يحتاج إلى أبطال وأسوة كي يقوم هو بتقليدها. وبطبيعة الحال أن الأديان وحتى الأسلوب القبلي وتأريخ الماضين في أفريقيا حفظت تفاصيل حياة أبرز الشخصيات حتى تقوم الأجيال القادمة وبواسطة إحياء ذكرى هذه النماذج للسير على نهجها وخطاها. لكن وبسبب الفقر والمشاكل الاقتصادية الكثيرة والنمو السكاني العشوائي في المدن على مدى العقود الأخيرة راح الناس وخاصة الشباب لا يهتمون مع الأسف بتأريخ بلدانهم ورموزهم الوطنية والدينية ويتبّعون النماذج التي تقدّمها وسائل الإعلام والأفلام الأجنبية. وفي الحقيقة إذا أردنا أن يكون مجتمع الغد في أفريقيا قائماً على الشباب الذين تناسوا مبادئهم الأخلاقية والإنسانية بسبب معاناتهم من الفقر والبطالة والظروف السياسية والاقتصادية التي قطعت عليهم سبيل الحياة السليمة، فيمكن التوقُّع من الآن أن مستقبل هؤلاء الناس لن يكون أفضل ممَّا هو عليه اليوم، وأن الفساد والضياع سيكون أكثر انتشاراً.

إن واحدة من المشاكل التي خلفتها وسائل الإعلام الغربيـة في أفريقيـا هو تناسي الآلام والخسائر التي تكبدها الأفارقـة علـى عهـد الاسـتعمار والاستعباد، فالغرب يحاول عبر وسـائل الإعـلام العامـة تجريـدهم مـن تقاليدهم وثقافتهم. السيد «جينوا أجب» قـال في إحـدى محاضـراته: إنّ الفلكلور المحلي مثل أحد أهم طرق نقل التـأريخ وماضـي القبيلـة، فيمـا الحديث عن الفلكلور المحلي اليوم في المدن يـسيء لـسمعة المتحـدث بـه ويضفي عليه صبغة الرجعية.

في الحقيقة أن سياسة الغرب هذه والقائمة علـى تغـيير فكـر ورؤيـة الأفريقيين أضرت جداً بالقارة، خاصة وأن الغرب حقق مع الأسف هدفـه إلى حد ما في إيجاد التكتلات عبر إثارته النعرات القبلية.

بيد أن الإسلام يتسم بهذه الميزة، وهي أنه قادر علـى توحيـد صـف الناس ومنحهم هوية جماعية، فيما يوجد بـين المـسيحيين تـضاد وفرقـة كبيرة، وهو أمر يقلق العلماء الملتزمين. وكما قال الـسيد مزروعـي فـإن موضوع التبعية حمل للقارة أضراراً كبيرة.

إن أفريقيا المسيحية متأثرة بالدول الغربية التي عمدت كل منها لنـشر ثقافتها الأمر الذي تسبب في بروز النـزاع بين الأطراف.

أما الإسلام في أفريقيا فهولا يتعلق بأي بلد ويقر النـاس هنـاك بأنـه دين إلهي، لذا فالتأكيد علـى هـذه الناحيـة يمكـن أن يكـون مـؤثراً. ان الإسلام قادر على خلق حالة من الوحـدة الدينيـة الثقافيـة بـين النـاس وتحقيق اللحمة الوطنية.

المقترحات:

إن الشعب الأفريقي على علاقة طيبة مع الكتاب والصحافة، ولو اتخذت الإجراءات الكفيلة بنشر صحف مناسبة تواكب وقائع العصر فسيكون لها بلا شك تأثير إيجابي عليه، وفي الحقيقة أن تأسيس صحيفة مستقلة ونشرها بصورة منتظمة يمكن أن يؤثر على صحوة أفريقيا، خاصة وأن موضوع صحوة أفريقيا من جديد يشكل أحد مواضيع الساعة فيها.

ينبغي التأكيد بشكل أكبر على الهوية الإسلامية في إطار نشاطات التبليغ وإشاعة ثقافة الإسلام، ونبذ التمايز القبلي وحتى الطائفي. ولحسن الحظ فإن الإمام الخميني (قدس سره) ينظر له في أفريقيا كنموذج رائع وبطل جسَّد الإسلام على أرض الواقع. ومن هنا فإن كل عمل إعلامي تبليغي جيد هناك يعتبره الناس منطلقاً من تعليمات الإمام، علماً أن الغرب وأعداء الإسلام حاولوا كثيراً المساس بسمعة الإمام الخميني(قدس سره) ولكنهم لم يفلحوا في ذلك والحمد لله تعالى.

الاقليات الإسلامية في أفريقيا..
الحالة القائمة والمقترحات حولها (١)

لكي نعرف وضع الأقليات المسلمة اليوم وندرس احتياجاتها واسلوب اشباع هذه الاحتياجات، علينا أن نتوفر على بعض الدراسات الواقعية وذلك:

أولاً: علينا أن نعرف الخلفيات والسوابق التاريخية لحركة الإسلام في افريقيا، ومسيرة تطوراته وتفاعلاته مع المنطقة، وحركة الصحوة الإسلامية خلال هذه الحقبة التاريخية الطويلة منذ دخول الإسلام وحتى اليوم، وكذلك علينا معرفة تاريخ الحركات والحكومات الإسلامية التي قامت في فترة طويلة من هذا التاريخ، ومدى آثارها على الساحة العامة.. كل هذه الأمور ضرورية جداً لتكوين صورة أكثر احاطة بالوضع الحالي القائم.

إننا نعرف أنَّ الإسلام دخل إلى افريقيا حتى قبل الهجرة. يعني من

(١)طرح في الملتقى الدولي للأقليات المسلمة في افريقيا والذي عقد في اكرا ـ غانا ـ بتاريخ ٢٢ يناير ٢٠٠٣ ـ ١٦ ذي القعدة ١٤٢٣.

خلال الهجرة الأولى للمسلمين للحبشة، ومنها إلى السودان عام ٣١ هـ وهكذا امتد الإسلام حتى رأينا دخوله منطقة المقره بعد خمسة قرون، وبعد قرنين ونصف دخلت منطقة العلوه إلى الإسلام، وبعد ١٣ سنة من سقوط الأندلس بيد الافرنج قامت حكومة إسلامية في افريقيا المركزية.

وتمتعت انغولا والكونغو بإمارة إسلامية ولكن البرتغاليين تعقبوا المظاهر الإسلامية مئات السنين.

وفي النصف الأول من القرن الأول الهجري شمل الإسلام شمال افريقيا ومن هناك دخل إلى عمقها. وقد اقيمت حكومات إسلامية من القرن الرابع وحتى السابع وفي مالي من القرن السابع إلى العاشر والسنغال من القرن العاشر فما بعد. وانتشر الإسلام انتشاراً واسعاً حتى قيل انه يوجد ـ اليوم ـ من كل ٣ افارقة مسلمان، ومازال الإسلام ينتشر.

ولا ريب إن لهجوم اوروبا على افريقيا في أواخر القرن الخامس عشر الميلادي تأثيراً كبيراً في تأجيج روح المقاومة وتأسيس الحركات الجهادية في شمال وغرب افريقيا[١] إلاّ أن النفوذ الإسلامي يسبق ذلك بقرون، فقد قامت امبراطورية كانم في القرن ١١ م ثم استمرت إلى قرن ١٤ م وبعد ذلك انحصرت في احدى الولايات، وهي (بورتا)، وهنا قامت أقطار إسلامية قوية في (كانو، زاريو، دارو، كامير، كادسينا) ولم تكن تقل اهمية عن تلك الأقطار الإسلامية في حوض البحر الابيض المتوسط.

وبعد الحكومة الإسلامية التي سميت بحكومة (كانو) قامت امبراطورية

---

(١) دراسات افريقية رقم ١٠ كانون الثاني ١٩٩٩، البروفيسور عون الشريف قاسم.

(سنكهاي) وعاصمتها (كاهوي) الواقعة على بحر النيجر في مالي اليوم، وقد قامت هاتان الدولتان بتوحيد الأقطار الإسلامية المتفرقة، وكان على رأس هذا التوحيد (محمد آسكاي الكبير).

ثم تمزقت الوحدة بعد ذلك ثم اتحدت دولة (بورنا وكيبي) وتمَّ تجديد النهضة الإسلامية على يد الامام (عثمان بن فودو) في القرن ١٨، هذا الرجل الزاهد العابد الأديب الذي زار الأقطار الإسلامية واستطاع ان يقيم دولة واسعة تمتد من (كاندوا) إلى (آداما) وتشمل لفترة معينة دولة (برونا)، ثم جاء بعده ابنه بلو(سلطان سكوتو).

وفي عام ١٨٩٣ قاد (رباح زبير) المقاومة ضد الأوروبيين ولكنه قتل على يد الفرنسيين [(١)] .

وفي عام ١٨٥٠ زحفت الهيئات التبشيرية إلى نيجيريا وأنشأ الاستعمار الانكليزي مستعمرة له في لاغوس (١٨٦١) وانشأ بعدها الشركة الملكية للنيجر ثم دخلت نيجيريا الجنوبية تحت الحماية ثم تبعتها نيجريا الشمالية.

وهكذا رأينا استقلال نيجيريا ١٩٥٣ ومجيء أول رئيس هو (ابو بكر تفاوابيلوا) وفي انقلاب عسكري عام ١٩٦١ قتل هو واحد القادة الآخرين المعروفين، وهو المرحوم (أحمد بلو) وهناك حركة تاريخية إسلامية نشطة في شرق افريقيا وفي جنوبها فضلاً عن السيطرة الإسلامية الكاملة على شمال افريقيا.

---

(١) الأقليات الإسلامية في العالم اليوم للمرحوم د. علي الكتاني - الترجمة الفارسية- ص٢٠٣.

هذه امور يجب ان تدرس بدقة وعناية، ومن المؤسف له أن المصادر التي توضح الموقف في هذا المجال قليلة جداً وغير معروفة. ومما له الأثر الكبير في توضيح الصورة الدور الكبير الذي لعبته الحركات الصوفية ذات التأثير الواسع في المجتمع الإسلامي في افريقيا ومنها التيجانية ـ القادرية ـ السمانية ـ الختمية ـ الشاذلية. وهي طرق قامت من جهة لتعميق دور الايمان في النفس الإنسانية ومن جهة أخرى ضمنت عدم تسلل الاعداء إلى واقع المجتمع وتمزيقه وابعاده عن إسلامه.

هذه الدراسة نراها ضرورية جداً لتكوين الصورة الحقيقية، ومن خلال ذلك ندلُّ إلى واقعنا الإسلامي في القارة الافريقية، وعلينا أن نلاحظ المؤسسات المدنية الإسلامية الكثيرة ومدى تأثيرها على الساحة كما علينا أن نلاحظ المراكز الإسلامية المنتشرة هنا وهناك. ولهذه المراكز الإسلامية دورها الكبير خصوصاً في دول منظمة المؤتمر الإسلامي، حيث تقوم بشؤون الدعوة كما تقوم بالشؤون الاجتماعية.

ولنضرب على ذلك مثالاً، حركة الشباب المسلم في جنوب افريقيا التي تأسست عام ١٩٧٠ في دوربان وقد التحقت بها الشخصيات الإسلامية المعروفة هناك كما تركت آثارها الكبرى في المجال الاجتماعي وقد عقدت لقاءات كثيرة حضرتها شخصيات متنوعة، وأسست فروعاً وفتحت صفوفاً لتعليم الشريعة الإسلامية والقرآن الكريم بين الشباب والنساء، واتصلت بالاقليات الإسلامية في دول أخرى، واصدرت نشرات مفيدة وجمعت الزكاة وانشأت لجاناً للمحامين والاطباء والمحاسبين. وشعاراتها تدعو للوحدة وتشجيع التعليم وجعل المسجد المحور الحاكم، ومطالعة السيرة واشراك المرأة في النشاط.

وهناك جمعيات مشابهة كثيرة هنا وهناك، وهي تمثّل في الواقع نقطة قوة في المجتمع الإسلامي الافريقي، كما أنّ هناك نشاطاً واسعاً لكثير من المنظمات الدعوية الإسلامية ومنظمات الاغاثة الإسلامية في انحاء افريقيا اليوم، كنشاطات رابطة العالم الإسلامي ونشاطات المؤسسات التي تهتمُّ بأفريقيا في الكويت والخليج الفارسي بالاضافة إلى المنظمات القائمة في الدول الإسلامية على الساحة الافريقية الأخرى، كمنظمة الدعوة الإسلامية والجامعة الافريقية في السودان ورابطة الثقافة والعلاقات الإسلامية وما إلى ذلك من منظمات على الرغم من البدايات المتأخرة لها في السبعينات.

وممّا ساعد في نجاح عمل هذه المؤسسات طبيعة الإسلام المنسجمة مع الفطرة الإنسانية وتاريخه البعيد عن القهر والإجبار والظلم ومرونته في السماح للتقاليد التي لا تتنافى مع العقيدة والشريعة، وقد حوربت أخيراً واتُّهمت بالتهم الكثيرة كالإرهاب، ورغم ذلك فقد قامت بكثير من المشروعات من قبيل:

١ـ الخدمات الاجتماعية كإيجاد المؤسسات الاقتصادية والزراعية، وبعث القوافل الطبية، وانشاء المعامل المفيدة والخدمات التأهيلية للمرأة والشباب وغير ذلك.

٢ـ المشاريع الثقافية كإنشاء الجامعات، ونشر التعليم في مختلف المراحل، وتربية الدعاة، وتقديم المنح الدراسية، ونشر كتب تعليم اللغة العربية والكتب التثقيفية، ونشر نسخ القرآن الكريم، ودعم بعض الإذاعات بل وعقدت اتفاقيات مع بعض الجامعات لتطوير دراساتها.

ومع ذلك فإن هذه الجهود تبقى قاصرة وقليلة إذا ما قورنت بـالجهود الأخرى.

وأما *ثانياً* فإن علينا ان نعرف تاريخ التحديات التي واجهت المسلمين، ومن أهم هذه التحديات حركة التبشير. ونحن نعلم ان المسيحية دخلت افريقيا في القرن الرابع الميلادي بواسطة المذهب القبطي اليعقوبي في الاسكندرية وانتقلت إلى الحبشة ثم إلى غيرها[١] ولكن الدخول القوي كان في اواخر القرن الخامس عشر الميلادي، الذي أجَّج من جهة كما قلنا روح المقاومة ولكنه فسح المجال لنشر المسيحية والتعامل مع الإسلام بشدة.

وكان الاستعمار قد طال حضوره هناك حوالي قرن من الزمان أو أكثر ممّا وفَّر مجال عمل للتبشير وشجَّع على تجهيل المسلمين وفصلهم عن تراثهم العربي.

وكان مما عمله ايجاد طبقة مسيحية مثقفة في كل بلد كان لها الدور الكبير في تحقيق اهدافه. وحتى بعد الاستقلال قامت هذه الطبقة بتمرير مخططاته، وربما بأكثر مما كانت عليه قبل الاستقلال. وقد عملت على حذف السنن والعادات المحلية واستبدالها بأخرى غربية. وهذا (جوموكينياتا) في كتابه (نحوجبل كينيا). وجنوا آجب في كتابه (لن يبقى اي شيء ثابتاً) يدينان الاساليب التي استخدمت لمحوهذه العادات بقوة، ففي انغولا نجد ان عدد الكاثوليك لا يتجاوز ٣٠٪ لكنها تسيطر على

---

(١) دراسات افريقية، مصدر سابق.

البلاد (رغم الدستور العلماني) وتمنع المسلمين من ممارسة نشاطهم الديني مطلقاً، فلا يوجد لحد الآن مسجد واحد وعدد خريجي الجامعات ثلاثة رغم ان عددهم يصل إلى ٢٥٠٠٠ نسمة[(١)] .

وهكذا انتشر النفوذ المسيحي بشكل قوي جداً، وقد ذكرت الجمعية العالمية للتحقيقات الاعلامية المسيحية[(٢)] ان عدد المؤسسات التبشيرية والمؤسسات التابعة لها بلغ ١٢٠،٨٨٠ مؤسسة، وبلغ تمويل التبشير ٣٢٠ مليار دولار.

وذكرت هذه الجمعية أنّها قدَّمت لحد الآن ١٦٣ مليار دولار، وان وسائل الإعلام المسيحية كسبت حوالي ٨،٩ مليار دولار، وان هناك ٨٢ مليون جهاز حاسوب لنشر المعلومات كما تم نشر حوالي ٨٨،٦١٠ كتاباً وان هناك ٢٤٩٠٠ نشرة اسبوعية، وانه تمّ توزيع ٥٣ مليون نسخة من الانجيل، وان محطات الاذاعة والتلفزة التي تبلّغ للمسيحية تصل إلى ٢٣٤٠ محطة، وتصل كلفتها إلى ١٨١ مليار دولار، كل ذلك في عام ١٩٩١م.

وقد نشرت مجلة تايم تقريراً عام ١٩٨٠ ذكرت فيه أنه يوجد من بين ٦٤٠ مليون افريقي ٥٣ مليون مسيحي كاثوليكي، يضاف اليه في كل سنة ٦ ملايين، ويتوقع ان يصل عددهم إلى ٨٠٠ مليون حتى نهاية القرن. وهنا نشير إلى أن التقويم العالمي لعام ٢٠٠٢ يشير إلى تناقص عدد المسلمين في افريقيا إلى مستوى ٣٥٣،٥٥٦،٠٠٠ مليون

---

(١) يراجع ما قاله د. خالد وكيل في مؤتمر أكرا للاقليات بتاريخ ٢٠/١/٢٠٠٣.
(٢) دراسات افريقية، مصدر سابق.

نسمة في حين يبلغ عدد المسيحيين ٣٦٨،٢٤٤،٠٠٠ ، فهم أكثر.

وهنا يقول (البابا جان بول الثاني): ان افريقيا ارض خصبة يجب ان يتم استغلالها. وتقول المجلة: ان نمو المسيحية كان بصورة درامية بعد استقلال هذه الدول، ففي حين كانت النسبة اقل من ٣٠٪ قبل سنة ١٩٦٠ عادت في ١٩٨٠ لتصل إلى ٥٠٪ وهكذا اعلن أن انتهاء القرن العشرين يعني انتهاء الإسلام جنوب خط الاستواء في افريقيا، وتم التأكيد على ايجاد دولة مسيحية جنوب السودان لايقاف حركة التبليغ الإسلامية جنوباً.

ولا ريب ان للحكام الدور الكبير لتشجيع هذا التحرك، وكمثال على ذلك نجد أن رئيس الجمهورية التنزانية يعلن بشكل واضح مدحه للاسقف جان رمضان، المشرف على الكنيسة الانجلواميركانية في زنجبار، وهو مسلم متنصر ودعا إلى الاقتداء بهذا الرجل. والغريب ان يطرح هذا المعنى في زنجبار ذات نسبة ٩٠٪ من المسلمين.

وتبدو أهمية هذه التصريحات إذا علمنا ان أول كنيسة أنشئت في دار السلام كانت قبل ١٥٠ سنة، وفي زنجبار قبل ١٢٠ سنة إلى أن بدأ المسيحيون ينتشرون بكثرة في هذه الدول.

وهنا نشير إلى دور الجامعات المسيحية في افريقيا في دعم هذا الانتشار، ومن هذه الجامعات الجامعة المسيحية في اوغندا، وقد انشأت عام ١٩٩٢ تحت اشراف الاسقفية، ونحن نعلم ان المسيحية دخلت اوغندا عام ١٨٧٧م، وانشأت أول جامعة لها سنة ١٩٠٥.

ولا ننسى دور المعسكرات في هذا المجال، فهذا معسكر للسلام يشكله

المتعلمون الاميركيون للتربية والتعليم في انحاء اوروبا، وهذا مجلس افريقيا الذي يعمل على ايجاد العلاقة بين السود في اميركا وافريقيا، وقد بدأ في السنغال، وراح ينظم استراتيجيات حضوره في كل افريقيا، وهكذا حضور المنظمات الاميركية والسويدية والالمانية المتنوعة من قبيل الـ (أس أو أس) للاطفال والـ (أس آي أس) المسيحية للاغاثة.

ثالثاً: دراسة التحديات الأخرى التي تواجه المسلمين بل ربما الافريقيين عموماً وخصوصاً المناطق جنوب خط الاستواء، من قبيل الأمية والفقر ومسائل المجاعة[1] والامراض كمرض (الايدز) والابولا وإن كان هذا المرض يقل في المجتمعات الإسلامية وكذلك التحديات والتأثيرات الاجتماعية ومسألة عدم الاستقرار السياسي.

وهناك ايضاً مسألة الهجوم التي تتعرض له القارة من قبل بعض الفرق الضالة كالبهائية والقاديانية، ونحن نعرف ان البهائية دخلت عام ١٩٥١ في اوغندا وشكلت مركزها الافريقي عام ١٩٥٨، وربما كان لفرار البهائيين من ايران بعد الثورة الإسلامية المباركة الدور الكبير في انتشارهم في افريقيا، لكننا مطمئنون إلى انها لا تستطيع ان تشكل ظاهرة عامة؛ نظراً لضعف منطقها وارتباطها العضوي بالنظام الصهيوني. وفي هذه المناسبة نقول إننا نعتقد ان الصهيونية ساهمت في تضعيف الحركة الإسلامية وترجيح الاتجاهات الأخرى عليها، بل والقضاء على الارادة الشعبية وتسليط فئات عميلة على البلاد.

ومن الأمور التي يواجهها المسلمون الهجوم الاعلامي الضخم ضدهم

(١) ووفقاً لبعض الدراسات: فإن الدخل الافريقي كله لا يعادل دخل هولندا التي تقل عن عشر نفوس القارة.

وضد عقائدهم ومقدساتهم. ونستطيع ان نضرب لـذلك مـثلاً مـا حـدث اخيراً في نيجيريا وكيـف حاولـت احـدى الـصحف المـساس بشخـصية الرسول الأكرم (ص) مما أدى إلى اعتراض كبير ورفض اقامة مـسابقات ما سمي بـ (انتخاب ملكة جمال العالم) في المنطقة؛ لأن هذا العـري الغـربي يشكل نوعاً من التحدي للمشاعر الإسلامية.

ونضيف هنا ان الإعلام المعادي في افريقيا يحـاول أن يـشوه الـصورة الإسلامية بين المسلمين والآخرين، فقد تنسب بعض الظـواهر الـتي تنـشا من تعصب قومي اوقبلي إلى العقيدة الإسلامية ويظهر الإسلام وكأنه دين عنف، فمثلاً رأينا بعض الصحف في تنزانيا تنقل حادث قطع رجل امـرأة بواسطة زوجها وحكم محكمة في كانو بالنسبة لحمل امرأة قبـل زواجهـا، معتبرة ذلك من نتائج العقيدة الإسلامية.

والحقيقة ان هذه الأمور لا تختص بالمسلمين، وقد نقلـت اذاعـة بي بي سي عن باول سونيكا الحائز على جائزة نوبل من نيجيريا نقـده الـشديد للاحكام الإسلامية.

كما تجري الـصحف بعـض المقـابلات مـع شخـصيات تـسيء الظـن بالإسلام، كما حدث في مؤتمر الايـدز في افريقيـا الجنوبيـة. وراح الكـل ينتقدون المسلمين، لأنهـم لا يهتمـون بالنظافـة والـتعلم حـتى أدى هـذا الإعلام المعادي إلى شك بعض المسلمين في قدرتهم على التحدي.

ويستفيد الغرب في ذلك من قدرته الاعلامية الخارقة في مجال وسـائل الإعلام الحديثة والكتب والمجلات ومراكـز المراسـلة وعمليـات الـسياحة الواسعة.

ولا ننسى سياسات التصفية التي نشهدها هنا وهناك، وكمثال على ذلك ما تعرض له المسلمون في الحبشة من تصفية وما تعرضوا له في كينيا، وكذلك وصلتنا انباء قيام القوات الاثيبوية باحراق اكثر من ١٥٠٠ قرية وقتل اكثر من ٨٠٠٠٠ مسلم في اريتريا اثناء النزاع الاثيوبي الاريتيري.

كما ان من التحديات التي يواجهها المسلمون مسألة هجرة المتخصصين إلى الغرب، فقد نقلت الانباء انه يوجد في اوروبا حوالي ٣٠٠٠٠٠ متخصص افريقي، وان اكثر من ٦٠٪ من اطباء كينيا وتنزانيا هاجروا منها.[(١)]

ومن التحديات التي نستطيع ان نذكرها هنا مسألة ضعف التخطيط الاعلامي والتبليغ للدعاة المسلمين، فإن الدعاة غالباً ما لا يكونون بالمستوى المطلوب في مجال الدعوة، كما اننا نشهد نوعاً من التنافس الغريب بين هؤلاء الدعاة مّما يؤدي إلى اساءة الظن بهم.

وكذلك نشهد الضعف الكبير في مجال المفكرين والمؤلفين المسلمين. وهذا يبدوواضحاً حينما تقارن الوضع الحالي بعدد المؤلفين والمفكرين سابقاً الذين كانوا قد انتجوا اكثر المؤلفات في مجالات الدعوة الإسلامية إلا أن تلك الحركة الواسعة خمدت في العصر الحاضر.

ومن المشاكل والتحديات اختلاف المسلمين انفسهم نتيجة نزاعات لا ربط لها بعقيدتهم، ومنها النزاع المذهبي بين هذا الاتجاه التبليغي وذلك الاتجاه، وكذلك ضعف الاتصالات بين المراكز الدعوية والاجتماعية في

(١)www. undp. Org

افريقيا وبين نظيراتها في العالمين الإسلامي والعربي. وهذه مشكلة خطيرة ينبغي تجاوزها. ومن هنا نجد انه من اللازم علينا التوفر على كل هذه المقدمات، كما يجب ملاحظة كل نقاط الضعف والتحديات لنستطيع التحرك لتلافيها والحفاظ على هوية المسلمين في افريقيا.

ونجد هنا من الضروري الاشارة إلى المحاور التالية والتي أكدت على بعضها الندوات المشابهة السابقة وهي:

١ـ لزوم المحافظة على وجود الاقليات الإسلامية في كل مكان وخصوصاً في افريقيا، وحمايتها من الاستئصال والطرد الجماعي.

٢ـ المحافظة على هوية الاقليات الإسلامية ومعالم شخصيتها الثقافية حتى لا تتعرض للذوبان والتصفية الفكرية والثقافية.

٣ـ لزوم التأكيد على احترام حقوق هذه الاقليات باعتبار افرادها مواطنين، لهم كامل الحقوق في الدول التي يعيشون فيها.

٤ـ تفعيل دور الشعوب والدول الإسلامية والمنظمات والهيئات التابعة لها في دعم ومساعدة هذه الأقليات على أساس احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها.

٥ ـ الطلب إلى الاقليات المسلمة في افريقيا لكي تنظم نفسها من داخلها وتوحد صفوفها، وتعمل على ايجاد المؤسسات المدنية والدعوية الخاصة بها وبالتالي تتفق هذه المؤسسات فيما بينها لتمثّل الاقلية المسلمة في البلدان التي تعيش فيها، وتخطط لنموها الثقافي والتعليمي والاقتصادي وتسهم في عمليات البناء الاجتماعي العام، نابذة الخلافات المذهبية والقبلية والحزبية وكل ما من شأنه اضعاف الصف الإسلامي.

٦ ـ نقترح تشجيع الاقليات المسلمة على اقامة مؤسسات تعليمية بكل المراحل الدراسية ونطلب من حكومات الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والمنظمات الإسلامية الدولية أن تقوم بدعم المشروعات التعليمية للاقليات الإسلامية وفتح المجال للمنظمات غير الحكومية للقيام بواجبها في هذا المجال.

٧ ـ نطالب الحكومات والمؤسسات الإسلامية بتسهيل تبادل أبناء الجماعات المسلمة في الدول غير الاعضاء إلى الاقطار الإسلامية لتعميق انتمائها للامة ورسالتها الحضارية.

٨ ـ علينا أن نزيد ونفعّل البرامج التي تقدمها الدول الإسلامية لزيادة الاعمار في شتّى المجالات العلمية والشرعية، وزيارة الشخصيات الاجتماعية لمناطق هذه الاقليات، والتعرف على أوضاعها في اماكن وجودها، ومتابعة احوالها، والاسهام في النهوض في هذا المجال.

٩ ـ علينا ان نضم إلى لجنة العمل الإسلامي المشترك في مجال الدعوة الكثير من المؤسسات الدعوية الافريقية لنستمع إلى صوتها في هذا المجال.

١٠ ـ العمل على اعطاء قضايا المرأة والاسرة المسلمة في الاقليات الاهتمام الذي تستحقه ودعم مؤسساتها العلمية والاجتماعية حتى نساهم في تربية الجيل واقامة البيت والمجتمع المسلم الفاضل.

١١ ـ علينا ان نفعّل ادارة الاقليات في منظمة المؤتمر الإسلامي ونمدها بالامكانيات التي توفر لها القدرة على تأدية اعمالها على الوجه المطلوب.

١٢ ـ العمل على اصدار نشرة فصلية تهتم بشؤون الاقليات وتغطي انشطتها وتشكل حلقة وصل بينها وبين الدول والمجتمعات الإسلامية.

١٣ ـ العمل على تأسيس مركز معلومات شامل عن أوضاع الاقليات المسلمة في الدول غير الإسلامية يغطي تركيبتها الديموغرافية وتاريخها ومكانتها في دولها.

ان تاريخ الحركة الإسلامية ومسيرة الإسلام في افريقيا تاريخ عامر بالاحداث، وان هناك مجموعة قليلة من المصادر، ولذلك علينا التحقيق والتنقيب لكتابة تاريخ جامع لمسيرة الإسلام في افريقيا؛ لما له من أثر كبير في هذا المجال[1].

---

(١) تؤكد معلمة العالم الإسلامي الصادرة بطهران على أننا لا نملك عن التاريخ في افريقيا جنوب الصحراء مصادر كثيرة، ويمكن الرجوع للكتابات التاريخية المتعارفة للمؤلفين المشهورين، وان اقدم كتب المؤرخين في المنطقة يعود إلى أواخر القرن العاشر في (برونا) حيث قام الامام الكبير احمد بن فورطوا بشرح السنين الاولى من حكومة السلطان (ادريس آلوما) طبع وترجمة (د. لانگه) في سنة ١٩٨٧م.

ويقول المؤلف: ان كتابه مأخوذ من كتاب اقدم يتعلق بالسنة العاشرة، وكذلك قدم تقريراً عن حملة هذا السلطان ضد امبراطورية (كانم).

وهذه التقارير، رغم انها تميل إلى جوانب معينة، تمتلك قيمة خاصة لأن المؤلف قد شاهد الحوادث في تلك الدورة.

وفي منتصف القرن ١٣ يوجد هناك اثران تاريخيان مهمان في منطقة النيجر المركزية احدهما تاريخ السودان لمؤلفه عبدالرحمن السعدي وتاريخ الفتاش في اخبار البلدان والجيوش وأكابر الناس لمؤلفه (محمود الكعتي ابن المختار) هذان المؤلفان حول تاريخ امبراطورية (سنكاي) من اواسط القرن ٩ إلى انتصار السعديين في سنة ١٠٠٠. ويوجد ايضاً تاريخ (پاشالق تنبكتو) لمسألة انتصار السعديين إلى حدود ١١٥٠م ومؤلفه مجهول واسمه (تذكرة النسيان في اخبار ملوك السودان). وهناك مؤلف لمولاي قاسم بن مولاي سليمان يشتمل على حوادث سنة ١١٦٠ ـ ١٢١٥ .

ومن المؤلفات ما جاء حول جهاد ناصر الدين البدادي في القرن ١١ وآخر مؤلف حول الانساب، وهومن الموضوعات الرائجة في موريتانيا.

وهناك مؤلف اسمه الشيخ موسى كمره المتوفى سنة ١٩٤٥ الف كتاب المعلمة المفضلة عن الشعوب في الوادي في غير السنغال بعنوان زهور البساتين في تاريخ السوادين، وترجم

١٤ـ دعوة وزراء الإعلام والمؤسسات العلمية لمتابعة الدعاية المغرضة أو الطرح المشوّه للإسلام في وسائل الإعلام، مثل السينما والتلفزيون والانترنيت، والاهتمام بملاحقتها والرد عليها، ومحاولة دبلجة الافلام الإسلامية الصحيحة وإرسالها إلى مناطق الأقليات الإفريقية لتصحيح الصورة في اذهان المتلقين، وتوسيع مجال بث القنوات الإسلامية والتنسيق فيما بينها لخدمة المسلمين في كل مكان.

قسم منه إلى الفرنسية، وطبع.

وفي القرن ١٩ و٢٠ نشطت حركة التأليف حول جهاد الشيخ (عثمان بن محمد فوديو) وحكومته الإسلامية، ومنها: كتاب انفاق الميسور في تاريخ بلاد التكرور، وقام عبدالله اخوالشيخ عثمان بانشاد مرثيات واشعار كثيرة في تكريم هذه الانتصارات الجهادية. وبعد ذلك ضمنها كتاباً يشبه سيرة ابن هشام في عام ١٢٢٨ هـ باسم (تزيين الورقات).

ومن الكتابات القديمة (روضة الأفكار) لمؤلفه عبدالقادر مصطفى الذي هوتاريخ (الكوبير) في القرن ١٢م.

وهناك مؤلف للجنيد بن محمد النجاري يعد من اجمع المؤلفات اسماه ضبط الملتقطات من الاخبار المتفرقة في المؤلفات. وهناك كتب حديثة مفيدة ككتاب (انتشار الإسلام في غرب افريقيا) لمروين هيسكت.

والنوع الثاني من المؤلفات هي الكتب الرجالية، وهي قليلة، ككتاب نيل الابتهاج بتطريز الديباج، تأليف أحمد بابا تنبكتي، عن رجال الفقه المالكي، وكتاب كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج، وكذلك كتاب فتح الشكور لمعرفة اعيان علماء التكرور، وكذلك عنوان منح الرب الغفور في ما أهمله صاحب الفتح الشكور.

والمجموعة الثالثة كتابات متفرقة تاريخية ربما يجهل مؤلفوها جاءت تشرح بعض الوقائع وسير الحوادث..

راجع الجزء السادس من هذه المعلمة ص ١٦٥ ـ ١٧٠.

هذا بالنسبة إلى شرق أفريقيا أما عن غرب افريقيا فإن الجاحظ أقدم مؤلف عربي تحدث عن أهل بمبا وزنجبار، وكذلك تحدث الادريسي والمسعودي وابن بطوطة، وهناك كتب أخرى من قبيل (السلوة في أخبار كلوة) وكتاب (الزنوج) و(تاريخ المزروعي) و(تاريخ زنجبار)، وتوجد مجموعة جيدة في مكتبة جامعة دار السلام ومؤسسة الدراسات الشرقية في لندن.

١٥ـ العمل بالخصوص على تشجيع دراسة اللغة العربية بين الجماهير الإسلامية وتوسعتها في افريقيا لربطهم بالثقافة الإسلامية ونشر الكتب المناسبة بينهم لتعريفهم بالفهم الإسلامي الصحيح.

١٦ـ لزوم الاهتمام وتقديم الخدمات الاجتماعية للاقليات المتضررة في افريقيا للنهوض بها اقتصادياً.

١٧ـ لزوم الاهتمام بالاتجاه الصوفي العرفاني وتقوية ركائزه ونزع الانحرافات عنه ليقوم بدوره كمرب كبير في تعميق العقيدة وصيانة الهوية الثقافية للمسلمين في افريقيا.

١٨ـ لزوم تنظيم حملة خاصة لتنظيم الحج من افريقيا بالتثقيف والتوجيه الصحيح، ولتكون هذه البعثات واسطة حية لايجاد العلاقة الثقافية بين افريقيا والعالم الإسلامي.

١٩ـ الاقتراح الأخير هولزوم الطلب من الدول الإسلامية لتستفيد من علاقتها السياسية والاقتصادية لدعم هذه الأقليات والحصول على حقوقها.

ونود ان ننبه هنا إلى الأمر التالي وهو ان دوائر المعارف الغربية تحاول ان تقلّل من عدد المسلمين مهما استطاعت، فيجب ان تقدم الصورة الحقيقية لعددهم في كل مكان، وخصوصاً في افريقيا، ومن باب المثال نجد ان موسوعة (بريتانيكا) في الاعوام ٦٨ ـ ٧٢ تذكر ان المسلمين في تناقص وان نسبة المسيحيين في ارتفاع مع ان ذلك يخالف ما نعرفه في الواقع القائم. وقدّرت موسوعة (نيويورك تايمز) عدد المسلمين عام ١٩٧٠ ٤٩٣ مليون فرداً، وهذا العدد تكذّبه كل الظواهر، وقد ذكرت رابطة العالم

الإسلامي ان عددهم عام ٧٣ حوالي ٧٤٠ مليون، ونحن نتصور ان العدد اكبر من ذلك، كما يبدو، فيجب ان نحصل على الاحصاءات في المناطق؛ لأن الاحصاء يساعدنا على تقييم الحالة في افضل وجه.

وفي الختام يجب أن لا ننسى أن مؤتمر (كولارادو) الذي عقد عام ١٩٨٧ لدراسة تبليغ المسيحية وضع خطة واسعة للهجوم على العالم الإسلامي، وهي خطة يتم تنفيذها بإحكام.

وقد تنبّأت مجلة التايمز اللندنية عام ١٩٨٠ أنّ نهاية القرن العشرين سوف تشهد شخصين مسيحيين من كل ٣ أنفار بعد أن كانت النسبة عبارة عن شخصين مسلمين من كل ٣ أنفار في أفريقيا.

ومن البديهي ان مشكلات المسلمين في العالم في المجالات الاجتماعية والثقافية والسياسية متنوعة، ومن هذه المشكلات التأثير الواسع للعولمة، وكذلك ما يسمى بحملة مكافحة الارهاب اليوم، والتي تتناول الجوانب الثقافية والتعليمية والتمويلية الإسلامية. كل هذه الامور تدعونا إلى اعادة النظر في حساباتنا وأساليب عملنا.

إن حل مشكلات المسلمين لا يتمُّ إلاّ بالعمل المشترك والجامع، وهذا الأمر يتطلّب تناسق الجهود وانسجام الخطى واستراتيجية واسعة وتأسيس المؤسسات النشطة والمتعاونة فيما بينها لمقابلة هذا الهجوم الثقافي على عالمنا الإسلامي. والحقيقة اننا نستطيع أن نستفيد من اساليب الآخرين وحتى من تجارب المبلغين المسيحيين لتطوير اساليبنا في خدمة قضيتنا الإسلامية.

الاقليات الإسلامية بين التقيد بالثوابت والقيام بمقتضيات المواطنة [1]

فقبل الدخول في صلب الموضوع لا بدَّ من إلقاء نظرة إجمالية على أوضاع المسلمين خارج البلاد الإسلامية والتعرف على عناصر القوة والضعف لديهم.

الأوضاع العامة:

من المعروف أن عدد المسلمين خارج العالم الإسلامي راح يقرب من عددهم داخله، كما ان عددهم داخل بعض البلدان، كالصين والهند وفرنسا وروسيا واميركا، يربو على عدد سكان كثير من البلدان الإسلامية، ويتمتع هؤلاء المسلمون بميزات كثيرة أخرى لعل أهمها:

اولا: التنوع

فهم ينتمون إلى شتّى الاعراق والامم حتى ليمكن القول بان انتماءاتهم يقارب عدد الاعراق في العالم، اذ لاتجد قومية إلاَّ وفيها

(١) قدم إلى مجمع الفقه الإسلامي الدولي في دورته السابعة عشرة المنعقدة في عمان ٢٤ حزيران (يونيو) ٢٠٠٦م.

مسلمون اما يمتدون مع الزمن إلى تاريخ طويل أوأنهم اسلموا في اوقات متأخرة.

وكمثال على ذلك نلاحظ ان كاتبة غربية هي (اكينر) كتبت تقول: «في الاتحاد السوفيتي يوجد الآن خمسة واربعون مليونا ونصف مليون مسلم، وهؤلاء يمثلون احد التجمعات الإسلامية الكبيرة في العالم، والثاني من حيث الحجم بعد بلدان مثل اندونيسيا وبنغلادش والهند وباكستان، وهو مجتمع له صفات استثنائية من حيث البنى والثقافة والاختلاف الاقليمي.

ويتوزع المسلمون السوفيت على ارض غربا إلى حدود بولندة، وشرقا إلى حدود الصين، يتواجدون في مناطق سيبرية شمالاً، وفي وسط آسيا وعبر القفقاز جنوبا.. انهم يمثلون لوحة واسعة من المجموعات العرقية، فهناك الاجناس التركية كالتتار والآذربايجانيين والاوزبيك والاليغور، وهناك الايرانيون مثل الطاجيك والاوستينياس والاكراد والبلوش، وهناك القوقاز والليزغبين والتاباصار، وهناك مجموعات عديدة صغيرة أخرى مثل العرب والارمن والكيمثيلز والصينيين الانفار وغجر آسيا الوسطى والمنغول والفينلانيين الخ»[1]

وهذا التنوع نشهده كذلك في التوزع الجغرافي، فلا تكاد منطقة تخلو من وجود مجموعة مسلمة، وهكذا نشهده في اللغات والثقافات والأعراف والمستويات العلمية، ومدى المساهمة في مجرى الاحداث والسياسات المحلية والخارجية، ومدى تمتعهم بحقوقهم الاجتماعية، وقدراتهم

(١) الشعوب الإسلامية في الاتحاد السوفيتي السابق ص ٢٥.

الاقتصادية وغير ذلك.

ثانيا: الاعتزاز بالإسلام وتأصله في النفوس

وهذه ظاهرة واضحة نرجعها نحن إلى طبيعة الإسلام نفسه باعتبار طاقاته الذاتية على النفوذ إلى اعماق النفس وتوجيه السلوك الإنساني ومجمل الثقافة، وباعتبار انسجامه مع الفطرة الإنسانية.

ولقد تحوّل الإسلام في بعض المناطق إلى حالة قومية كاملة، وهو ما نلحظه في البوسنة وروسية والصين وحتى في أميركا وأوروبا احيانا.

تقول الكاتبة السابقة: «والواقع أن ظاهرة بقاء الإسلام هي في الواقع اكثر إثارة للاهتمام من نهوضه، وقد اعتقد كثير من الناس أن الإسلام خلال القرن التاسع عشر قد افلس روحيا، وقد تحدث رحالة مثل (شبيلر) و(فامبيري) عن الغياب الظاهر للدين الحقيقي في وسط آسيا. ولا بدّ انه كان من الصعب عليهما ان يدركا أنه بعد قرن من ذلك الوقت وفي ظل نظام مختلف أن اولئك المواطنين ما زالوا يعرفون أنفسهم على انهم مسلمون، والواقع ان كثيرا من المسلمين السوفيت لم يمارسوا واجباتهم الدينية كما يجب ... وهكذا فانه ليس أي شيء رياني أو وهمي بالنسبة للمسلم السوفيتي بأنه ينتمي لمجتمع مسلم، القومية بلا ادنى شك كانت عنصرا في تأكيد تأثير الإسلام».[1]

وهذا النص يشع بكثير من الأمور ويوضح التفاعل بين الإسلام والقومية، ومدى تأصله في النفوس حتى عندما يكون الضغط بمستوى قهر السوفيت الطاغي والشامل والمتعمق بكل تخطيط لمحو الإسلام قبل كل

(١) ن.م. ص ٣٩.

شيء.

وقد حضرت مؤتمرا في جمهورية آذربايجان تحدَّث فيه رئيسها المتوفى (حيدر علييف) وكان مستشارا لبريجنيف رئيس الاتحاد السوفيتي فأكد ان الشيوعيين رغم محاربتهم للدين عموما باعتباره - كما تدعي الماركسية - أفيون الشعوب، فقد مسوا المسيحية مسا خفيفا وركّزوا كل همّهم على الإسلام وتمزيقه. وتبين للعالم بعد انتهاء الحكم الشيوعي ان الإسلام اقوى من كل تخطيط لضربه مهما كان واسعا.

ويمكن ان نكتشف من خلال مطالعة هذه الحالة تأثير أبعاد الإسلام في عملية الصمود، وحتى ان بعض الاحكام الفرعية في العقد والزواج والطلاق والدفن كان لها تأثير كبير في الحفاظ على الهوية.

ثالثا: الشعور باللحمة التي تربطهم بالعالم الإسلامي بقوة

وهي ظاهرة عامة وان كانت تختلف شدة وضعفا من منطقة إلى أخرى، وهي ايضا ناتجة من طبيعة الإسلام وتخطيطه للحياة. وتعتبر من اهم العناصر الايجابية التي يجب تقويتها بشدة، وهي نفسها ما يرعب اعداء الأمة، وتشكل هاجسا مستمرا لهم، وربما يظهر هذا الهاجس احيانا في فلتات ألسنتهم.

ان المسلمين اينما كانوا يشبحون بانظارهم إلى العالم الإسلامي ويتوجهون في صلواتهم إلى قلب هذا العالم، ويعشقون لغة القرآن ويتفاعلون بشكل طبيعي مع آلامه وآماله.

رابعا: المشاكل المشتركة

ويشتركون جميعا في مواجهة حملة شرسة تعمل على افقادهم هويتهم وتقاليدهم وربما استهدفت وجودهم في تطهير عرقي فضيع كما شاهدنا

الأمر في البوسنة. وتكاد المشاكل تتّحد في اكثر الأماكن.

وبالطبع فان هناك تفاوتا كبيرا بينهم في الشدة والضعف، وفي القدرة على المواجهة إلاّ أنّ الملاحظ تماما هو عملية الاستهداف المنسق والذي يزداد يوما بعد يوم وخصوصا بعد حوادث الحادي عشر من ايلول في اميركا.

بعض المشاكل المشتركة

والمشاكل التي يواجهونها كثيرة ومتنوعة، فهناك مشاكل ثقافية ترتبط بالتشكيك في العقيدة وأعطاء الجيل الناشيء معلومات مادية. ويزداد الأمر خطورة عندما يتم ذلك في اجواء مادية بعيدة عن المعنويات تترك أثرها السلبي عبر ايجاد حالة اللامبالاة وتعميق روح استغناء الفرد عن العائلة، وعدم الاكتراث والاهتمام بتطبيق الواجبات والحذر من المحرمات. وهناك مشاكل اجتماعية خطيرة تعليمية وتربوية واعلامية قد ذكرنا في بحث آخر بعضها.

الثوابت الإسلامية

وهي مالا يمكن التنازل عنه من وجهة نظر الإسلام، وتشمل:

أولاً: مجال العقيدة وتشمل كل أبعاد العقيدة الإسلامية التي تتمحور حول الايمان بالتوحيد والنبوة والمعاد بتفريعاتها التي تثبت بالعقل أو النقل الصحيح، ولا ضرورة لدخولنا في التفاصيل.

ولما لم يكن هذا الجانب يقبل الضغط لأنه واقع نفسي فان عمليات التشكيك الواسعة من جهة، وعملية الدفاع عن العقيدة الصحيحة من جهة

أخرى، (الأمر الذي قد لا تسمح الظروف القائمة في تلك المنطقة بـه) ممـا يدخل الحالة في عملية الصراع ويتطلب ذلك البحث عن العلاج.

ثانياً: مجال التشريع الالزامي، وتـدخل فيـه كـل الاحكـام التكليفيـة الالزامية، (الواجبة أوالمحرمة) بمـا يلازمهـا مـن احكـام وضـعية مـشابهة كقضايا الملكية والزوجية والصحة والفساد. وتدخل جميعاً في الثوابت مـع اختلاف في درجات الأهمية.

ثالثـاً: مجـال الاحكـام غـير الالزاميـة ويـشمل التقاليـد الإسـلامية والمستحبات والمكروهات التي يحرص المسلم على تنفيذها في حياته. ولا ريب في ان هذا المجال مما يمكن التسامح فيه إلى الحد الذي لا يتنـافى مـع الصبغة الإسلامية العامة. فقد تشكل بعض الامـور غـير الواجبـة معلمـاً إسلامياً يؤدي التنازل عنه إلى نوع من الانكسار امام العـدو وحينئـذ لا يمكن التفريط به.

فقه الغربة عن العالم الإسلامي

ويستعين هذا المركز المقترح بمجموعة من الاضواء الكاشفة، ومن هنـا احتاج الأمر إلى عنصر مهم يجب العمل على تحقيقه مهمـا كلـف الأمـر، وهوتوفر مركزية فقهية معترف بها وذات نفـوذ بـين اوسـاط المـسلمين، بحيث يمكنها أن تنظم الأمور وتنسق المواقف مع امتلاكها لتصورات فقهيـة تحقق التوازن المطلوب بين الحفاظ على الثوابت والاسـتفادة الجيـدة مـن عناصر المرونة لمواجهة الضغوط وتحقيق المصالح ودرء المفاسد.

وتقوم هذه المرجعيـة بالعمـل في المرحلـة الاولى علـى تـوفير الجـو

الطبيعي لتطبيق كل توجهات الإسلام حتى على مستوى الاحكام غير الالزامية؛ ذلك ان هذه الاحكام تشكّل في الغالب طريقاً لتطبيق الاحكام الالزامية وضمانة للاداء الجيد لها، فان مستحبات شهر رمضان مثلاً توفر اجواء التنفيذ الجيد لواجب الصوم، ومكروهات التعامل بين الرجل والمرأة تعمل على ابتعادهما عن المحرمات وهكذا.

وقد يصل الحال ببعض الامور المستحبة ان تشكل معالم للمجتمع المسلم -كما قلنا- من قبيل بناء المساجد أو افشاء السلام أو امتلاك مقابر خاصة أو عقد صلوات الجماعة الكبيرة، أو اقامة مراسم الافطار الجماعي. وحينئذ يتم الاصرار مهما امكن على الاحتفاظ بها بل وتوسعتها.

واذا كانت الضغوط اكبر من هذا المستوى فمن الطبيعي ان يتمّ التركيز على الواجبات والمحرمات قبل كل شيء فتمنع عملية المساس بالزاميتها، ويتمّ الحث على الالتزام بها، ويستفاد في سبيل ذلك من كل الوسائل التوعوية والضغوط الاجتماعية والحقوقية والسياسية الداخلية والخارجية.

الاضواء الكاشفة - المساهمة في عملية تكوين الموقف الإسلامي

ويستعين هذا المركز المقترح بمجموعة من الأضواء الكاشفة، فهناك احكام وقواعد وتعليمات اصولية وفقهية وعامة تشكل اضواء في مسيرة التعامل مع الآخرين، يمكن ان يعتمدها هذا المركز أو هذه المرجعية للوصول للموقف الصحيح. وقد تجد هذه الامور تطبيقاتها في كل الظروف لكن البعض منها يجد مصاديقه بشكل اوضح في حياة المغتربين والاقليات

الإسلامية. ومنها مايلي:

١ـ المقاصد الشرعية العامة.

٢- قاعدة توخي القسط كما قال تعالى: (يا ايها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط)[١].

٣- قاعدة الدفاع عن حقوق المستضعفين. قال تعالى: (ومالكم لا تقاتلون في سبيل الله والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان)[٢].

٤- قاعدة قضاء حاجة المحتاجين واطعامهم وكسوتهم: قال رسول الله(ص): «ان لكل كبد حرى لأجراً» أو«في كل ذات كبد رطبة أجر»[٣].

أو«وان لنا في البهائم لأجر»[٤].

٥- قاعدة اتيان الرخص الشرعية: قال رسول الله(ص): «ان الله يحب ان توتى رخصه كما يحب ان تؤتى عزائمه»[٥].

٦- قاعدة الطهارة: كما ورد في الحديث «كل شيء لك طاهر حتى تعلم انه نجس بعينه».

٧- قاعدة الاباحة حتى تثبت الحرمة

٨- قاعدة الاستصحابً فقد ورد انه «لا تنقض اليقين بالشك» و«ابق ما كان على ماكان».

٩- قاعدة الحوار السليم المتسم بالموضوعية ونسيان الماضي

---

(١) المائدة: ٨.

(٢) النساء: ٧٥.

(٣) جاء في البخاري في ابواب متعددة.

(٤) جاء في الموطأ باب صفة النبي.

(٥) مسند احمد ج ٢، ص ١٠٨.

واستهداف الحقيقة وعدم المجادلة، وتطلب النقاط المشتركة والابتعاد عن التهويل واعتماد البرهان وامثال ذلك من الشروط التي يمتلك كلٌ منها سنداً من النصوص الشريفة.

١٠- قاعدة المنع من الافراط والتفريط واتباع المنهج الوسطي، قال تعالى: (والذين إذا انفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا) [(١)].

١١- قاعدة التعاون على البر والتقوى، قال تعالى: (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان) [(٢)].

١٢- قاعدة المودة، قال تعالى: (لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم ان تبروهم وتقسطوا اليهم) [(٣)].

١٣- قاعدة احترام الإنسان باعتباره انساناً، قال الامام علي: «فانهم صنفان امّا اخ لك في الدين اونظير لك في الخلق» [(٤)].

١٤- الاستفادة من احكام الهجرة اللازمة عند التضييق في الدين.

١٥- الاستفادة من احكام الطهارة المتنوعة من قبيل:

أ ـ طهارة اهل الذمة.

ب - الحكم بالطهارة عندما لا يعرف شيء عن الطرف المتعامل معه.

جـ - عدم انتقال النجاسة إلاّ مع البلل.

د- السوائل طاهرة إلاّ مع العلم بنجاستها.

هـ - الحكم بطهارة الكحول الصناعية.

---

(١) الفرقان: ٦٧.

(٢) المائدة: ٢.

(٣) الممتحنة: ٨ .

(٤) نهج البلاغة بشرح محمد عبده، ج ٣، ص ٨٤.

و- اساليب تطهير المطهرات.

ز- احكام الجلود المحتمل استيرادها من البلاد الإسلامية. وغير ذلك من الاحكام.

١٦- احكام الصلاة المتنوعة من قبيل:

أ ـ كيفية تحديد القبلة

ب - معرفة اوقات الصلوات

حـ - احكام التقصير في السفر والاستيطان.

جـ - احكام الصلاة في وسائل النقل كالطائرة.

د - حكم مزاحمة العمل للصلاة.

هـ - حكم الصلاة في الامكنة المشكوك غصبها.

١٧- احكام الصوم ومنها:

أ ـ تعيين مبدأ النهار ومنتهاه.

ب - حكم الاعتماد على المراصد الفلكية.

حـ - احكام العلاج المغذي.

١٨- احكام الدفن

١٩- احكام الطعام والشراب من قبيل:

أ ـ حكم اكل الطعام إذا خلا مما يحرم على المسلم.

ب - حكمه في حالة الشك.

حـ - حكم المعلبات مع احتمال التنجيس.

د - احكام التذكية.

هـ - حكم الجلوس على موائدهم وفيها الخمر.

و- حكم الجلود ومشتقاتها.

٢٠- احكام التعامل مع القوانين النافذة هناك من قبيل:

أ ـ حرمة مخالفة الحقوق المعترف بها للآخرين اوللدولة بشروط.

ب - جواز النشاطات المدنية بشروط كما تاتي الاشارة إلى ذلك.

حـ - جواز اللجوء للمحاكم بشروط كما تأتي الاشارة إلى ذلك.

د - حرمة الغدر والخيانة ونقض العهود، وهذا أمر مهم.

٢١- احكام العمل والتداول المالي من قبيل:

أ ـ حرمة اذلال المؤمن لنفسه.

ب - حرمة العمل في محلات القمار والملاهي.

جـ - جواز الشركة مع الآخرين في الاعمال التجارية.

د - مسائل الايداع في البنوك المحلية.

هـ - حرمة شراء منتجات الدول المحاربة للإسلام والمسلمين.

و- الحقوق المعنوية وبيعها.

ز - احكام التوارث.

ح - احكام بيوع الصرف وبيع اواني الذهب والفضة.

٢٢- الاحكام الاجتماعية من قبيل:

أ ـ وجوب صلة الرحم.

ب - وجوب احترام الوالدين.

حـ - حقوق الجيران.

د - حكم تهنئة غير المسلمين باعيادهم.

هـ - المداراة الأخلاقية.

و- التخلق بالاخلاق الحسنة.

ز - احكام المؤلفة قلوبهم.

هذا وهناك الكثير من الموارد التي يمكن ذكرها ولكننا نكتفي بما ذكرناه؛ باعتبارها نماذج وإشارات ينتفع بها فقه المغتربين بملاحظة الظروف هناك، وهي متنوعة من قطر لآخر ومن حكومة لأخرى.

ثم أنه قد تستجد اوتفرض ظروف قاهرة تمنع من تطبيق هذه الاحكام التي نسميها (الاحكام الأولية) باعتبارها تترتب على الشيء بعنوانه وطبيعته، وهذه الظروف القاهرة تمنح الموضوع عنواناً استثنائياً ولذلك نسمي ذلك (العنوان الثانوي).

العناوين الثانوية المتقدمة على العناوين الاولية

اذا استنفدت كل الوسائل وخيف من أخطار مهمة وتعرضت الكيانات الإسلامية للخطر فان هناك مجالاً للركون إلى العناوين الثانوية والتي تتقدَّم في ظروفها على الاحكام الاصلية.

وقد ذكر العلماء هذه العناوين كما يلي:

الف: عنوان الضرورة والاضطرار وقد جاءت نصوص كثيرة لتقرَّ هذا المبدأ منها قوله تعالى: (انما حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل به لغير الله فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه ان الله غفور رحيم)[1].

باء - عنوان الضرر وهومنفي بمقتضى النصوص الإسلامية ومن اهمها حديث (لا ضرر ولا ضرار في الإسلام) المشهور بين المسلمين[2].

جيم - العسر والحرج والمشقة الزائدة حتى لو لم يستتبعها ضرر، ودلَّت

(١) البقرة: ١٣٧.

(٢) راجع مثلاً الوسائل، ج ٣، ص ٢٧٠.

على نفيه آيات من قبيل قوله تعالى: (وما جعل عليكم في الدين من حرج)[١]. وروايات من قبيل حديث (الرفع)[٢].

دال - تزاحم الاهم والمهم في التنفيذ حيث يقدم الاهم بحكم العقل المؤيد بالشرع.

هاء - ان يقع العمل مقدمة للواجب أو للحرام فيكتسب حكمه.

إلى ما هنالك من عناوين ذكرها العلماء.

وهنا ننبّه إلى أنه يجب التأكد من تحقق موضوعات هذه العناوين والاحتراز عن الوهم والظن الباطل. كما يجب التفريق بين حالات الضرورة والحرج وبين حالة فقدان بعض المكاسب مما يعتبر في بعض الأعراف حالة حرجية.

الموقف من محاولات الدمج والتوطين

وهي محاولات مغرية ومنطقية في الظاهر، اذ يقال: إنّ المسلم الذي يعيش في ظل دولة وقانون معين يجب ان يتحمل كل المسؤوليات الاجتماعية ليتمتع بامتيازات المواطنة. وهذا الكلام إلى هذا الحد منطقي لكن العملية تسير به إلى ابعد من ذلك، فتحاول التأثير على نمط حياته، وتصرفاته العبادية والسلوكية، واسلوبه التربوي لأطفاله، وحتى سلوكه الشخصي، واسلوب تعامله مع الآخرين، الأمر الذي لا تسمح به حتى مبادئ الحرية الشخصية التي يُدَّعى التمسك بها.

وقد لاحظنا بعض الدول كالاتحاد السوفيتي، وبلغاريا الشيوعية تتخذ

(١) المائدة: ١٥٨.

(٢) خصال الشيخ الصدوق، ص ٤٨٥.

حجة الدمج الاجتماعي وتفرض على المسلمين حتى التسمي باسماء محلية رافضة الاسماء المتعارف عليها إسلامياً.

والمعيار الذي يجب ان يطبق في هذه الحالات، وطبعاً إذا امكن اختيار الموقف هو التمسك بالثوابت، ومنها الحفاظ على الطابع الالزامي، وعدم فقدان الهوية الإسلامية فضلاً عن السماح بالاندماج الاخلاقي المتميع، أو التصوري والمفاهيمي المنافي للتصور الإسلامي.

الاسهام في الانشطة السياسية والاجتماعية وغيرها

ولا مانع بل من المحبذ الاسهام في هذه الأنشطة باعتبار ما سيعود منها على الفرد والفئة المسلمة بل وعلى المجتمع كله من خير وعطاء شريطة التحرز عن ما يلازمها من أمور ممنوعة شرعاً، كالاعتداء على الآخرين، والإعانة على الإثم والكفر والفساد ولا يدخل المورد تحت قانون التزاحم بين الأهم والمهم بملاحظة قلة المعصية مثلا في قبال كثرة العوائد؛ لأنَّ قانون التزاحم انما يجري إذا لم يكن هناك مناص من ارتكاب احد الخطأين.

الموقف من التعددية في المجتمعات موضع البحث

العولمة والتعددية:

ان هناك سياستين عامتين يتم تطبيقهما الآن في العالم، إحداهما قضية (التعددية) في النواحي والميادين المختلفة، والأخرى (العولمة). وان التعددية ـ بشكلها البسيط ـ لا تعتبر شيئا جديدا، ففي تاريخ البشرية نماذج ومصاديق كثيرة للتعددية.

وفي ايران ايضا كانت تيارات ومجتمعات ميالة نحوالتعددية، وفي بعض

الاحيان وجد ـ على الاقل ـ اثنا عشر مذهباً أو ديناً منها خمسة محلية المنشأ. فالدين الآري، والزرادشتي، والميترائي والأديان الابراهيمية (اليهودية، والمسيحية، والإسلام)، كانت متَّبعة في هذا البلد، وفي هذا اليوم يوجد في ايران اتباع مذاهب عديدة، رغم قلتهم، وكلهم يتمتعون بحريات طبيعية في نطاق الحكومة الإسلامية وطبقا لاحكام القانون الاساسي (الدستور) والقوانين العادية، وهكذا توجد في كثير من الدول اقليات دينية مختلفة من جملتها الاقليات المسلمة.

إلا ان النقطة المهمة هنا هي انه كان الناس في الماضي يتصورون أن التعايش الاجتماعي بين الاديان أمر غير ميسور، لذلك كان من المعتاد أنهم يعيشون منفصلين عن بعضهم بعضا، ويتجنب احدهم الاخر.

فكان أتباع كل نحلة أومذهب يتمركزون في احدى محلات المدينة ـ بحيث مازلنا نرى هذه الظاهرة مشهودة في البلدان المختلفة ـ وفي القرى نجد أن اصحاب الاديان المختلفة يسكنون في قرى مختلفة، وفي هذه الظاهرة، نجد ان المذهبية والطائفية والعيش في عالم الذات المغلق كان يعد غطا من الواجب. وربما اشار القرآن الكريم إلى نمط مشابه حين طلب النبي موسى(ع) من بني اسرائيل ان يجعلوا بيوتهم قبلة.

مضى على اتصال المسيحيين وتماسهم مع المسلمين ما يربو على الالف عام، بيد انهم ما زالوا لا يعرفون عقائدهم ولا مراسمهم بشكل دقيق وموضوعي، والعكس صحيح أيضا. ويعبر عن هذا النمط من التعددية بالتعددية السلبية.

ويمكننا ان نتصور انه بالرغم من ان نوع النظام رهين بالدين والاخلاق ورأي الأكثرية بيد ان الاقليات يمكن ان تتمتع ـ أيضا ـ بحقوقها الإنسانية والثقافية وتتعاون وتتعارف فيما بينها، وهذا ما يمكن ان يطلق عليه بالتعددية الايجابية.

القضية المهمة الأخرى التي غدت تلعب دورا مهماً الان في نطاق السياسات الثقافية والاقتصادية والخطط السياسية هي قضية وحدة الثقافات المتباينة وسيطرة ثقافة واحدة على باقي الثقافات بمقتضى العولمة. هذه الثقافة المهيمنة ليست سوى واحدة من لوازم الحداثة - كما يدَّعي - وهي ترغب في فرض نفسها على الجميع بالقوة والقهر.

ولكن هل يمكن ان تصل العولمة إلى هدفها وبأي نوع من التعددية؟ فمضمون الاعلان العالمي لحقوق الإنسان وخاصة الميثاق المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية، يعطي جميع المواطنين حق حرية الفكر والعقيدة والدين، وحق تاسيس المحافل والتنظيمات السلمية والنقابات والاتحادات المهنية، وحق تشكيل العائلة والمساواة امام القانون، والاهم من كل ذلك تمتع الاقليات بثقافة ولغة خاصة بها والقيام بالمراسم والوظائف الدينية والعبادية.

فنظرة هذا الاعلان ذات طابع تعددي من النمط الايجابي، بيد ان سياسة عولمة الثقافات رغم انها قبلت في الظاهر بمفاد هذا الاعلان لكنها تميل عبر فرض سيطرة ثقافتها إلى محو وإزالة قضية التعددية الثقافية. وفي هذا السياق فانها تحاول استخدام التكنولوجيا والتواصل، وتسعى لتسخير مفاد المواثيق القانونية وغيرها لتحقيق غاياتها، وهنا يظهر التباين والتعارض بين الحداثة وما بعد الحداثة.

ان من واجب المفكرين المسلمين تعيين استراتيجية التصدّي لهذين النمطين من التفكير، وان جميع الاقتراحات المطروحة في الندوات المختلفة ومن جملتها في قضية الاقليات ينبغي ان تكون في سياق نوع انتخاب هذه الستراتيجية.

انتخاب التعددية السلبية كستراتيجية، يؤدي اليوم إلى النزاع والمواجهة بين الشعوب والفرق المختلفة في نهاية المطاف، كما يعكس

للعالم طابعا خشناً وارهابياً عن الإسلام والمسلمين، ويشوِّه صورته في انظار الرأي العام العالمي..علاوة على ذلك، فإنّه لايمكننا الجمع بين سياسة الحوار بين الحضارات ومبدأ التعددية السلبية، فهاتان قضيتان متناقضتان دائما.

اذن، لا مناص من أن نتبنّى التعددية الايجابية، وهذا ما فعلناه، وان مفاد القرارات ومضمون المقالات المتعلقة، بالعلاقة بين الإسلام وحقوق الإنسان، يركِّز في الغالب على هذه الرؤية ويؤكدها.

وهنا ينبغي للمفكرين المسلمين ـ وخاصة في المجتمعات غير الإسلامية ـ أن يركِّزوا ويؤكِّدوا على التعددية الذاتية والتنوع الطبيعي في التقاليد والسنن والتراث الديني والثقافي والحضاري، وأن يوظفوا جهودهم من اجل الدفاع عن الخصائص التي تشكِّل هوية الاديان والحضارات المختلفة، وان لايسمحوا من تمكّن الاتجاه الساعي لفرض الهيمنة والتسلط بان يجعل العالم كله ذا لون وطابع واحد يريده هو ويحدده بنفسه ويبلغ نشوته ويحقق مآربه عبر فرض تلك الهيمنة.

كما عليهم أن يُفهموا الاخرين بأن السنن الدينية والتقاليد الثقافية كثيرة ومتنوعة، وان السعي لتوحيدها واضفاء طابع ولون واحد عليها عمل غير مجد بل ومضر جداً.

بالطبع، فانه من الواضح ان هذا الأمر ينبغي ان لايتحول إلى ذريعة لانتهاك حقوق الإنسان وسائر المفاهيم والقيم الإنسانية والأخلاقية العامة، وتبديل ذلك إلى وسيلة يستخدمها المقتدرون والمتسلطون لتحقيق غاياتهم ومآربهم المعادية للانسانية، أو ان نقصر نحن ونستنكف عن عرض وطرح آرائنا الإسلامية.

وللأسف نجد احياناً ان بعض المسلمين يميلون إلى النمط السلبي من التعددية، وكما أسلفنا فان هذه الستراتيجية لا تعطي للرأي العام انطباعاً

جيدا عن المسلمين. ومن ناحية أخرى نرى احيانا ان المسلمين الذين يقبلون التعددية الايجابية غدوا يظهرون بعض التراخي في الاصرار على عقائدهم وحقوقهم، نتيجة لتأثير وتلقين وسائل الإعلام العامة وللروابط القائمة، بل وطفق بعضهم يروج لفكرة فصل الدين عن السياسة، وهذا وجه خطير آخر للمشكلة.

مدى مشروعية التحاكم للقضاء غير الإسلامي؟

ان الحكم الاولي في الموضوع واضح، فلا يجوز التحاكم إلى قضاء غير إسلامي لأمرين اساسيين:

الأول: أن حكم الحاكم لاينفذ على أحد؛ لأنّه خلاف الاصل إلاّ ان يمتلك الحاكم ولاية وفق قانون شرعي أو ان يتفق عليه المتحاكمان بارادتهما الحرة. والحاكم غير المسلم وتحت ظل حكومة غير مسلمة لايمتلك حق القضاء هذا.

الثاني: أن القوانين التي يقضي بها الحاكم ليست قوانين شرعية ملزمة إلاّ ان يقال ان التزام الفرد بحق المواطنة يعني الدخول في عقد اجتماعي ملزم، وحينئذ فلا ينفذ هذا الالتزام إلاّ في الحدود المقبولة شرعاً.

فالاصل - اذن - ان لا يتمّ التحاكم إلى القضاء غير الإسلامي اللهم إلاّ إذا عدم القضاء الإسلامي وتوقف استنقاذ الحق على مثل هذا التحاكم.[١] واذا شعر المسلم بان القاضي اعطاه فوق حقه فعليه الامتناع عن التمتع به.

أسس وتوصيات تجب ملاحظتها

(١) راجع القرار رقم ٩٥/٨/د٩ من قرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي الصادر في دورته التاسعة في ابوظبي بدولة الامارات العربية المتحدة.

وفي ختام البحث نقترح ما اقترحناه سابقاً في اجتماعات عقدت بهـذا الشأن.

فندعو الى مراعاة جملة من المبادىء والأسس أهمها ما يلي:

١) ترابط الامة الإسلامية وتضامنها وتعاونها على اخـتلاف شـعوبها وأقطارها.

٢) الثوابت الإسلامية يجب العمل على احترامها والالتزام بها بدقة.

٣) احترام حقوق الإنسان وضرورة المحافظة عليها بكل الصور الممكنة على أساس مراعاة القواعد والمبادىء الدولية في التعامل.

٤) القبـول بالتعدديـة الايجابيـة واحتـرام الـرأي والـدعوة للحـوار الايجابي بين الاديان والحضارات بهدف البحث عـن كـل صـور التفـاهم والتعاون الممكنة لتحقيق خير الإنسان ومصلحته.

٥) احترام مبدأ سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

٦) دعوة المسلمين في كل بلد يعيشون فيه إلى ان يكونـوا مـواطنين صالحين يسعون لتقدم بلادهم ورفعتها في اطار تقابل الحقوق والواجبات.

٧) ضرورة اعتماد المبادىء نفسها في التعامل مـع الاقليـات، مـسلمة كانت أم غير مسلمة، في الدول الإسلامية أو غيرها.

٨) تشابك العلاقات الدولية واهتمام الـدول بـصورتها أمـام المجتمـع الإنساني وبعلاقاتها الدولية، سياسية كانت أواقتصادية أو ثقافية.

٩) اعتماد المعلومات الصحيحة واتخاذ المواقـف بعيـداً عـن الانفعـال والتوتُّر والحرص على الحكمة في المعالجة والاستفادة مـن كـل الظـروف المتاحة ومن كل صيغ العمل المتوفرة.

ويلاحظ أن أهم ما يجب ملاحظته عند التصدي لموضوع الاقليات هو اختلاف أوضاع الاقليات من بلد إلى آخر، فلايمكـن النظـر إليهـا جميعـاً بمنظار واحد، فبعضها قد نال حقوقه وبعضها ما يزال يعمـل لتأكيـدها في

المجتمعات التي تعيش فيها، وبعضها تهدد وجودها عمليات الاستئصال والتطهير العرقي.

وعلى ضوء ذلك فاننا نؤكد على معالجة موضوع الاقليات بكل ابعاده وأنه يجب ان يقوم على المحاور التالية:

أولاً: المحافظة على وجود هذه الاقليات وحمايتها من الاستئصال والطرد الجماعي.

ثانياً: المحافظة على هوية الاقليات المسلمة وذاتيتها الخاصة حتى لا تتعرض للذوبان والتصفية الفكرية والثقافية.

ثالثاً: احترام حقوق هذه الاقليات باعتبارهم مواطنين لهم كامل الحقوق في الدول التي يعيشون فيها.

رابعاً: تفعيل دور الشعوب والدول الإسلامية والمنظمات والهيئات التابعة لها في دعم ومساعدة هذه الاقليات على اساس احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها.

خامساً: الاستفادة من الإمكانات المتاحة لدى هذه الاقليات العملية والاقتصادية في مختلف الميادين في الدول الاعضاء.

نماذج من تساؤلات الأقليات والجواب عليها

ونحن نعتمد في هذه النماذج على مجموعة من الأسئلة قـدمها المركـز الإسلامي في واشـنطن إلى مجمـع الفقـه الإسـلامي الـدولي بجـدة وهـي كما يلي:

س١: ما حكم التجنس بالجنسية الاجنبية، علمـاً بـأن معظـم الـذين قبلوا التجنس أو يعتزمون الأقدام على ذلك يؤكدون على أنهم مـا فعلـوا ذلك إلاّ لأنهم قد أوذوا واضطهدوا في بلادهم الاصلية؟

الجواب: التجنس بنفسه أمر غير محرم، ولا دليل على حرمته بذاته بل هو محكوم بقاعـدة الحليـة، ولكنـه إذا أدى إلى محـرم آخـر، مـن قبيـل ما يأتي:

أ ـ منعه من ممارسة واجباته الدينية،

ب ـ اجباره على فعل المحرمات، من قبيل لزوم تأييـد احـد الحـزبين الظالمين مثلاً، أو ممارسة الأعمال المحرمة، كالربا والقمار والاعتـداء علـى الشعوب الأخرى من خلال التجند في جيش محتل معتـد علـى الآخـرين وامثال ذلك.

جـ ـ تعريض اولاده أوزوجته للانحراف وامثال ذلك،

ففي هذه الحالات لا يجوز التجنس.

س٢: ما حكم الهجرة إلى البلدان غير الإسلامية مع وجود احتمال تعرض الأبناء لاكتساب عادات لا يرضاها الإسلام، وخصوصاً في حالة انشغال الوالدين أو وفاتهما؟

الجواب: الهجرة في هذه الحالة بنفسها جائزة إلاّ إذا لازمها ما اشرنا اليه في جواب السؤال الأول، فاذا اتخذ كل الاحتياطات اللازمة ثم غلب على أمره غفر الله تعالى له ذلك بلطفه ورحمته.

س٣: ما حكم زواج المسلمة بغير المسلم إذا طمعت في إسلامه بعد الزواج، حيث تدّعي مسلمات كثيرات انه لا يتوافر لهن الاكفاء من المسلمين في غالب الاحيان وانهن مهددات بالانحراف أو يعشن في وضع شديد الحرج؟

الجواب: لا يجوز زواج المسلمة بغير المسلم اجماعاً. وتدل عليه الآية الشريفة (لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن) [1]. بالاضافة إلى الروايات الكثيرة.

ومسألة الحرج لا تبيح هذا العمل المحرم قطعاً.

س٤: ما حكم استمرار الزوجية والمعاشرة بين زوجة دخلت الإسلام وبقي زوجها غير مسلم ومن اهل الكتاب، ولها منه اولاد تخشى عليهم الضياع والانحراف وتطمع في هداية زوجها إلى الإسلام؟

---

(١) الممتحنة: ١٠.

الجواب: على الزوجة ان تعتد عدة الطـلاق، فلـو اسـلم الـزوج قبـل انقضاء العدة فهما باقيان على نكاحهما وإلاّ ثبت انفساخ العقد من حـين إسلامها. هذا في فرض السؤال، أمّا لوفرض كـون الـزوجين تحـت ذمـة الحكم الإسلامي فان العقد لا ينفسخ ولكن لا يحق للزوج ان يخرجها من دار الإسلام، ولا يحق له ان يكون مع زوجته ليلاً.

س٥: ما حكم دفن المسلم في مقابر غير المسلمين، اذ لا يسمح بالدفن في غيرها، ولا توجد مقابر خاصة للمسلمين إلاّ في بعض البلدان؟

الجواب: ان امكن نقل الميت المسلم إلى مقبرة المـسلمين ولـو في بلـد آخر فهو، وإلاّ تمّ دفنه في المقبرة العامة اضطراراً.

س٦: ما حكم بيع المسجد بعد ان ينتقل المـسلمون إلى محلـة أخـرى واستبداله بمكان آخر؟ واذا لم يمكن استبداله فما هي اقرب الوجـوه الـتي يمكن صرف الثمن فيها؟

الجواب: المسجد وقف مؤبّد امضاه الشارع، فـلا يـصح بيعـه، فيجـب استنفاد كل الطرق التي تبقيه على المسجدية. نعـم إذا لم يمكـن واقتـضت المصلحة الاكيدة ذلك تم بيعه واستبداله أو صرف الثمن في محل يصلى فيه وان لم يعنون بعنوان المسجد.

س٧: كثيرات من بنات المسلمين ونسائهم تدعوهن ظروف العمـل أو الدراسة إلى السفر إلى ولايات أخرى بدون محرم ومن غـير رفقـة، فمـا حكم هذا السفر؟

الجواب: من الواضح ان النصوص التي منعت من الـسفر بـدون محـرم

كانت لوجود الاحتمال العقلائي للاذى والاعتداء، الأمر الذي لم يعد مطروحاً عادة، فلا مانع من مثل هذا السفر. نعم مع عدم الامن يجب اصطحاب محرم أومن تثق به.

س٨: بعض النساء أو الفتيات تضطرهن ظروف العمل أو الدراسة إلى الاقامة بمفردهن أو مع نسوة غير مسلمات، فما حكم هذه الاقامة؟

الجواب: لا نرى مانعاً في ذلك.

س٩: يترتب على بعض المسلمات في بلاد المهجر، بمقتضى لوازم العمل أو الدراسة، كشف ما عدا الوجه والكفين فما حكم ذلك؟

الجواب: لا يجوز ذلك حتى لو استلزم الأمر ترك الظرف المشار إليه، نعم للضرورات احكامها التي تقدر بقدرها.

س١٠: هل يجوز للطلاب العمل لتغطية مصاريف الدراسة في المطاعم التي تقدم الخمور ولحم الخنزير؟

الجواب: يجوز ذلك، ويتجنب هو القيام بالاعمال المحرمة.

س١١: ما حكم بيع المسلم للخمور ولحم الخنزير لغير المسلمين؟

الجواب: قيل ان ثمن الخمر لما كان سحتاً فانه يعم المشتري الكافر والمسلم، ويحتمل اختصاص ذلك بالمسلم وفي بلاد المسلمين، والذي يبدو للنظر لزوم ان يطهر الإنسان المسلم نفسه وماله من هذا العمل وهذا الثمن.

س١٢: هناك كثير من الادوية تحوي كميات مختلفة من الكحول تتراوح بين ١٪ إلى ٢٥٪ إلى الحد الذي يصعب فيه الحصول على الادوية

الخالية منه، فما حكم تناولها؟

الجواب: هذه الادوية نجسة حتى لو احتوت على نسب قليلة جداً ولكن لا يأتي هذا في مثل الموارد التالية:

١ـ ما إذا احتملنا ان الكحول فيها صناعي.

٢ـ ما إذا كان الاستعمال بمثل الاستشمام والتقطير في العين والإلصاق على البدن أو مداواة الفم من دون الابتلاع.

٣ـ حالات الاضطرار.

س١٣: ما حكم اقامة حفلات الزفاف في المساجد مما تلجئ اليه ضرورات الحالة؟

الجواب: إذا لم يتخلل ذلك محرم فلا مانع من ذلك، ويجب مراعاة حرمة المساجد وقداستها.

س١٤: بعض الحكومات تفرض على رعاياها التسمّي بالاسماء النصرانية، فما حكم ذلك؟

الجواب: لا مانع من ذلك في هذه الحالة إلاّ ان يكون في الاسم هتك لحرمة من حرمات الله تعالى، أمّا في حالة الاختيار فينبغي استعمال الأسماء الإسلامية.

س١٥: ما حكم زواج الطالب أو الطالبة المسلمة زواجاً ينوي انهاءه عند انتهاء مدة الدراسة رغم كونه عقداً دائماً في الأصل؟

الجواب: لا مانع من ذلك بل يجوز تسمية التوقيت منذ ابتداء العقد.

س١٧: ما حكم ظهور المرأة في محلات العمل والدراسة مكتحلة أو

مأخوذاً شعر حاجبيها؟

الجواب: لا بأس في ذلك؛ لأنها من الزينة المستثناة من التحريم.

س١٨: بعض المسلمات يجدن حرجاً في عدم مصافحتهن للرجال الاجانب، فما حكم ذلك؟

الجواب: المصافحة بين الاجنبيين الرجل والمرأة حرام، أمّا الضرورات والحرج فلها احكامها.

س١٩: هل يجوز استئجار الكنائس لاقامة الصلوات الخمس مع ما فيها من تماثيل؟

الجواب: لا مانع من ذلك، وحبذا لو تمَّ ستر التماثيل.